

... (ملا أوغلي) ...

رسالة جهة الوحدة والمبحث المتداول بين اب باب النجدة لصدور الا فاضل ونجم الاماثل
الامام الرئيس معدن العلم والتدريس المحقق المدعو بمحمد امين قدس سره وروحه
بحق البلد الامين والكتاب المبين آمين نسخت من نسخة من نقد
عمره العزيز في طاعة مولاه العزيز بمقاساة الشدائد في اقتباس
الفوائد الطالب الرشيد والعالم الشريف رضوان بن ابي بكر الجوزي
فالسلام في سندهما اسم في يومه المتوازي التي صححها من نسخة
هنا تيزه العظام هيا معا فيها ما مجموعه من الفوائد والتقريرات
التي توافر فطوري لم يبق منها الجواهر قبل ان تكله منه
المشاعر وباله من محاسن ومفاخر يحرم عنه
الامانة والا كابر وزيد عليها من النكات
المهمات ما هي للفوائد متمات من نسخة
النبي العالم الفقيه محي العلوم والى
الرسوم محرر على الجوزي خلد
في الجنة بحق معروف
الكرم

ايا علماء العصر يا طالبي الصلا * هذا واشكروا هذه النعيم المحملا
فهذا كتاب للكنوز تأصلا * ومن كل وجه بالكتاب تكفلا
كتاب به لو قوبلت عين نجم * لكات رخصا عند شخص تأهلا
فوانه ما عيب به غير انه * يبلغ للمأول من فيه اوغلا
فقل يا شيخ العلم في مؤرخا * بطبع وفيه حازت الجهة الصلا
عالم ١٣٢٠ هـ
طبع في بلدة باغچه سراي في مطبعة (ترجمان) في آسن اوكتابر
١٩٠٢ هـ
برخصة النظارة من شانكت پتر بوريغ في ٥ من آوغوست
١٩٠٢ هـ

شاه
محمد
موسوي

قوله في وجهه الدور اي الطرق من اضافته
 الشبه الى المشبه ووجه الشبه بينهما ان كان
 يدان الانسان عند ارادة الوصول الى حوائج
 السفرية يقطع مسافة الطريق بالسير كذا
 النفس الانسانية اي العقل عند ارادة
 الوصول الى مقاصده الفكرية كوجه انية تعالى
 لهنا يقطع مسافة الدور في الفكر
 قوله والهي ما يترجم به البلاط او شبه الرجال
 الذين في الساجد يذكر ونداسه بالبلاط في كونها
 مقبولين عند طوائف الناس فذكر البلاط وايد
 الرجال على سبيل الاستعارة المرحمة

بسم الله الرحمن الرحيم
 ان احسن ما يفتح به المنطق والكلام حمد الله الواحد الذي برأ الانام ونصب
 اي الطرق اي الدلائل اي طرق الدهور من اضافة الشبه الى المشبه تامه برأ الله الخلق برأ وبرأ خلقهم
 جنانا دالة على وحدته على وجوه الدور والاعوام وآبى ما يترجم به
 اي ذوات جهات لت بتقدير المضاف قد برأ اضافة الى المفعول اليها الحسن حتى كلف اي يصوت به
 البلاط في الحقائق صلاة مزججت بدر كلمات الرموز والدقائق
 صفة جرت على غير من لى لى اي بكلمات كالدور حش اي الاشكال في الدين تامه اي عطف تفسير
 وهو محمد المبعوث بعجراته الباسرة الى كافة الخلائق وبعد
 اي ذو حقيقات وهي اثبات الدلائل اي الغالبية الطريق من كل شى افضل منه حتى الجادات على الاصح ابن حجر
 فهذه حقائق شريفة بعبارة رقيقة تسابق معانيها الازهار بل
 اي اثبات الدلائل بالدلائل اي اصح الآذان اي صافية معجزة اي تبادر لفظ ما زائدة شى للزينة تامه
 تدقيقات غامضة تعجب اسمائها الاذان علقها على المجتهد المتداول فيما بين
 اي من استماعها ينزع الخافض تامه صفة حقيقات اي اردت تعليقها على اي المبعوث عنه الاضافة الى الموصوف تامه
 المحصل من المرسوم بحجة الوحدة بين المتعلمين المستمعة على اشارات الى لطائف
 اي لا يظفر في كونها غير مطابقة لما في الواقع عكسي زائدة اي اصله وما يتوقف عليه مقصوده وهو المبادى اي
 امور لا يلوح عليها اثر الارتياب والمتضمنة على اشياء هامة الكتاب وقد كنت
 على متعلقة بالمتضمنة بتفصيل معنى الاشتغال اي متضمنة لفوائد شتمة على اشياء حاله من فاعل علق
 متكاثرا في مطالعتها ومتجاسرا في مناظرتها حتى لم يخف على شى من رموزها ورفعت
 يقال تجاسر عليه اي اقدم احدثه من الجسارة وهي الجرأة جملة اعتراضية وقوله فشئت عطف عليه حتى
 الحجة والسائر من وجوه كنوزها واطلعت فيها على نكاح لا يهتدى اليها بدون
 جمع معلم اي العلامات اي الزكى معان سببية اي فوائد اي رفعت اه
 العالم الا الالمع ولا يرشد بها الا الاوحدى فشئت عن ساق الجدد لاستخراج

قوله في وجهه الدور اي الطرق من اضافته
 الشبه الى المشبه ووجه الشبه بينهما ان كان
 يدان الانسان عند ارادة الوصول الى حوائج
 السفرية يقطع مسافة الطريق بالسير كذا
 النفس الانسانية اي العقل عند ارادة
 الوصول الى مقاصده الفكرية كوجه انية تعالى
 لهنا يقطع مسافة الدور في الفكر
 قوله والهي ما يترجم به البلاط او شبه الرجال
 الذين في الساجد يذكر ونداسه بالبلاط في كونها
 مقبولين عند طوائف الناس فذكر البلاط وايد
 الرجال على سبيل الاستعارة المرحمة
 قوله معانيها اما منصوب على
 المفعولية اي تسلط النفوس الناطقة
 في تلك العبارات التي هي كالطرف وتصل الى
 تلك المعاني بترجمة او من فروع على الطائفة
 اي تسلط الناطقة كذا في تلك العبارات فتصل
 الى النفوس الناطقة فتأمل للعكسي
 التصفا والاعوجاج فتأمل للعكسي
 قوله على وجوه الدور اضافة الوجوه الى
 الدور من قبيل اضافة الشبه الى الشبه
 بمعنى كاف التشبيه اي بتقدير كاف التشبيه
 اي على الدور كاجزاء لوجوه هذه الكاف
 وصف الاف والاف واللام ثم اضيف
 وكذا الحكم في الاقوال البليغة
 من جلايب غرابة فتدق
 عن اثنى عشر وقيل اراد بالجنسية
 بواقع عباراته فتدق
 حيث ان الجيد مكنية وتخييلية
 وشبهت ترينج وقيل اراد بالجنسية
 على غطر جلد عدل
 سبب الجيد بالرجل التامى بسبعة في كون كل منها
 بالجنسية وانما في قضاء الجوانح المستفاد
 بالجنسية وانما في قضاء الجوانح المستفاد
 طائفة مجموعة من المسائل وبما هي المبادى
 التصورية والتجريبية والتجريبية
 يتوقف عليها تصديقها من تعريفات
 موضوعاتها ومحو آثارها والمقدّمات التي
 يتكسب منها دلائلها
 نفائس

قوله في وجهه الدور اي الطرق من اضافته
 الشبه الى المشبه ووجه الشبه بينهما ان كان
 يدان الانسان عند ارادة الوصول الى حوائج
 السفرية يقطع مسافة الطريق بالسير كذا
 النفس الانسانية اي العقل عند ارادة
 الوصول الى مقاصده الفكرية كوجه انية تعالى
 لهنا يقطع مسافة الدور في الفكر
 قوله والهي ما يترجم به البلاط او شبه الرجال
 الذين في الساجد يذكر ونداسه بالبلاط في كونها
 مقبولين عند طوائف الناس فذكر البلاط وايد
 الرجال على سبيل الاستعارة المرحمة
 قوله معانيها اما منصوب على
 المفعولية اي تسلط النفوس الناطقة
 في تلك العبارات التي هي كالطرف وتصل الى
 تلك المعاني بترجمة او من فروع على الطائفة
 اي تسلط الناطقة كذا في تلك العبارات فتصل
 الى النفوس الناطقة فتأمل للعكسي
 التصفا والاعوجاج فتأمل للعكسي
 قوله على وجوه الدور اضافة الوجوه الى
 الدور من قبيل اضافة الشبه الى الشبه
 بمعنى كاف التشبيه اي بتقدير كاف التشبيه
 اي على الدور كاجزاء لوجوه هذه الكاف
 وصف الاف والاف واللام ثم اضيف
 وكذا الحكم في الاقوال البليغة
 من جلايب غرابة فتدق
 عن اثنى عشر وقيل اراد بالجنسية
 بواقع عباراته فتدق
 حيث ان الجيد مكنية وتخييلية
 وشبهت ترينج وقيل اراد بالجنسية
 على غطر جلد عدل
 سبب الجيد بالرجل التامى بسبعة في كون كل منها
 بالجنسية وانما في قضاء الجوانح المستفاد
 بالجنسية وانما في قضاء الجوانح المستفاد
 طائفة مجموعة من المسائل وبما هي المبادى
 التصورية والتجريبية والتجريبية
 يتوقف عليها تصديقها من تعريفات
 موضوعاتها ومحو آثارها والمقدّمات التي
 يتكسب منها دلائلها
 نفائس

قوله ونصب جهات اي اتقن بعلمه وخصص بارادته وبرز بقدرته من العدم نظام العالم وعجائبه من ايات السموات والارض وما بينهما من الرعد والبرق والسموم والنجوم والحيوانات والنبات وغير ذلك الى الوجودات اي خلق بعلمه وحكمته بعد ان لم يكن لاغراضها علم هو ما هو الحق من اوضحها ان الجن والانس انما خلقا للعبادة وما خلقت الجن والانس الا ليعبدوني وان السموات والارض وما بينهما خلقن لاجلها ومقدمة لها لقوله تعالى الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء الآية وان التكليف وما هو المقصود منه وهو الهرب من الشر ومحاارزته وطلب الخير والتسبيل للابتداء والمجازاة في دار الجزاء لمبتليين بالخير والشر والحاصل ان المقصود والعرض من خلق العالم هو عبادة الله تعالى والدلالة على دار الجزاء الذي يظهر فيها العدل والانصاف الذي يقوم به السموات والارض ووجهه ان من عرف الله حكمه عدل وعلم اختلاف حال العباد من محسن ومسيئ وظالم ومظلوم وكثير ما يقولون علم انه لا بد من دار اخرى يقع فيها التناصف والتمايز والدلالة على وجود الصانع العليم الحكيم المختار ووحدته وقدرته الى غير ذلك لقوله تعالى سريهم آياتنا في الآفاق الآية في امثلة الآيات اولها في ملكوت السموات والارض والآية وغيرها في كل شئ آية تدل عليه وانه واحد فقولم ونصبه في عبارة الى براءة الاستعمال والى ان جهة واحدة الممكنات كونها دالة على وحدانيته تعالى لانها وان كانت متعددة في ذاتها ومتكثرة في انفسها لكنها مشتركة فيه ووجهه اليه اعتبارا ولعل انما يختار هذا مع ان جهة وحدتها كثيرة لكونها دالة على وجوده وعلمه وقدرته وكونها دالة على دار الجزاء ونحوها لان التوحيد هو رأس العبادة وراش كل واجب وحق وانه المناسب للمقام ومقتضى القرينة من غيره فانظر الى اثر رحمة الله وتفكر بهذا

هرره محمد الرغبني

قوله ورفعت الحجب آية مشتمل على استعارتين مفرقتين فانه شبه البنات الجميلة بالكنوز في الشرق والكتان والستار لفظ الكنوز لها وذكر الوجوه قرينة لها او تجريد والقرينة هائية كما في اري اسد اشكاله السلاح وشبه تلك اللطائف بوجوه تلك البنات في المستورية والمرغوبة والستار لفظ الوجوه وذكر الحجب والستار التي لم من ملامتها ترشيح لها والقرينة اضافة الوجوه الى الكنوز المضاف الى خمير جهة الوحدة اوصيات الكلام آية فراجع هذا

قوله وقد كنت جملة معترضة وقوله فشمرت عطف عليه وقوله ضام اليها هال من فاعل شمرت باعتبار تاويل اي شمرت عن ساق آية قاصدا على ضم مسوغات استاذنا الى تلك النقائص فاستخرجت النقائص واستكشفت العرائس وضممت اليها تلك المسوغات فنصارت تحقيقات شريفة وتدقيقات غريبة وعلقتها على المبحث الاول فجاء مجموعها رسالة جامعة لفوائد الحق وانما اعتبرنا ذلك التاويل لوجوب اتحاد زمان الحال وعاملها وقد انه ينال لان زمان الفهم متأخر عن زمان التخيير وهو ظاهر مع انه غير بعيد لانه من تاويل الشئ على مبداه اذ القصد من مبادئ الافعال الاختيارية كما هو جوابه فليتامه هذا

قوله وبينوا فيه امورا يتوقف عليها الشروع على وجه البصيرة الى وسعها بالمقدمة اقول ظاهر صنيع المحشي رحمه الله من تقييده توقف الشروع على الامور التي بينها القوم في البحث الطويل الذي اوردوه في اوائل كتب الفن بقوله على وجه البصيرة مع ان القوم الذين سمو تلك الامور بالمقدمة قد اطلقوا التوقف في تعريف المقدمة وقاوا فيه بانها ما يتوقف عليه الشروع الاشارة بذلك التقييد الى دفع ايراد يورد على تعريفهم للمقدمة بانهم ان ارادوا بالتوقف توقف امكان الشروع فلا يتوقف الامكان الا على التصور بوجه ما مطابق للمشروع فيه او غير مطابق والا على التصديف بفائدة ما حصل منه اولاً وان ارادوا بالتوقف توقف الشروع على وجه البصيرة فلا وجه للاقتصار على الامور المذكورة في البحث لانه لانهاية للبصيرة ووجه الدفع اختيار الشك الثاني من التردد واما وجه الاقتصار على الامور المذكورة فيقال بان مراد القوم ذكر المشتهر عندهم وتطبيق الكلام على ما وقع لا الحصر المذكور ثم اورد على المحشي الفاصل على مثال السؤال المورود على القوم بانه ان اراد بتوقف الشروع على وجه البصيرة على الامور توقف الامكان فلا يتوقف الشروع على وجه البصيرة على الامور المذكورة كلها بل على بعض منها وان اراد غيره فماذا اراده فاشار المحشي الفاضل عمر الكدالي بانه اراد بالتوقف توقف الشروع على وجه البصيرة الكاملة هذا هو الذي فهم اولاً ثم راي ان الفاضل قد فهموا من تقييد الكدالي ان تقييده ذلك بذلك لاجل دفع ايراد يورد بان من بين الامور المذكورة في البحث امورا لا تقيد بالبصيرة حتى يتوقف على ذلك الشروع على وجه البصيرة من التصور بوجه ما والتصديف بفائدة ما واه فوجه الدفع به كون تلك الامور لها دخل في تمكين البصيرة فيتوقف عليها البصيرة الكاملة ثم صرحوا بانه لا حاجة الى هذه الزيادة والتقييد وانما يحتاج اليها ليريد بالبصيرة التامة ولو اريد بها ما هو اعم منها ومن البصيرة في الجملة فلا حاجة اليها اذ التصور بوجه ما والتصديف بفائدة ما واه يفيد البصيرة في الجملة فيصدق عليه الشروع على وجه البصيرة آية ولعل ان هؤلاء الافاضل قد ارجعوا ضمير عليها الى الامور من حيث الجميع اي باعتبار كل واحد واحد منها لا باعتبار المجموع الظاهر وفهموا ما فهموا وقوا فيها وقوا فاحملهم الى العدول عن الظاهر والى الطعن على الفاضل المتقدم بارادته الكاملة بالبصيرة زيادة القيد كما زعموا بل اراد به كون المراد بالبصيرة البصيرة الكاملة للقاعدة المشهورة من ان المطلق ينصرف الى الكاملة فنسبة الزيادة المستغنى عنها اليه نزول عن التحقيق فحققوا اليها الطلاب الازكياء

ولا تكونوا على الاسترواح واعرفوا الحق من المقال لان الرجال هذه والسلام
ثم وجدت تقريرات الافاضل معلقة في بعض النسخ على ما زاده بعض بعد قول المحشى على وجه البصيرة بقوله او امكانا لا على تقييد
الكلام وعليه فلا تريب على اولئك الافاضل وبرؤاها نسب اليهم مما فهم اللهم اغفر لي ولهم بيد ان قول القائل منهم بعدم الوجه لتقييد
الفاضل الكدالي مالا وجه له هذا والسلام

بل على ما زاده بعض قبل قول المحشى على وجه البصيرة بقوله امكانا او على الخ فراجع ابو الحق

وبينوا فيه امور اى المبادى العشرة وآة اى كلها او بعضها اذ يجوز الاكتفاء ببعضها وان كان الاحسن ذكر كلها اذ لا ضرورة للفظ
الا في التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما كما في ح ميروداوى . . يتوقف عليها الشروع اى توقفا عقليا بحسب مقصود معين هو
الامن من محذورات التحصيل كما يؤخذ من الحواشي العونية وغيرها ويحكم ان يراد به معنى لا بد منه عقلا او عرفا فيرجع تفسير المقدمة
بهذا الى تفسيرها بما تعين في تحصيل الفهم كما في ح داودى وشرح ايساغوجى وغيرها . . على وجه البصيرة ليحسب ان تصان تلك الامور
بتوقف الشروع المذكور عليها باعتبار المجموع او جميعها فعلى الاول يراد بالبصيرة كمالها على تفاوت مراتبها مع الاشتغال على الامن
من محذورات التحصيل كما يفصح عنه ما سبقت من الشرح وآة من التعليق وفي فتح الغالب تفسيرها بالبصيرة الكاملة وفي حاشية داودى
من المقدمة على نظير ما هنا ان المراد بالبصيرة كمالها وفيها وفي حاشية عونية وشرح ايساغوجى نقلا عن حواشي شرح المطالع لا يراد
على انحصار المقدمة في ثلثة او اربعة ولا على انحصار البصيرة في مرتبة واحدة فمن اطلع على خاص من يوجب ازدياد البصيرة فله
ان يعوه منها بل المقصود توجيه ما ذكر في اوائل كتب الفهم من الامور الثلاثة او الاربعة آة وفي ح عونية في غير موضع ان المراد
بالشروع بالبصيرة ما يشمل على الامن من محذورات تحصيله انتهى وفتح عليها قولها فالامن هو المقصود من هذا البحث وعلى
الثاني يراد بها البصيرة في الجملة فشميل قوله امور ما يفيد اصل البصيرة وما يفيد كمالها فالاول تصور الفهم بوجه ما او بما في حكمه
والثاني تصور برسمه او بما في حكمه ففي ح داودى من المقدمة ان كل واحد منها مفيد للتمييز والبصيرة في طلبه في الجملة اما تصور
بوجه ما او برسمه فظاهر واما التصديق بفائدة ما او موضوعه فلانه في قوة التصور برسمه واما البواقي فلا اقل من انها في قوة التصور
بوجه ما وفي حاشية حسن العطارى على الحنبسى ان اصل البصيرة لا يتصور ان يتوقف الا على التصور بوجه ما وفي حاشية فتح الغالب
من بحث تصديق الموضوع ان اصل التميز والبصيرة قد جعل بالتصور بوجه ما وفيها من اواخرها ان التصور بالرسم المساوى
يفيد كمال البصيرة وفي ح حسن جلهى على شرح المواقف ان البصيرة الكاملة تحصل بالتعريف وفي ح داودى من بيان ماهية المنطق
ما يشعر ان التصور بالرسم المساوى يفيد كمال البصيرة وان كون الشارح على وجه لا يلتبس عليه المقصود بغيره ولا غيره بل كمال
ظواهر بعض الحواشي توهم مخالفتها في المرام ولا يخفى على من سبها انها مؤولة بتاويل يورث الالتيام واما قوله الآتي ملخص ذلك البيت
وليه اى حاصله بتجريد عن حشو وتطويل او اختاره الذى كماله بترك ما لو كثر رزقك وانه اعلم
لكن بقرينة ما تقدم عنه منه

١٤

فلفظ البصيرة تكون مرادفة للتمييز وقد تكون بمعنى كون الشارح على وجه لا يلتبس عليه المقصود بغيره ولا غيره فلهذا على الاول
يعدون تصور الفهم بوجه ما ما يفيد اصل البصيرة كما انه آة وتصوره برسمه ما يفيد اصل كمالها ان كان ذلك قبل تصديق موضوعية
موضوعه او غائية غايته واما ورائه فمراتب الكمال الزائد وعلى الثاني يعدون تصور بوجه ما ما يتوقف عليه اصل الشروع فقط
وتصوره برسمه كذلك ما يفيد اصل البصيرة واما ورائه فمراتب كمالها لكون يراد ان رسم الفهم بحسب غايته الخ وكذا تصديقها ولا
لا يقتصران على اصل البصيرة منه

قوله على وجه البصيرة اى الكاملة فتح الغالب
امكانا او على آة عبد الرحيم
وعليه لا وجه للتقييد بالكاملة كما قيده المحشى عمر الكدالي فتأمل وفتح خليل
راجع ادراك داودى على شرح شمسية وتأمله في مير خليل
ثم انه الزيادة انما يحتاج اليها اذا اريد بالبصيرة البصيرة التامة واما اذا اريد بها ما لو انعم منها ومن البصيرة في الجملة فلا اذ من
ان التصور بوجه ما يفيد البصيرة في الجملة فيصدق عليه انه امر يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة عبد الحليم الثغوري

واورد انه ان اراد مطلق البصيرة فهو غير متوقف على التعريف وان اراد اكمل البصيرة ففيه كفا في التعريف فتوقفها
على بيان الموضوع والغاية ايضا وقد يقال القسمة ثلاثية مطلق بصيرة وبصيرة كاملة وبصيرة اكمل والمراد الثانية
لانها المقاد بالتعريف بتاليه على
عبارة عن تصديق الغاية حاصل كلامه ان نفع البصيرة ونفع ما يوجب الرغبة مختص بمن تحصيله اختيارا
لا قسري لكن المحشى على الجاهى الهام لم يرهى على هذا البيان وقال ناقلا عن مصاحح الدين رحمه الله تعالى
ولا يخفى عليه ان هذا البيان يكاد يفصحك عليه الصبيان فراجع حديث

معرفته
المعصية وفتح باب
الخبير وفها مسها هو القرب
والكرامة الشرعية
قوله ويبره ازمة التحقيق وفيه استعادة مكنته
وتجليلية فان الخشيش شبه التحقيق بابك في الدرس
بسبب كون كل واحد منها سببا وعلية في
تخصيل مطالبها جاءت فالتشبيه وكذا التشبيه
للتعارة بالكلية واثبات ازمة من لوازم التشبيه
لا تشبه تخيلية تام
ولفان ان يقول ان المقصود من النطق المشابه
للباحثة عن احوال المعلومات التصويرية و
فنية الالمبادي التصويرية والتصديقية

سیرام المشهور للمقدمة
بعضهم ان تفسيرها اول
عطف تفسير للاول بجملة الثانية
ان الاول راجع الى الثانية
كما صرح به جوهري اليه
في حواشي على
كلام السيد
وذلك

في الكتاب الذي يذكر ان ذوات هي الفوم يتي للفائدة ولتميدا للفائدة

[illegible]

صيفة اعلم اذا
استعملت بالواو يكون
المراد من الامر العلم بالعلم بالعلم
واللاحق واذا استعملت بالهمزة يكون المراد
من الامر العلم بالعلم بالعلم بالعلم

كثرة حقها في الكثرة
الكثرة من بين الكثرات
ان كانت من العلوم
يعني ان هذه الامور مستقلة
ان يكون كل مسألة علمية مستقلة
كثرة غير متشابهة في جهة واحدة علمية

قوله علم كانت
العلوم المدونة
الغير المدونة
بالعلوم المدونة
حيث لا تكون على طريق
توصيف الكثرة على الطريقة
مضبوطة ولا بقوله كانت تلك الكثرة
كثرة لا تضبط بحجة واحدة علمية

او مرد ما هو ما يخص ذلك البحث ولله قصدي بالامر بالعلم ايها ما بشانه لكونه

مناط تحقيق كلام القوم فقال (اعلم) ايها الطالب المسترشد (ان من حق

كل طالب كثر) اي امور متكررة علميا كانت او غير مدونة او غير كانت تلك

الكثرة بحيث (تضبطها) اي تجعل تلك الكثرة مضبوطة بحيث لا يشذ منها

ما يجبه قولها فيها (جهة واحدة) اي جهة وامر صا رسيا لوحدة تلك الامور

المتكررة في ذواتها والمتعددة في انفسها وتحتسب بغيرها عدها شيئا واحدا

وتسميها باسم واحد وتفردها باللدوين ان كانت من العلوم مثلا كل علم عبارة

عن المسائل المتكررة المتعددة ومع ذلك قد عدها علما واحدا وسموها باسم واحد

وافردها باللدوين فلا شك ان هناك امرا يناسب تلك الكثرة ويرتبط ببعضها

بعضها وبواسطة تحتسب عدها علما واحدا فذلك الامر للوجهة الواحدة بمعنى جهة

ظنرت سببا للوحدة الاعتبارية لتلك الامور المتكررة فاضافة الجهة الى الوحدة

لا يمتنع من قبيل اضافة السبب الى السبب فقول تضبطها صفة لكثرة احتراز

قوله علم كانت
العلوم المدونة
الغير المدونة
بالعلوم المدونة
حيث لا تكون على طريق
توصيف الكثرة على الطريقة
مضبوطة ولا بقوله كانت تلك الكثرة
كثرة لا تضبط بحجة واحدة علمية

ولا يكون علم يدون
قوله تضبطها صفة
جهة واحدة
الصفة ليس للاحتراز
للتعام وتبين العلوم
الاجتماعية من العلوم
الاجتماعية من العلوم
الاجتماعية من العلوم

قوله ان كانت من العلوم
لأن الكثرة المطلقة
عدها شيئا واحدا
بأنه واحد لان
الوحدة واحدة
فذلك العلم كونه
موضوعا واحدا
فيكون موضوعات
المرجع اليه موضوعات
الحساب ما هو مثل
غاية ما هو مثل

قوله ان كانت من العلوم
لأن الكثرة المطلقة
عدها شيئا واحدا
بأنه واحد لان
الوحدة واحدة
فذلك العلم كونه
موضوعا واحدا
فيكون موضوعات
المرجع اليه موضوعات
الحساب ما هو مثل
غاية ما هو مثل

قوله ان كانت من العلوم قيد لقوله وتفرد بها بالتدوين وحاصله ان جهة الوحدة على قسمين ما لعلومها ما لغيرها فالاول ما يعتبر
فيها جميع القيود المذكورة منها والثانية يعتبر فيها سوى الاخير وكيف لا مع انهم عدوا العكس كثرة تضبطها جهة وحدة وان كلام
المحقق فيها بعد سحران الكثرة المضبوطة اعم من العلوم وغيرها فراجع الحواشي من المكاتيب لمعدن اسم في الدارين زكريا الكدالي
فظهر لك براءة كلامه من السدراك مع ان توجيه كلامه العاقل
غير من تشنيع منه
من قيد ان كانت من العلوم منه

قوله ان كانت من العلوم قيد لقوله وتفرد بها بالتدوين انما قيد به لان الكثرة اعم من العلوم بعد وصفها بقوله تضبطها جهة وحدة الذي لا يوجد
مضمونه الا في العلم بحسب الفرض كما كانت كذلك قبل ذلك بحسب نفس الامر كما يشعر به قوله لوحدة تلك الامور فان الاشارة الى
ما مر من المخرج يكونها قبل ذلك اعم منها وما سياتي منه من قوله تضبطها صفة الكثرة احتراز عن المسائل المتكثرة المجموعة الخ المخرج
بخصوصها بعد وصفها به بالامور المتكثرة التي كانت بهذه المثابة المختصة بالعلم المدون بالنظر الى نفس الامر وما ذكره هنا بالنظر الى
الفرض وان لم تكن الكثرة بعد وصفها بذلك القول اعم من الامور التي كانت بهذه المثابة المختصة بالعلم المدون بحسب الفرض والذي
كما كانت قبل وصفها به اعم منها بحسب نفس الامر بل ان كانت بعد ذلك اختصت بتلك الامور بحسب الذهن كما كانت بعده
اختصت بها بحسب نفس الامر فلا تندرج صغرى القياس المشار اليه كبراه بذلك القول فيها بحسب الذهن كما لا تندرج فيها بحسب
الخارج فيما ملأها المسترشد بالانصاف فلعلك تقف على الحق المقبول عند الاشارة غرق

فان المراد به انه احتراز عن الامور المتكثرة التي ليست بهذه المثابة المذكورة منها سواء كانت تلك المسائل او غيرها وان
اختصت لى بالذكر على طريق التمثيل منه ولا ي كونها مضبوطة بجهة واحدة مستحسن بسببها عدها شيئا آه منه
وجه التام انه وان اختصت الكثرة بالامور التي كانت بالمثابة المذكورة فيندرج اصغر الصغرى في اوسط الكبرى بحسب الخارج كما
ان عدداً المتساويين كالانسان والناطق في موضوعات القضايا جزئياً اضافياً للآخر بمعنى انه مندرج تحت كل اى الموضوع الكلي
كما في قولنا كل انسان ناطق فان الناطق وكذا جميع افراد الانسان وقع في هذه القضية موضوعاً حقيقياً للناطق
الذي هو المحمول الكلي فيكون كل منها جزئياً له مندرجاً تحتها واذا كان كل من افراد الموضوع مندرجاً تحت المحمول المتساوي له
يكون مندرجاً تحت اوسط الكبرى الذي هو عين ذلك المجموع ولقد افاد صنيع الجلال في حواشي التهذيب ان الاعم في موضوعات
مندرج تحت الخاص بمعنى اندراج بعض افراده فيه كما ان احد المتساويين فيها مندرج تحت الاخر بمعنى اندراج كل فرد من افراده
فيه كما في قولنا بعض الحيوان انسان فان بعض افراد الحيوان موضوع حقيقي للانسان الذي هو المحمول الكلي فيكون مندرجاً
تحت كماله صرح الملوي في تقريره كما سبق قول السلم واما من المقدمات صغرى فيجب اندراجها في الكبرى بان الصغرى
مندرج في الكبرى بمعنى ان كل فرد من افراد اصغرها مندرج في مفهوم اوسطها ولو كان ما ويا للاصغر لان ما بية كل شخص
او عارض اعم من ذاته ولو كان الاوسط اخص نحو بعض الحيوان انسان ناطق ثم قال بعد ذكره هذا مع غيره فعلم ما تقرروا
قرناه في سبيل المتن ان الصغرى ليست لى بهلية وصورتها مندرجة في الكبرى بل معنى اندراجها هو ما ذكرناه اى اندراج كل فرد
من افراد اصغرها في مفهوم اوسطها غرق

الاضافة بيانية اي لفظ هو اسم علم لا ماصدق عليه عبد الحكيم مثال ما يصدق عليه آه منه
اي كل اسم علم اى كل ما يصدق عليه مفهوم لفظ اسم علم كلفظ النخ والعرف والفق اى احد معاني اسماء العلوم ذلك اذ يتأتى ان لفظ
الناطق بل جميع اسماء العلوم تطلق على كذا وكذا ومنها المسائل ولا يصح ان يقال كل ما يصدق عليه مفهوم لفظ العلم بدون تقدير
المضاف اذ هو عين المسائل لا ما هو عبارة عنها ولو هذق العبارة وقال كل علم ما تلك متكررة لكان اخصر واسم عن ذلك التكلف
كما لا يخفى على كل من
اذ ليس هناك لفظ هو عبارة عنها بل مفهوم وهو عين المسائل
لكن امثال هذه التامحات كثيرة من المصنفين المحققين بحيث لا يعد خطأ بل هو تمرين للطلاب وتشخيص للاذهان

والظن ان منشأ الاحتراز في الحقيقة جهة وحدة يشي اليه تفسيره من جهة واحدة واما صارت سبباً الخ واستحسن الخ فاللائق في التفرع
ان يقول فقوله جهة وحدة احتراز عن ضبط المسائل الخ لانه وان كانت مضبوطة بكونها احكاماً الخ لكن ضبطها به غير
مستحسن فلا يستحسن بسببه عد تلك المسائل الخ الا ان ما لها واحد فتأمل على كل من
لان مراده بقوله احتراز من حيث لانه الى جهة واحدة بالمعنى المذكور لان من حيث ذاتها كما لا يخفى منه
قوله ان كانت من العلوم والا فلا يعتبر في تعريف جهة وحدة قيد وتفرد بها بالتدوين بل يبقى عاماً شاملاً
لغير العلوم ايضا فتدبر قروك
واقواحدة الموضوع فقد يكون وحدة
حقيقية كالموضوع لعلم الحساب وقد يكون اعتبارياً كالمعلومات التصورية والتصديقية سلم

من السابق و
 الحرف في اللاحق ان جهة
 الوحدة هو المشترك فيه لا المشارك
 الاله لئلا يثبت اليه مجازا مشهورا
 وحدة فاسدت اليه ان يقال فينا
 الحاخ النقطة
 جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال فينا
 تصور بتصور الامور المتكررة المجموعه من
 علوم مقدة متخالفة والحال ان تصور لها
 مجموعها مما لا يستحسن عقلا بسبب المشاركة
 في انها احكام بمجولات كل منها لا موحدة فانها
 اما بالجهة الوحدة ان كان المجموع بمجموعها
 التحو والعرف والمعالج او بتصور تقديره
 كل مسئلة مسئلة ان كان مجموعا من مسئلة
 واحدة من التحو ومن مسئلة واحدة من
 الحرف وهكذا او بهما ان كان مجموعا منها ومن
 الحرف كله وهكذا فشا على كل وجه

عن المسائل المتكررة المجموعه من عدة علوم متخالفة لانها وان كانت متشاركة
 الانسب ببيان الكلام من الامور الا انه ساقه على سبيل التثنية من قبيل اضافة الصفة الى الموضوع
 في انها احكام بامور على اخرى لكن تلك المشاركة ليست مما يستحسن بسببها
 اي في انها ذات احكام بمجولات موضوعات اي لا يتبع عقلا وكما لم يستحسن في العلم والتعلم تامه
 عند تلك المسائل علما واحدا فمن حق كل طالب كثرة كذلك ان يتصور كلا منها
 لانها لا تضبطها جهة واحدة بل جهات متعددة في والاحتمال العلوم علما واحدا في التدوين والتعليم شي
 بخصوصها كما ان من حق طالب امر واحد ان يتصوره بخصوصه وقال ابونا ولما
 لان يتصور انها احكام بامور على اخرى حقيقة او كذا اي الاحكام به اي الملازمة في
 صدر المحققين لان اسم صدر للفحول عاد ام العقول فام كثرة الا
 صدر القوم اجلهم صدر دعاءه ويعلم من هذا ان اسم صدر المحققين ثم وثيق في ثمانية مخالف مع جمع
 ولها جهة تضبطها وتجعلها واحدا اعتباريا واقلها مشاركة الامور في انها
 اي وجودا مطلقا شاملا للوجود والواجب والممكن والذاتي والنفس والخيال او هو الاقل كما لا يخفى على كل
 موجودات لكن منها باعتبار ضبط تلك الجهة اياها كالمسائل المتشاركة
 اضافة الى الفاعل به اي لم يعتبر ضبط تلك الجهة اياها حديثا الكثيرة
 في امر يعتد به كالموضوع والغاية ومنها ما لم يعتبر كالمسائل الكثيرة الغير
 في تلك المسائل في والصواب ان يقال اشارة الى ما اعتبر ضبطها بتلك الجهة تامه بالفعل
 المتشارك في امر يعتد به في قوله تضبطها اشارة الى جهة واحدة اعتبر ضبطها
 اذ المتبادر من قوله تضبطها اعتبار الضبط بالفعل منه
 كما هو المتبادر لاما يمكن ان يعتبر بها فيخرج المسائل المجموعه من عدة علوم اذ
 وهي المشاركة في الوجود او مشاركة العلوم في انها احكام بامور على اخرى بحسب اللغة لا بحسب الاصطلاح راجع الى العونية
 المشاركة المذكورة وان كانت جهة تضبطها الا انها لم تعتبر ضبطها لعدم كونها
 وهو الموضوع والغاية الى هنا كلام الاستاذ لانه لم يكن المراد ذلك لم يكن قوله تضبطها احترازا
 في امر يعتد به لهذا الكلام تحقيقه لا ريب في الا انه مبني على ان المراد بجهة الوحدة الامر

في حق كل طالب كثرة كذلك ان كان مجموعا منها ومن
 واحدا فلا بد من تصور ه كذلك ان كان مجموعا منها ومن
 اصلا لا يمكن طلبه قطعا وان تصور باختيار
 امر يشاء وقصد تخصيصه في ضمن جزئ
 لا يبين فيما اذا كان الى ما ليس مطلوب وان كان
 متكررة فاما ان لا يكون لتلك الكثرة جهة واحدة
 تضبطها وتضبطها شيئا واحدا ويميزها عما سواها
 فيجب تصور كل واحد قياسا ما سبق
 السيد السند على فخر المثنى
 ضرورة امتناع توحيد النفس كالجوهر
 في طلب الشيء تصوره بالوجه العام منه
 كما ان تصور المطلوب الواحد
 الذي هو زيد مثلا باعتبار الانشآت
 الشاملة وقصد تخصيصه من حيث انه جزئ
 من جنات الانسان فربما اداه طلبه الى غيره
 من جنات اخرى
 كما لا يخفى حاشية
 في كلام الغير هنا التقوية والرد عليها ما
 نقلت كلامه في كلامه
 في التقوية اي التقوية كلام الغرضي حيث
 جعل الاب قوله قيد احترازا كما جعله الحاشي
 كذلك في الرد لمخالفة كلامه لكانت تلبا
 جعل الجهة الوحدة جهة صارت تلبا
 بوجهة الكثرة سوا وجهه صارت تلبا
 بوجهة الكثرة وسبب حسن
 لوجهة الكثرة وسبب حسن
 بسببها على حاشية
 واحدا
 صا كما يقال ان وجه
 اشبه بالوجه الذي قصدت
 الطرفين فيه اي الذي له زيادة
 اختصاص بهما راجع الى الطول
 الحاخ النقطة
 هي جهة واحدة تضبطها ويستحسن بتبويبها
 اي جهة واحدة والتسمية باسم واحد والافراد
 بقدرية قوله كمن منها آة ومنها آة كمن
 قوله ما اعتبر ضبط تلك الجهة اياها
 في ان يقول ضبط جهتها بتلك الاشارة
 الى الجهة المطلقة
 الذي

فقط العجب ان
ايضا يكون قوله تضبطها
الاستاذ فيكون هذا من ثم من ذلك
قوله وقال مع ذلك ان في ذلك
لان الكثرة تشترك على السائل
من عدة علوم متخلفة وجبة الوحدة التي
اعتبر فيها الاستحسان لا تضبط تلك
السائل بل تضبط السائل التي بسببها
تضبطها قيدا او قيدا لا تضبطها
قوله اذا لا يوجد كثره لا تضبطها
فيها الاستحسان لان جهة الوحدة
يتم كمالها في جهة واحدة

الذي صار سببا لوحدة الكثرة سواء استحسن بسببها عددها شيئا واحدا او لا ولا يشك
اي كما يوجد سائل المجموع من عدة علوم على ان المراد بجهة الوحدة الامر الذي صار سببا لوحدة تلك الكثرة واستحسن آه
انه لا يوجد على هذا الكثرة لا تضبطها جهة وحدة كالمسائل المذكورة وما يقضي
عبد الرحيم اي ضمني ايضا اي كغيرها مضبوطة بجهة وحدة ثم اي يبلغ العجب ان نهايته حسن جلي
منه العجب انه اراد بعضهم بالجهة ما ذكرنا وقال مع ذلك ان قول تضبطها قيد وهي
ولا عجب منه لانه لم يعتبر الاستحسان في تعريف الجهة بل في المثال منه وهم عبد الرحيم وقوله حمد وبرهان الدين
لا احتراز في الا يوجد كثره لا تضبطها جهة وحدة فاعرف وقد اورد المتصنفون
اي ما استحسن بسببها عددها شيئا واحدا منه اي المتعرضون سعادته
ليشرح الكتاب على قول من حقق طالب الكثرة انه لا يفيد المقصود وهو ان من حقق
اي الفعاري يجوز ان يكون المنطق من البعض الذي ليس من كل طالب ان يعرفه بتلك الجهة منه
كل طالب لسائل المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة اذا الكثرة لكونها مهيمنة في قوة من
على جعل الهمام للاستغراق ثم علمة اللغوي اي الجواب اي في الايراد اي تعلقوا
حق كل طالب بعض الكثرة فلا يفيد المقصود وهو ظاهر ويستقصوا الامر فيه فثبتوا
اي في نقطة كثره في قوله طالب كثره تامه وقد استحسن هذا البرهان واما
تارة بان التنوين في الكثرة للعموم كما في تارة خير من جارية وتارة بان المهلة عند علماء
هذا اقول امير المؤمنين على رضي الله عنه في تعيين فدية الجردة اذا اقتلها من الحرم والمقصود ان تصدق بما شاء عصفاء
البلاغة قد تكون في قوة الكلية دفعا لترجيح احد المتساويين على الآخر واول هذا
والاول ترك لفظ قد ويراد من قوله من حقق كل طالب كثره الكثرة المطلوبة من حق طالبها آه كما اشارنا اليه في الحاشية
بناء على ان يعتبر دخول كل على لفظ الطالب فقط ويكون اضافته الى الكثرة لمجرد تعيين
وهي محال لكنها على رأي الحكماء لا على رأي المتكلمين عبد الرحيم فيكون كل ما عكس
المضاف من غير تعرض للشمول في المضاف اليه وجودا او عدما واما اذا اعتبر قوله
تحصيل المفهوم كل مضاف في شاملة لافراد متكررة فلا شك ان السور الداخلة على الكل الاضافي يفيد شمول الافراد وعمومها منه
السور على مجموع المضاف والمضاف اليه بان يعتبر الاضافة مقدما على السور فيكون

فقط العجب ان
ايضا يكون قوله تضبطها
الاستاذ فيكون هذا من ثم من ذلك
قوله وقال مع ذلك ان في ذلك
لان الكثرة تشترك على السائل
من عدة علوم متخلفة وجبة الوحدة التي
اعتبر فيها الاستحسان لا تضبط تلك
السائل بل تضبط السائل التي بسببها
تضبطها قيدا او قيدا لا تضبطها
قوله اذا لا يوجد كثره لا تضبطها
فيها الاستحسان لان جهة الوحدة
يتم كمالها في جهة واحدة

فقط العجب ان
ايضا يكون قوله تضبطها
الاستاذ فيكون هذا من ثم من ذلك
قوله وقال مع ذلك ان في ذلك
لان الكثرة تشترك على السائل
من عدة علوم متخلفة وجبة الوحدة التي
اعتبر فيها الاستحسان لا تضبط تلك
السائل بل تضبط السائل التي بسببها
تضبطها قيدا او قيدا لا تضبطها
قوله اذا لا يوجد كثره لا تضبطها
فيها الاستحسان لان جهة الوحدة
يتم كمالها في جهة واحدة

فان التور
في المقياس
داخل على مجموع الموصوفات
بان وصف الدرجة بآيتين قبل دخول
السور وهذا القياس في دخول السور على
المجموع لا في الاضافة كالإختي
منه

لا العلم التفصيلي وعلى الوجه الجزئي كما ينبغي
قوله ان يعرفها على ما هو المشهور من ان
المعرفة تستعمل في الجزئيات لكن ينبغي
الكلام في ان المعرفة على الوجه الكلي ام
ولو على الوجه الكلي كما قال الفلاسفة من ان
تعالى علم بالجزئيات على الوجه الكلي
ادراكه بوجه جزئي في نفسه زمانا

قال المكي رحمه الله تعالى وعند اثبات الفرق
بين العلم والمعرفة لا وجه لهذا التزديد لان
ما هو ادراك الجزئي على الوجه الكلي انما
هو العلم وهو غير المعرفة عنده بل المعرفة
مقصود بالثبوت الثاني فتأمل وانا الفقير
محمد الخطيب
الخصوصية احدى آيتين كل شيء عن كل شيء
يقين ذلك شيء في وحدة التعريف
يفتح الحاء المجمع آية ولكن العلم غلط عام
راجع لقول
كان قائل يقول لم لا يمكن ان يكون العلم
الحاصل من تلك الجهة هو العلم التفصيلي
ويكون التفصيل مقدمة فحاصل الجواب
ان التحصيل على الوجه الجزئي والتفصيلي
من تعريف ما هو من تلك الجهة لا يمكن
اصلا ولو فرضنا امكانه فلا يكون ذلك

المعنى ان من حقه من يصدر عليه هذا المفهوم اي مفهوم طالب لكثرة على قياس كل حجة
صفتها
جواب اما دخول اللام في جواب آيات مع منه
اي وصلنا منه

يأتي في ذلك لا فاد المقصود افادة ظاهرة هذا هو التحقيق وبالقول حقيقة ادانا
اي هذا التوجيه منه
فيكون المعنى طالب كل كثره تامة
مولانا نير هان

اليه التمسك بجل التوفيق فلا تصنع الى ما اوردوه فانه وقع اول وقوع فيه من
اضافة المشية الى المشية حديث
اي فلا تسمع
فاعله المنع

قلنا التدبر وتبع الباقون لمنهم رتبة التقليد عن التفكير ولم يحسبون انهم يحسبون
اي حاصل الكلام
اشارة الى الحق بمعنى اللائق

صنعا ليس ما كانوا يصنعون لو كانوا يعلمون وبالجمل المقصود انه يليق
الاولى تنكيره لانه غير معينية عينية
الاولى حذف الواو ليكون الجملة صفة الكثرة كما في الشرح عينية

بحال كل من هو طالب الكثرة ولها جهة تضبطها ضبطا معتبرا (ان يعرفها)
حالة من الكثرة
يريد ان يبادر بتلك الجهة ليست يداخلة على العرف بكسر الراء كما هو المتبادر فان الجهة مبادئة
اي تلك الكثرة المطلوبة (بتلك الجهة) اي تصورها بخصوصها بتعريفها فاد

من تلك الجهة الضابطة لها فيحصل للطالب العلم الاجمالي بتلك الكثرة وتكون
اي عنده ان قرئ يكون بالتحتمية بضمير الطالب والافلا حاجة اليه
عنده حديث

حيث تميزا عما عداها فالعلم الى علم من تلك الجهة العلم الاجمالي وعلى الوجه الكلي
اي عن علم الكثرة الغير المطلوبة
بالتعريف كما هو من الوجه
اي بان يتعلق بكل فرد منهن غان

اذ الكثرة لكونها جزئيا يتوقف تحصيلها على الوجه الجزئي ومفصلة بالاحتمال بها
جواب لسؤال مقدر وهو لا يحصل العلم التفصيلي من تصور الكثرة بالتعريف فاجاب كما ترى على ما
عنده حديث

والمباشرة بكل منها وذا على تقدير امكانه لا يكون الا بعد الشروع في تلك الكثرة
اي العلم الجزئي والتفصيلي
مع ان العلم الجزئي لا يكون الا بعد الشروع في
اذ يلزم منه تقدم الشيء على نفسه

وتحصيل كل منها فكيف يكون مقدمة للشروع فيها والى هذا المعنى اشار بقوله
مع انه العلم الجزئي والتفصيلي
مع ان العلم الجزئي لا يكون الا بعد الشروع في
اذ يلزم منه تقدم الشيء على نفسه

الانحصار في الابدال شروع في
المقصود اي في تلك الكثرة فكيف
المقصود مقصود والمقدمة ما جعلت امام
حديث

كيف توصيف المسائل بالجزئيات قلت
انها وان كانت اجزاء العلم الا انها
جزئيات بالانتماء الى الكثرة فالتوصيف
قدوة

صحب ان ذلك الوصف حاصل قبل التعريف
ان ذلك تعريف الشيء على تصوره
لنوقف بان ذلك التوقف بالقياس
اجيب بان ذلك المقدر لا بالقياس
الى العلم ان قيل المقام
الى المقام بالعلم

اي ان المراد من المعرفة العلم الاجمالي
اشارة الى ان المراد من المعرفة العلم الاجمالي
يقول ان المراد من المعرفة العلم الاجمالي
لان المطلق يعرف الى الكمال وهو
المعرفة على وجه التفصيل والجزئيات
لان المعرفة تستعمل في الجزئيات

قوله فيكون المعنى ان من حقق كل من يصدق عليه الـ لا فاد المقصود يعني اما اذا اعتبر ذلك ليكون المعنى لهذا او لبيصر مآل المعنى كل طاب
كل كثرة لان كل طالب كل كثرة من ماصدق مضمون طالب الكثرة فيحوز اخذ قضية كلية موضوعها كل كثرة من الكلام لا فاد
المقصود افادة ظاهرة الا ان هذا الكلام على صرافته اذا اعتبر ذلك يكون كبرى لشكل اول ويفيد المقصود كما يشهد به تصوير للقياس فيما يأتي
بقوله لان كل علم كثرة الخ وكل كثرة الخ مع قوله بعد هذا التصوير فقوله من حقق كل طالب كثرة الخ اشارة الى الكبرى اي الى الكبرى المذكورة
في التصوير المذكور لانه لو كان مقصوده هنا ذلك لما صور القياس بذلك التصوير ولما قال ان ذلك القول اشارة الى الكبرى بل يقول
لوهي مع ان ما قاله هنا في التوجيه هو الحق عنده ولعل انه كتب عند هذا التحقيق يقط ما للفاضل العكاسي هنا ويقط ما قبله فقط
ما قبله فقط ما للعكاسي وما له ولا تعجل فان العجلة للشيطان لهذا والسلام لابن الفخري

قوله فالعلم الحاصل من تلك الجهة أي من تعريف مأخوذ من تلك الجهة بتلك الكثرة مخذوف في التفسير الأول من تلك الجهة وفي الثاني صلب العلم ولوائيه بأحد التفسيرين فقط مع ذكرهما فيه أو ذكر أحدهما وحذف الآخر اعتماداً على القرينة كما كان الآن حذف أحدهما في أحدهما والآخر في الآخر اعتماداً عليهما لكان أخيراً نعم لو أريد بأحدهما لكان الأول أن يؤتى بالثاني لأن فيه من الحصر المستفاد من تعريف المستند به بلام الجنس ما ليس في الأول وهذه المقام مقام الحصر لأنه يشعر بقوله أن يعرفها على حالها المشهور من أن المعرفة تستعمل في الجزئيات كونه يعتقد أن العلم الحاصل منه العلم التفصيلي على الوجه الجزئي وعدم صحة كون اللام فيه للعهد الخارجي بأن يكون للشارة إلى العلم المتقدم ذكره جلي لأنه لا معنى للحكم بالعلم الموصوف بالاجمال على العلم الموصوف به تامه غرق

اعلم ايها الطالب المسترشد القنادي لمعدك انه في يوم التنادي انه لما اراد الشارح المحقق الفنداري ان يقتضي اثر القوم في ايرام
او اثلث كتبهم امورا يتوقف عليه الشروع الخ ولو في ايراد بعضها واراد ايضا ان يعلم علمة جري عاداتهم على تقديم الشعور بتعريف العلوم
ليورد مقتضيا بهم تعريف المنطق بجريته قال اعلم ان من حق كل طالب كثرة تضبطها الى قوله وكل علم كثرة تضبطها الى قوله فجري
عادة العلماء الى قوله فنقول الخ مشيا بقوله الاول الى الكبرى ويقول الثاني الى الصغرى جريا على طريق التعليم من تقديم الاعم
على الاخص كما يقدم الجنس ثم الفصل او الخاصة في التعريفات لينتج من القياس من الشكل الاول ان كل علم من حق طالب ان يعرفه
بجهة واحدة ذاتية او عرضية ثم لينتج من قياس صغرى كسيلة الحصول ان المنطق من حق طالب ان يعرفه بجهة واحدة ذاتية او عرضية
فالمطلوب المجهول المكتسب من ذينكم القولين اللذين ذكرهما الشارح معاومين كون كل علم من حق طالب ان يعرفه بجهة واحدة ذاتية
او عرضية طالبا عرضيا تبعا وكون المنطق من حق طالب ان يعرفه بجهة واحدة ذاتيا او ليا لاجل ان يتوصل بقياس معلوم
مقدامة من خارج الكتاب ولان معرفة كل علم بجريته نظرية وكل نظري يحتاج الى البيان الى جري عادة العلماء بتقديم الشعور بتعريف
العلوم الخ والى تقديم رحمه الله تعريف المنطق باحدى جهتيه فصار مقصود الشرح رحمه الله من قوليه المذكورين الاول والثاني اثبات
كون المنطق من حق طالب ان يعرف باحدى جهتيه لاجل ان يخوض اولا في تعريف باحدى جهتيه كما كان كون مقصوده هذا ظاهرا
من قوليه الآتيين فجري عادة العلماء الخ فنقول المنطق الخ لا اثبات كون معرفة المنطق ما ينبغي ان يهتم به كما يجب ان يكون مقصوده
هذا من قوليه المذكورين الاول والثاني بناء على تقرير الفاضل العكاسي الذي نول به ورعد على المحشى والعلماء كلهم ويعلم وجوب كون
مقصوده لهذا مناهما عليه لمن تأمل في تقريره وانصف لانه لو كان مقصود الشارح رحمه الله ثقتا منها هذا القول في آخر كلامه وتقريره
فجري عادة العلماء باهتمام معرفة كل علم وبطلبه فنهتم بمعرفة المنطق وتخوض في طلبه كما لا يخفى لمن تأمل الا ان يقال ان من لازم
تقديم الشعور بتعريف العلوم الاهتمام به فذكر الملزوم واراد اللازم فما الحاجة للعدول عن الظاهر الى هذا والنسبة كلام المحشى
وغيره الى الضعف مع انه على تقريره يحتاج الى الحذف في القولين ولا زيادة عن تكلف الحذف في كلام المحشى وغيره هذا والله اعلم
من ابن القيم

قد تقرر في الحكمة ان الفعل الاختياري للحيوان متبوق بمبدأ واربعة مرتبة التصور الجزئي لذلك الفعل ثم التصديق بالفائدة المخصوصة
مطابقا او غير مطابق فان الذي الكلي لا ينبعث عنه الفعل الجزئي ثم الارادة المنبثقة منه ثم صرف القوة المودعة في الاعضاء ومن هذا
يعلم ان تصور المشروع فيه مقدم على الشروع ذاتا وزمانا وانه لا يمكن بدون تصور بوجه مخصوص فكلام الشارح مبني على انه
قد يندفع الطلب الى شئ مخصوص باعتبار تصور بوجه اعم واخص من حيث انه مما يوجد فيه ذلك الوجه لا باعتبار خصوص
فلذا قال لو لم يتصور اولا اي قبل الشروع زمانا ذاتا لكان طلبه وقصده متعلقا به حال عدم تصور بوجه من
الوجه فكان طالبا للجهول المطلق في زمان طلبه وهو محال لا متناع توجه النفس والاقبال منها على
مالم تتصوره فضلا عن الطلب الذي هو عبارة عن قصد تحصيله والعزم عليه فاندفع الشكوك التي
عرضت للناظرين

قوله فلا يتصور طلبها بخصوصها مفرغ على قوله واما ان يتصورها لكن آه قوله اذ الطلب الحق علة لنفي القصور المتوجه الى قيد بخصوصها فان كان المراد بالطلب فيه مطلق الطلب وانتفاء المطلق يستلزم انتفاء المقيد وعليه ان مطلق الطلب لا يمنع بدون ارادة تتعلق آه كما يفهم من تفرغ نفي تصور طلبها المتوجه الى قيد بخصوصها على قوله واما ان يتصورها لكن الحق الذي من شأنه عدم ارادة تتعلق بخصوص المطلوب فمع انه مخالف للواقع يكون بين المنطوق والمفهوم في كلامه تضاد وكان المراد به الطلب المذكور قبله يجعل الالف واللام للعدد الخارجي يرد على ذلك نفي تصور ذلك الطلب بدون آه النقيض فانه يكون هكذا اذ الطلب لا يتصور بدون آه لكونه فعلا اختياريا وكل فعل اختياري لا يتصور بدون آه فينقض بان كل طلب فعل اختياري معه ان بعضه يتصور بدون آه مع ان المخالفة المذكورة بهذا كما هي على ذلك فتجوز في هذا المقام غرق

قوله هذا الفاضل المحقق المدقق ان مطلق الطلب لا يمنع بدون ارادة تتعلق الحق وقوله فمع انه مخالف للواقع الحق على الاطلاق وقوله كما يفهم من تفرغ نفي تصور طلبها الحق ممنوعات لان من شاهد صدق الوجوه والذوق على امتناع الطلب الاختياري لا الفجائي بدون ارادة تتعلق بخصوص المطلوب كيف مع انك يا ابن اخي خالتي اذا خرجت لطلب هذا الرفيق الذكي سماعي الشان من بين طلبة المسجد الطمطم فلا تمكنه بدون ارادة تتعلق بخصوصيته الشلانية لان هناك افراد الطلبة غيره وبعد فلا تمكن طلب هذه الخصوص المعطوف من سواد الشرع مع جودته بتلك الارادة السابقة بدون ارادة تتعلق بهذه الخصوص الثانية لان هناك فرد شلاني غيره فالحاصل ان الطلب فرع الارادة وهي فرع التصور ولو فرغ تصور المطلوب بحسب وقدر طلبه واما كالمشهور بينهم من ان التصور بوجه ما يكفي للطلب فلعل المراد به انه يجوز لك ان تلقى ذلك الطالب الذكي بالخصوص الثاني المذكور في طلبه بتلك الارادة المتعلقة بالخصوص الاول لانه جزئي له وفرد منه والكل يمتنع في الافراد وطلب الكل ايضا يتحقق فيها وذلك رمية من غير ارام وكالمتصور على الكثر عند الزيارة الى الصديق وما يفهم من قوله المحشي المذكور من قبيل الثاني كما يفهم من قوله الآتي ولئن اندفع الحق راجع وتامل ^{لا بد من الحق} فلا حاجة الى التخصيص والتقيد في كلام المحشي ولا منافاة بين مفهوم كلامه ومنطوقه تام ولا تعجل منه

فمن لا يتم فيما تحير فيه ناراه المحرقة لكن ما ظن الفقير في هذا الموضوع تخصيص قوله وكل فعل اختياري بالفعل الذي كان مع المطلوب الخاص ليكون معنى الكلام لكونه اي الطلب الذي كان مع المطلوب الخاص فعلا اختياريا وكل فعل اختياري كذلك لا يتصور بدون ارادة الحق لعل لو بلغ هذا الفاضل لا يريده ^{جوابك الراجح}

قوله اذ لولاها فاما ان الخيع المراد بقوله ان يعرفها بتلك الجهة معرفتها بخصوصها بها فانتفاؤها اما بانتفاء المعرفة اصلا او بانتفاء المعرفة بخصوصها بان يعرفها بما مر شامل لها ولغيرها او بانتفاء المعرفة بخصوصها بتلك الجهة بان يعرف كل واحد منها بخصوصها والا اول باطل وعلى الثاني يتصور طلبها لكن ربما يفوت ما يعنيه ويستغل بالايهيه وعلى الثالث يلزم التعذر والتعذر فاللائق في تعليق اولوية معرفة الكثرة بالجهة اما ان يذكر ما يبطل جميع الاقسام او يقتصر عما يبطل القسم الثالث وللتعذر والتعذر لان النفي والا ثبات يتوجهان الى القيد وهو قوله بجهة الوحدة كما يذكره الشارح ^{يوسف السطلي} من غير ذكر ما يبطل القسم الثاني بقوله حتى يامن آه

قوله بل بوجه شامل لها ولغيرها مثل ان يتصور الخوبان ما يعرفه بالاهوال قوله فلا يتصور طلبها بخصوصها اي باختيارها وانبعث الشوق اليها فقط من بين سائر جزئيات الوجه العام على انه فرد وجزئية قوله اذ الطلب اي طلب المطلوب بخصوصه فلا حاجة الى التكلف بتقدير قيد الغالب وهو ظاهر قوله لا يتصور اي ذلك الطلب المخصوص قوله بدون ارادة تتعلق بخصوص المطلوب وتلك الارادة لا تتحقق حين التصور بالوجه العام للزوم الترجيح بلا مرجح على ما هو مضمون التقرير بقوله فلولم الى لم ينبعث منه شوق الحق اي ان انبعث والحال انه لا باعث لا تبعاته هناك يلزم الترجيح بلا مرجح كما يؤخذ مما سيره في بحث تصديق الغاية قوله فلا يتحقق ارادة الحق فيمنع الطلب بخصوصها اي للزوم ذلك الترجيح الحال ^{قد ركن}

وهو ولئن اندفع الحق كانه جواب عن سؤال وسوان المتصور بالوجه العام وان لم يجزله الشروع في مطلوبه وطلبه بخصوصه بانبعث الشوق اليه فقط واختياره للزوم الحال كما قلتم الا انه يحتمل ان يقع فيه على انه فرد من الوجه العام وجزئي له اذ معلوم ان ذلك المتصور يصح ان يطلب شيئا من جزئيات ذلك الوجه العام من حيث انه جزئي له بلا انبعث الشوق الى واحد منها بخصوصه فليكن ذلك الشيء مطلوبه فاجاب بقوله ولئن اندفع الحق وحاصله انه كما يحتمل ان يقع في مطلوبه يحتمل وقوعه في غيره فيبقى من الفوات والضياع وللأسف من ذلك فليتصوره بخصوصه ^{قد ركن}

قوله اي بسبب تلك الجهة
من تلك الجهة فان قيل لم يفسد
التفسير مع ان الالباء في تلك الجهة في
الموضعين للتبعية قلنا فان تلك الجهة في
الجهة الاولى ووجه واحد وهو كون
الجهة الاولى ووجه واحد وهو كون
الجهة الاولى ووجه واحد وهو كون

والتفريق بين الشعور والتصور
من ان تلك المعنى فتصور
من ان تلك المعنى فتصور

(ويحصل الشعور بها) اي العلم الاجمالي بتلك الكثرة بتلك الجهة او بسبب تلك

الجهة بتلك الكثرة (قبل الشروع فيها) اي في تلك الكثرة والشرع في الشيء التام

اي يقصد تحصيل تلك الجهة اي طريق اي المقارنة والمخاطبة

اي لو يجز منه فمفهومها يرجع الى الكثرة والباء صلة الشعور فيكون على منوال الضم

الاخر لكن قولنا بتلك الجهة محذوف اعتمادا على ما سبق ذكره او الضم للجهة

والباء سببية وصلة الشعور مقدرة ولو قولنا بتلك الكثرة وامر التفكير

وانما كان تصور الكثرة المضبوط بالجهة بخصوصها بتلك الجهة من حق طلبها اذ

لولاها فاما ان لا يتصورها اصلا فيمتنع طلبها اذ هو توجه النفس نحو الشيء وتوجه

بوجه شامل لها ولغيرها فلا يتصور طلبها بخصوصها اذ الطلب يكون فعلا اختياريا

الا يتصور به وانه لا يتعلق بخصوص المطلوب عن غيره فلو لم يتصورها بخصوصها

حيث تميز عما عداها بل بوجه عام لم ينبعث منه شوق اليها بل الى فرد منه فلم

عنده المطلوب عن غيره فلا يتحقق اذ لا يتعلق بخصوصها فيمتنع الطلب بخصوصها

صحة ادخاله على هذا الشرط المقدر اليه
بعضهم بهذا الفاء فصيحة لانها حتما اي
اظهارها شرط مقدر فالتقدير ليس
اذا افتر بقوله اي العلم الاجمالي آفة فصيحة
قوله اذ هو توجه النفس او ما يستلزم
توجهها قوله وتوجه النفس نحو
ارادة القلب التي تستلزم توجهها في
والا لا يتم تعريف الطلب ولا يتبين

اشاء طلبها بما لا يتوجه النفس
كادارة القلب
قوله اي في الصغرى والكبرى
بتلك الجهة يعني عن قصد بخصوصها
ان يقال ان ذكر الشيء بجملا على وجه التبريد
ثم ذكره مفصلا او وقع في النفس من ذكره
بجملا من غير تدريج ثم ذكره مفصلا
قوله واما ان يتصورها كذا ولا يكون
لا مكان طلبها بوجه تصورها كذا ولا يكون
بخصوصها بل لا بد من تصورها
فائدة فيها ايضا كما يضم ما
سائر

اي توجه النفس نحو
يقصد تحصيله والا يلزم
الدور لكون المعرفة مسبوقا
بالوجه فالوقوف عليه للمعرفة
لهو التوجه لا يقصد تحصيله والموقوف
على المعرفة هو التوجه يقصد التحصيل منه

مثال ان يعرف الشيء مثلا بان علم يعرف
به هالك الكلمة
كان يتصور طالب العلم مثلا انه
علم باصول يعرف به الاحوال فقط
فان معرفة الاحوال شاملة للمطلوب
وهو المعروف وغير المطلوب وهو النحو
حديث

فمنها ما هو من الامور الباطنة
فمنها ما هو من الامور الظاهرة
فمنها ما هو من الامور الباطنة
فمنها ما هو من الامور الظاهرة
فمنها ما هو من الامور الباطنة
فمنها ما هو من الامور الظاهرة
فمنها ما هو من الامور الباطنة
فمنها ما هو من الامور الظاهرة
فمنها ما هو من الامور الباطنة
فمنها ما هو من الامور الظاهرة

ان دفع الی طلبها من حیث انها جزئی لذلک الوجه العام الشامل لهما ولغیرهما
 ای ذهب وشرع ای الی طلب الکثرة المطلوبة ای الکثرة المطلوبة

فَعَسَىٰ أَنْ يُوَدَّىٰ الطَّلَبُ إِلَىٰ غَيْرِهَا فَيَقُوتَ مَا يَعْينُهُ وَيَضِيعُ وَقْتُهِ فَيَمْلَأُ يَعْينُهُ وَأَمَّا

ان تصورها بخصوصها لكن لا يتكلم الجهة بل تصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصه
اي يتصور الطلب بل يتعذر منه

فَيَقْتَضِي بَلَّغُهُ لِكُرَّتِهَا بِلْ لَعْدَمِ تَنَاسُلِهَا فَعَلَى هَذَا التَّحْقِيقِ قَوْلُهُ (هِيَ يَأْمَنُ)

بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ مُكْمَلٌ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ
خَرَأَ قَوْلُهُ وَأَنَا كَالِ الْهَيْهَاتَةِ

أَيْ الطَّالِبُ (مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مَا يَغْنِيهِ) وَهِيَ مَا يَكُونُ مِنَ الْكَثْرَةِ الْمَضْبُوطَةِ: (و) يَأْمَنُ
مَرْتَبَةً عَلَى تَرْتُّبِ التَّصَوُّرِ بِالْأَمْرِ الشَّائِنِ وَتَصَوُّرِ مَا يَحْتَابُهُ وَكَذَلِكَ الْحَالُ فِي قَوْلِهِ عَلَى فَائِدَةِ الْقِسْمِ ثَلَاثَ فَنَائِلَةٍ لَهَا

(عن صف الهمّة) وشطر من الرّحان (الى فالايّصيه) وهو ما لا يكون منها فيكون لمن
 وهو التصور في قوله بخصوصها. ^{على المشي} من الامكان والامر من القوآ والامر من القدره ممت

وهي التصور المطلق والتصور بخصوصه والتصور بتلك الجهة منه اي لتقيض الامر الثاني حدين وعكاسي

جميع الأقسام أو الاقتصار على فائدة القسم الثالث وهو التقصي والخلص عن ارتكاب
 ان كان القيد او لاثم النفي والاثبات ثانياً سمان
 وهو المراد لهذا في فينبغي الاستدلال باعتبار

أمر متعرا ومتعدي إذا نفى والاثبات في الكلام المقيد يتوجهان إلى القيد وهو
 حاصل الجواب الاقتصار على فائدة الامور الثالث بـ
 يعيد اثبات القيد او تفهه ثمان

ههنا قوله بلك الجهة الا ان يقال اذا تعذر تصوير كل بخصوصه يكون اوقا
ينفع من كلام الخارج ان الامن فائدة الامر الثالث نعم كونه فائدة الامر الثاني في

معرفة في شرط الطلب الذي هو تصور المطلوب فلم يحصل بعد ولا تصور

لِفَرَاغِ مَنَّهُ اِلَى تَحْصِيلِ الْمَطْلُوبِ فَيَفُوتُ بِمَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ وَلَهُو الْمَطْلُوبُ وَيَضِيعُ وَقْتُهِ

[illegible]

فيا

ولكن اندفع .. الى طلبها الخ لا يخفى ان الكلام على مذهب الحكيم المشروط لوقوع احد المتساويين وجود مرجح وداع آخر
غير مجرد الارادة على ما بين في موضعه وحي يقال ان من تصور مطلوب بوجه عام كيف يتصور وقوعه فيه واندفاع اليه
ولو على انه جزئي لذلك الوجه مع ان الشرط لوقوع احد المتساويين وجود مرجح يترجح به فلم يوجد المرجح لم يوجد لوقوع فان ادعى هنا
وجود السبب والذمى فقد ترجح احدهما على الآخر وزال التساوى وذلك السبب اما وجه خاص بالمطلوب فذلك عين تصوره بغير الوجه
العام او غيره فيلزم ان يفهم سبب اخر الى فلا الوجه العام والمقدر خلافه ومحصل الكلام ان لا احتمال لوقوع احد المتساويين مطلوب كان
او غيره حين التصور بالوجه العام ولم يوجد مرجح آخر فامعنى قوله ولكن اندفع الخ كيف تصوره فيلجج المجيب بجواب عن صنفان قد رتب
وراجع الى ما قرنته على قول المحش ولئن اندفع الخ وتدبر هل يؤخذ منه جواب الاشكال منه

هـ اى الاقسام التى ذكر المحش في هذا المقام نقائضها الى لوازمها نقائض لوازم تلك الاقسام فيبطلانها يتحقق على كل من تحقيق الاقسام
وتحقيق لوازمها وكذا على بطلان نقائضها دليلان اولوا بالذات بل تكثر الادلة باعتبار الوسائط في الجهات لان ارتفاع النقيض
يستلزم ثبوت العين وتحقق اللازم المساوى يستلزم تحقق الملزوم بلايين وبطلان اللازم مطلقا يستلزم بطلان الملزوم و
تحقق اللازم عند تحقق الملزوم مما هو مختم

ذكرها الكدالى رحمه الله تعالى

وقد قال بان الحكم بان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات الخارجية فان الانسان مثلا لا يوجد في الخارج الا في ضمن
فرد من افراده مع انه يوجد في الذهن مجردا عن خصوصيات الافراد واما الموجودات الذنوية فليست كذلك لان العام يتحقق هناك في
ضمن الخاص تارة ويتردد عنه اخرى ومطلق التصور لا وجود له في الخارج بل في الذهن فقط فلا يصح الحكم بانه لا يمكن تحصيله الا في تصورها
بوجه مخصوص

في شرح المطالع

هـ فلهذا التحقيق اى على تحقيق المحش امورا ثلثة في قول الشارح ان يعرفها بتلك الجهة مع تحقيق فوائدها بابطال نقائضها
ببطلان اللوازم اما تلك الامور فتصور الكثرة مطلقا وتصورها بوجه بخصوصها وتصورها بخصوصها بتلك الجهة واما فوائدها فاما
الطلب والامن من الفوات والضياع والامن من التعذر بل التعذر واما النقائض ولوازمها فهي ما جرحها المحش آنفا فقوله فائدة
للامر الثاني اى للتصور بخصوصها وقوله اما ذكر فوائدها جميع الاقسام اى فوائدها تلك الامور الثلاثة فالامر والقسم متحدان في هذا
المقام وان كلام المحش هنا مجمل على ظاهره فاستقام المرام ثم يجوز ترجيح هذا التحقيق على صورة اخرى فيسببها جرت هنا
اودية التاويل ترى جعل الله تعالى سعي اهل التصنيف مشكورا وذنب من تكلم عليهم مغفورا

ذكرها الكدالى رحمه الله تعالى

ثم رأيت الرسالة العونية وكلام القذافي بحيث يؤخذ منها جميع ما ذكرته الى هنا فالجواب على الموافقة منه

خلافا ما عليه يوسف وحدث وتلو وخليد ويط وغيرهم من الجاهلير من كون كلام المحش هنا مبنيا على التسامع وخلاف الظاهر منه

قوله ان يعرفها كلام محتمل لامين احدهما تصور الكثرة بوجه ما وفائدها مكان الطلب وثانيهما تصورها بخصوصها وفائدها
الامن من الفوات والضياع وقوله بتلك الجهة بقيد او يخصه بتصورها بتلك الجهة بخصوصها وفائدها الامن من التعذر
او التعسر فكان المناسب اما ان يذكر الشارح فائده المقيد والمقيد جميعا او فائدة القيد فقط على قاعدتهم المقررة من ارجاع النقيض
والاثبات في الكلام المقيد الى القيد

يوثق السطى

هـ الاقسام اى الاقسام التى ذكر المحش نقائضها الى لوازمها نقائض لوازمها لتبين بطلانها وبطلانها وتحقق حقيقتها بحقيقتها

تأمل في رزق

وانما المقدمة معرفته بحسب رسمه شرح شمسية

اى وليسه معرفة العلم بحده وحقيقته ولا بوجه ما مقدمه الشروع فيه فامر منه على قول المتن ورتبته على مقدمة الخ مبنى

على غير التحقيق ق وما دى ظاهرة سواء على وجه البصيرة او لا كما هو الحق داودى

ويحتمل ان يكون اشارة الى ما حقق بعض المحققين ان مقدمة الشروع في العلم معرفته برسمه ولا يتحقق

الشروع اصلا بتصوره بوجه ما فاعلم ذلك

عما دى

اى لا على وجه البصيرة ولا على غيره منه

[illegible]

وهو تصور المطلوب

اي فائدة تقيض الامر الثالث

عنه خلك فائدة الامراض

ففيه خلق فائدة الامر الثالث في فائدة الامر الثاني في فلاحا الى ذكرها ثانياً

بجانب کتب خانہ الامراۃ الشانیہ

الحج بقاءة الامراتان في الاله متغايير بالحنية والاعتبار فلا اشكال فاما قدوشة

طبق بحسب المعنى على قول

عطف بحسب المعنى على قوله وانما كان آة اى اما بيان الضرر آة واما بيان النفع آة متبينة

المادة المطلوبة عميت

...أي يقدر بالقوة لا أنه يعلم بالفعل

من ان كل مسئلة لها دقة

هـ ان كل مسألة لها دليل في تلك المعرفة فهي من الحق سبحانه . اي منه الاختيار عمو . اي حصة الاثر الف

۱۰۷

ويجملها كبرى رضى

ما ان يفتقر لها بغيرها

ایم بفره

...

فان لم يطابق الواقع في

نام صاحب المخطوط

ای تعینا نوعا از شخصها و

1891

ایہ غیہ قابل التعمیر

۱۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

باید دانست که این نوع و نوع دیگر

شعبي

الحاجج الى

التي تقع اي منتصدا في الاعلى

عليه السلام

قولهم: اللطيف البصير: أي: الذي لا يخفى عليه شيء من خلقه ولا من أسراره.

وَالْقَائِدُ أَبُو بَكْرٍ

قال بعض الفاضلاء في مثل هذه
المقام لهذا انما يستقيم على مذهب
الحكماء والعزلة القائلين
بوجوب وجود الايمان
بالنفع في الارادة واما
على مذهب الاشعرية
فانما كفاية

فلا يلحق
 الارادة في الشرو
 اصولهم بلا شبهة وان
 مرجعاً فيما بينا في القول يكون
 افعال الله تعالى غير معللة بالارادة الذي بني
 الذي بني على ان مجرد الارادة ليس بها الذي بني
 القول يكونها معللة بها الذي بني
 على ان مجرد الفائدة في ظاهر صنيعه لهذا القول
 لابد من قصد الفائدة فيها والارادة
 ترجيح ما بني عليه بهذا القول فتأمل
 مرجح عليه ذلك
 ما بني على ذلك
 ما يتحقق الاختصاص به دون
 المتقين ولعل المراد بقوله بانه يصدق في
 وان لم يكن التصديق مطابقاً للواقع
 والله اعلم
 الحاج النفثي

والفعل الذي عليه الترتيب
ان الفعل الاختياري الذي
عن المكلف ان لا يرتب عليه
فائدة دينية او دينية فهو واجب
العيب واللعيب واللعيب واللعيب
للعيب واللعيب في كتب اللغة والادب من
الفقير لعظم الفعل الذي ليس له
ولان العيب الذي فيه زيادة
ولا فائدة واما الذي فيه زيادة
فهو لعيب ومثل اللغو الا ان فيه زيادة
حفظ النظم بحيث يشغل به عما بهما
والكلام حرام لانهم تذكروا في القرآن الا
طريق علم حرمة استنساخ القرآن
والعيب علم حرمة استنساخ القرآن

او يثبت ما لم يحصل له بقية فائدة
التفريع فالعيب ما لا يرتب عليه فائدة
اصلا وما يتوهم من انه كيف يوجد فائدة
بما ما اعتقد ترتبه وبين ما لم يحصل فائدة
على الفعلة من لفظ عدم مع ان السالبة
لا يقتضي وجود الموضوع والموجب يقتضي
فيصح زيد المعدوم كالتب تأمل واياك والفرق
زيد المعدوم كالتب تأمل واياك والفرق
فانه من الفقير حديث الجدي

(ليزاد) الطالب بعد الشروع (جدا) اي حبه وجهده على انه تمينه (ونشاطا)
اي لهذا التفسير على انه حديث لان التمين فاعلم في المعنى

اي سروره وتلذه لوجدان ما يتناهى ويعتقد حصوله مما يرتب فيه (ولا يكون)
الكثرة في العمل هذه هي الملائمة وعدم صحة كونه حال المعروف غرض فائدة

(سعيه) وكده (عبثا) بلا فائدة في نظره او عرفا اذ لو اعتقد بالارتب عليه
اي في فكره لان الواقع لا اعتقاده له فائدة في الجملة اي في العرف حديث في الواقع وان كان معتقدا بها

فربما زال اعتقاده في انشاء سعيه لعدم وجدان المنكبة بين ما يعتقد ترتبه
الفتور عدم الرغبة في الطلب اي كالتصديق بترتب فائدة علم الواقع حيز في الفجوة

وبين ما حصل فيصير عبثا بلا فائدة في نظره فيقع الفتور في سعيه ولو
وبذلك هذا العبث عرفيا سعيه لانه قد فاتته الفائدة التي في نظره وفكره نقض

اعتقده بما لا يعتد به مما يرتب عليه لعدم العرف كده فيه عبثا وبذلك يفرجه
كالتصديق باذنه فواته علمه من العلوم التي كانت لكل منها فوائد كثيرة في فوائد

ويصنف له فالعبث ما لا يرتب عليه فائدة اصلا او يرتب عليه ما لا يعتد به
عبارة عن سعي حديث لا معتدا ولا غيره لما اعتقد ترتبه

ثم اعلم ان كل امر يرتب على الفعل فهو من حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى
من المعصية... الغاية نهاية الشيء ومقطعه وطرفه اصوله عطف تفسير لشدة

غاية له ومن حيث انه يرتب عليه وثمرته ونتيجته يسمى فائدة فيها متغايران اعتبارا
فائدة... لا ذاتان المجتبهين متلازمان

وتعان الافعال الاختيارية وغيرها لكن الفائدة منها ما يكون حاملا للفعل
فيهم الغاية فيها اهم من الاخرين مطلقا اذ ربما تكون الفائدة مترتبة على الفعل ولا تكون مقصودة للفعل

على الاقدام على الفعل فمن حيث انها مطلوبة للفاعل تسمى غرضا ومن حيث
وذلك اعتبارا بكل هيئة فيما اعتبرت فيه اضافتهم الغرض الى الفاعل دون الفعل والعللة الغائية بالعكس عقلية

ان قصدوا الفعل لاجل يسمى غاية فالغرض والعللة الغائية مختلفان
ان قصدوا الفعل لاجل يسمى غاية فالغرض والعللة الغائية مختلفان

التمناه معتد بها والاي يقتضي ازدياد
النشاط وان وجد ما يتناهى كما انشئ
ازدياد الجهد وكذا يقتضي ازدياد الجهد
انشئ ازدياد النشاط وان كانت تلك
الفائدة معتد بها فالحاصل ان انتقاء

ما يحصل منه احد ما يستند
نفي الآخر وان اعتبر كل واحد منهما
كلمة ما اعتبر منه حكمه جلية

قوله او يرتب عليه ما لا يعتد به
لكن قسمي العيب العرفي والنظري بان
يراد بقوله ما لا يعتد به ما لا يعتد به
النظر في نظره واعتقاده ليكون عبثا نظريا
وما لا يعتد به العرف فافاده قوله ما لا
يرتبه عليه فائدة اصلا اذ اعلمت
ما ذكرنا تعلم شمول كلام المسمى

على اقسام العيب الحقيقي والنظري
والعرفي حديث

والعيب اما حقيقي
وذلك ان الذي انتفى الفائدة
في الواقع والاعتقاد و
العرف جميعا واما عريف
وذلك ان الذي انتفى في الاعتقاد
فقط فقولنا ليزاد جردا داخل الى الاعتقاد
فائدة في العرف وقوله ونشاطا
ناظر الى عدم انتفاء الفائدة في الاعتقاد
في رتبة كونه

بمعيار عبثا تفكر ان لو اعتقد بعد ذلك
الاعتقاد الاول بغاثة المرتبة عليه وكما
مرته فليس في كسبه لاجل هذه الفائدة
فذلك يعيب سعيه السابق عبثا ويقع الفتور
في سعيه اللاحق

وانما جعل يدين قسمين من القسم الثاني دون
الاول كقولنا ان السعي به دون واما
الاخير فلكونه قسم الحاطة
في سعيه

الغرض على كونه
والجواب بان غرضه كونه على كونه
والغرض على كونه
والجواب بان غرضه كونه على كونه
والغرض على كونه
والجواب بان غرضه كونه على كونه

ايضا اعتبارا ومنها ما لا يكون كذلك كالاعتور على كثر لمن توجه الى زيارته
عنه فاجاب بقوله فان لها الحق بعضه مراد المجيب العبث ما كان غائبا عن الفوائد والمنافع وافعاله مشتتة على فوائد
صديق وافعاله تعالى من الله القليل فان لها فوائد جمّة ومصالح لا تحصى ومع
جواب سؤال مقدر وهو ان الفعل الخالي عن الغرض عبث فيكون افعاله عبثا كثيرة عطف تفسير للفوائد
ذلك غير معللة بالاغراض عند اهل الحق كما بين في موضع فامراد بغاية العلم
حتى يكون له شكلها بها قار اي عند اهل السنة حديث وهو علم الكلام
غاية تدوينه وتحصيله ومعنى معرفة غاية العلم ان يعلم غاية دعيت المدوّنة
اي كما ان من الحق تصديق الغاية بان يقال هذا الموضوعها او ان موضوعها
الى تدوين العلم واعلم ان من حق كل طالب الكثرة ايضا ان يصيد بموضوعية
قيده لانه لا موضوع لغاية العلوم المدونة لان الموضوع ما يبحث عنه ولا يبحث في غيره
موضوع تلك الكثرة ان كانت من العلوم المدونة ليحصل له زيادة ثمير المطلوب
لان التميز والبصيرة يحصلان بتصور العلم برسمه واما مجرد التميز فاحصل بالصور بزم العلم وتبريفه كاللحفة حديث
عن غيره وزيادة بصيرة في شروعه لان تمايز العلوم في ذواتها تمايزا معتبرا
اي في انفسها لا في امراضها من الجمولات سكتان
عند القوم بحسب تمايز الموضوعات فلو قال وان يعرف موضوعها ان كانت من
الذي يذكر بقوله وما اراه اي يصدق كثرة
العلوم المدونة اه لم تفصيله بلا كلفة واستقام تفريع قوله جرى عادة العلماء
اي بين كلامهم الاول والاخر حديث روى عن الفاضل المدقق مولانا عبد الرحيم حديث
اه وحصل الالفه وما يقال من ان قوله ويحصل الشعور بها اشارة اليه
اي الشعور وهو العلم الاجمالي وهو التصديق بموضوعية الموضوع
بطريق ذكر اللازم واردة المزوم اذ بالتصديق بموضوعية موضوع العلم
اي عبارة الشارح وهو قوله ويحصل الشعور بها تاما
يحصل العلم الاجمالي بمسائل العلم فردود بان مع كونه حملا للعبارة على

الغرض على كونه
والجواب بان غرضه كونه على كونه
والغرض على كونه
والجواب بان غرضه كونه على كونه
والغرض على كونه
والجواب بان غرضه كونه على كونه

بالعلم الشارح قوله من قال افعال
العلم الشارح قوله من قال افعال
العلم الشارح قوله من قال افعال
العلم الشارح قوله من قال افعال
العلم الشارح قوله من قال افعال
العلم الشارح قوله من قال افعال

بأن يكون طائفة من الجمولات
والجمولات لا راجعة الى امر واحد
معنى اب كالا غراب مثلا وطائفة
الخرق الى امر واحد آخر معقبة كالسقاء مثلا
بحسب تمايز الموضوعات الى سبب قايضها وقدر
قوة كالتصور في الاول بالذات والثاني
فان قايض الموضوع في الاول بالذات والثاني
بالحيثية والاعتبار
وما ينبغي ان يعلم لهما ان العلم الاجمالي
اللفظ مفاهيم لمسمى علم اصول الفقه فان
مسمى الاول مفهوم اجمالي شامل لجميع المسائل
وعلا من لهما باعتبار وحدتها ومسمى الثاني
هو مجموع مسائل التي هي حقيقة وما يثبت
خارجا

اي الكثرة
التي تضبطها جهة
وحدة كما مر في الحواشي
في مرة واحدة والجمع العونية مخصوصا
من قوله في الخلف ذلك فانه مجرد ولام
التي واحذر في الخلف ذلك فانه مجرد ولام
اي الكثرة
التي تضبطها جهة
وحدة كما مر في الحواشي
في مرة واحدة والجمع العونية مخصوصا
من قوله في الخلف ذلك فانه مجرد ولام

قوله ولادلالة للعلم على الخاص اي لا
للعلم كونه بجملة يلزم من العلم به العلم
بالخاص باحدى منها هذا اذا لم يوجد القيد
قوله ولادلالة للعلم على الخاص اي لا
للعلم كونه بجملة يلزم من العلم به العلم
بالخاص باحدى منها هذا اذا لم يوجد القيد

والنوعى
واجب عنه بان
رواه الا فاضل
دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة ولكن
على الخاص باعتبار الخصوصية مجاز وان
كما هنا لا كدلالة لما قرر من ان اطلاق العلم
بالخاص باحدى منها هذا اذا لم يوجد القيد

صفت
كانه قيل ان
فلم يقتصر الدلالة
عليها مع عدم الفائدة في الدلالة عليها
بعد ذكرها فاجاب بقوله والقول ان
واحاصل الجواب ان لا حرج في قوله المشار اليها
الاخيرين كما مر في الجاهلية مع ان
بقوله ان يعرفها بتلك الجهة مع ان
المقام يقتضي التوضيح والبيان

فلا في تباينها ولا في قبحها ولو قلنا ان كانت العلوم المدونة

لكون الكثرة اعم من العلوم وغيرها وبانه لازم اعم لكونه لازما للتصديق

بموضوعية الموضوع ولعرفته برسمه المشار اليها بقوله ان يعرفها بتلك الجهة

وللتصديق بفائدتها ولادلالة للعلم على الخاص باحدى الدلالات الثلاث

والقول بان الاخيرين مذكوران حريا لا يسمين ولا يعني من جوع واعلم ان

المقصود الاصلى هو ان جري عادة العلماء في اوائل تصانيفهم على تقديم

الشعور بتعريف العلوم التي لا تكل علم كثره تضبطها جهة واحدة ذاتية او عرضية

وكل كثره تضبطها جهة واحدة ذاتية او عرضية من حق طالبيها ان يعرفها

بها فكل علم من حق طالبيها ان يعرفها ومعرفة بها فكل علم من حق طالبيها ان يعرفها

البيان فجري عادة العلماء التي في قوله من حق كل طالب كثره اشارة الى الكبرى

قديم برعاية لطريق التعليم حيث اتي بالتخصيص بعد التعميم في قوله (ولان

كل علم من العلوم المخصوصة المدونة (كثرة) اي مسائل كثيرة لكن لا يلائم

اي الكثرة
التي تضبطها جهة
وحدة كما مر في الحواشي
في مرة واحدة والجمع العونية مخصوصا
من قوله في الخلف ذلك فانه مجرد ولام

قوله ان المقصود بالعلم اي ما اوردته الش
لغته بيان حقوق الطالب اقتضاء اثر
القوم انه جرى الى ما قصد في هذا الكتاب
البيان فانه ينبغي لانه لا يقتصر على بيان امور

٢٠

يتوقف عليها الشروع من
الحقوق المذكورة كما اقتضوا
مخلاف القصد في جريان العادة ومن ثم
قيد الاصلية بقوله لبيان في هذا الكتاب
الحاج التفت

العام اذا قيل بالخاص براهبه ما ولة
الخاص المقابل هو ب
ان يقال في كونه شكلا ولا قدم فيه الكبرى
لا شكلا رابعا اي ضرا او لا منه ويكن
ان يقال ان بعض ما من
حق طالب ان يعرف
بها علم ولا يفيد

اي الكثرة
التي تضبطها جهة
وحدة كما مر في الحواشي
في مرة واحدة والجمع العونية مخصوصا
من قوله في الخلف ذلك فانه مجرد ولام

اي الكثرة
التي تضبطها جهة
وحدة كما مر في الحواشي
في مرة واحدة والجمع العونية مخصوصا
من قوله في الخلف ذلك فانه مجرد ولام

قال المحشي الكدالي فيما سبق على قوله فقوله تضبطها صفة لكثرة احتراز عن المسائل التي ما عيارته هذه لما ذكر المحشي رحمه الله ان
المراد بالكثرة فيما سبق الامور مطلقا لا خصوص العلوم وكان قول الخارج تضبطها قيد لها بذ لك الاعتبار كان الاحتراز عن الامور
التي ليست بتلك المثابة لا عن خصوص المسائل التي اخذه وكتب على قوله الآتي لكن منها ما اعتبر ضبط الخ اي اعتبره المدونون بالفعل الى
آخر ما قاله وسيأتي منه ايضا في حاشية قوله ولان كل علم من العلوم المخصوصة ان المراد بتضبطها الضبط بالفعل وهو لا يكون الا في العلم
المدونة انتهى وهذا كما ترى خرج في ان الكثرة وان كانت في نفس اعم من العلوم وغيرها لما انما يقيد بقوله تضبطها جهة وحدة ويخرج
عنها ما ليس من العلوم وكتب ايضا بعض الفضلاء على قوله المحشي في تعريف جهة الوحدة ان كانت من العلوم ان هذا القيد مستدرك
اذ لا ضبط جهة وحدة اصطلاحية لغير العلوم انتهى فعلى ذلك يقال قول المحشي لا بد فيه من قيد وهو قولنا ان كانت من العلوم
المدونة لكون الكثرة اعم من العلوم وغيرها عجيب مع ان قول الشئ ويحصل الشعور عطف على قوله يعرفها فيكون معناه من حق
طالب كثرة تضبطها جهة وحدة ان يحصل الشعور بها فقوله تضبطها صفة كثرة وقيد لها احتراز عما ليس من العلوم فاما معنى كون
الكثرة اعم وما الاحتياج الى قيد ان كانت من العلوم فالجواب ان هذا المحشي الكدالي الى احداهما في ليدى او في ضلال
مبين فليجيب القادر من الناظرين بتميز الصحيح من السقيم قروشه

والصواب الذي يظهر بعد تأمل وتطريد اثبات ان الكثرة اعم من العلوم وغيرها وان قيد تضبطها جهة وحدة لا يخرج جميع ما ليس
من العلوم بل ينبغي نحو العكس داخل فيه وان لم ضبطا معتبرا جهة وحدة عرضية اصطلاحية مثل كونهم مجاهدين مريدين لا علائكما
اسم لك فمن حق طالبا ان يتصوره بتعريف مأخوذ من جهة وحدته العرضية وان يصدق غايته كان يقال العكس لهم القائلون
لا علائكما اسماء وان فائدته الغزو والجهاد واعلاى كلمات رب العالمين فقوله الشارح ان يعرفها بها وان يعرف غايتها عام شامل
واما الموضوع والتعريف المأخوذ منه فعلوم انه لا يتصور لغير العلوم فلوزاد الشئ كما قال المحشي وان يعرف موضوعها او جعل
قوله ويحصل الشعور بها اشارة اليه لا بد وان يزداد معه قيد ان كانت من العلوم اذ لا موضوع ولا تصديق به لكل كثرة مضبوطة بجهة
وحدته فاندفع الاشكال وحصل المرام وظهر ان كلام المحشي الكدالي المذكور مع ما قاله بعض الكرام من تسويلات الخيال والاوهام قروشه

فالمحمد المملك العلام قروشه

واما العكس فانه عبارة عن مجموع الآحاد فقط وهو موجود بلا شبهة الا انه ما بهية وحدتها اعتبارية شرح المواقف

قوله الفاضل خليل في الاعتراض على المحشي الجليل قال المحشي الكدالي فيما سبق على قوله وكتب ايضا بعض الفضلاء الخ فاقوله
ان المحشي الكدالي حمل بمقايلته الاولى كلام المحشي محمد امين هذا فقوله تضبطها صفة لكثرة احتراز عن المسائل التي على التمثيل على
وجه اخرج واجرى الجهة مع ضبطها في الكثرة مطلقا علوما كانت او غيرها فتمت بعض تلك المقالة منه قرينة على انه كتب مقالة الثانية
على قول المحشي الآتي لكن منها ما اعتبر ضبط الخ على طريق التمثيل واما ما يأتي منه على قوله الآتي ولان كل علم من العلوم المختصة
المدونة من ان المراد بتضبطها الضبط بالفعل وهو لا يكون الا في العلوم المدونة انتهى فالالف واللام في قوله الضبط للعهد او عوض عن
المضائق اليه والمراد به ضبط المسائل بقرينة رجوع ضمير تضبطها الى كثرة مفسرة بمسائل كثيرة فطام الاشكال وانحلت هذه عن
الاختلال وقوله وظهر ان كلام المحشي الكدالي الخ فاقوله بل ظهر انه صادق الحق في تقرير المرام على انه سأل بوابه لطلب على
سؤال الاقوام فما بال هذا يحاول تشنيع مخترعاته على وجه الالام ولا يشكر نعمه بل يجعلها ذريعة لانواع الملام ويصيرها متسرة
عوام هو كاللهوام ويعددها ما سولت نفسه والاوهام ولا يباين به فخا شان يستلم من خلق سوى كتاب اسم الملك العلام وسنة
رسوله عليه وعلى آله افضل الصلاة والسلام ذكرى الكدالي

قوله لا بد فيه من قيد الخ اجاب عنه المحشي خليل وعمر الكدالي في حاشيتهما بان القيد كثيرا ما يترك اعتمادا على القرينة فاذا كان قوله ويحصل
الشعور بها اشارة الى التصديقه بموضوعية الموضوع ومعلوم انه انما يكون للعلوم فقد صار قرينة على حذف ذلك القيد فيجوز تركه
اعتمادا عليها وقوله لان الكثرة اعم من العلوم وغيرها اي لكون الكثرة المضبوطة بجهة الوحدة اعم منها اذ قد صرحوا انها تكون
لها فلا مانع من عموم الكثرة المضبوطة بها منها فارجع البصر الى ما سبق منه على قول الشئ ان من حق كل طالب كثرة تضبطها الخ
مع حواشي ذيل المحشين ثم لو اختلف في وجه ان جهة الوحدة وان كانت كذلك لكن المراد بالضبط هناك ضبط اعتبره المدونون
لاجل تدوينهم ومعلوم ان التدوين انما يكون للعلوم فكيف تتم تلك الكثرة منها فاقوله على تقدير تسليم يجوز
ان يعتبر واجهة غير العلوم مع ضبطها وان يذكرها تمثيلا لها او لتوقف مسئلة علم عليها كما ذكر المحشي
خليل جهة العكس في حاشيته من ذلك المكان وبعض حواشي الفخاري في اوائل جهة افراد الانكشاف فقط
ما لنا بعض الافاضل من التعجب التام وتشنيعه على المحشي في تعميم الكثرة والسلام فقامه ذكرى الكدالي

قوله
 جهة واحدة ذاتية
 بحيث لا يكون لها محصلة
 للوحدة لا هو كذا ومنه
 وهو الموضوع لان داخله في العلم ومن اجزاء
 الحقيقة او حكما وسمي
 اي الجهة الواحدة الذاتية فالذات
 باعتبار الخلق
 قوله لكن لا يلائم
 باعتبار اتحاد الصفات والصفات اليه لكون
 العلم بين المسائل يلزم ان يكون للمسائل
 مسائل العلوم بلا فرق والاقرب ان يكون
 مسائل العلوم ثلاثة موضوعات ومباد
 الاضافه من قبيل يدريد بناء على ما تقدم من
 ان اجزاء العلوم ثلاثة موضوعات ومباد
 مسائل فقام

قوله راجع الى الجهة التي تدور جمع الى الجهة
 الوحدة المطلقة لا اذ جمع الى تكليف وجه
 وهي كونه لا ولا شئ بل قوله الذي يتبع
 بالجهة الاولى وليس معنى انه يكون عد المسائل
 باعتبار جهة واحدة غير ضمنية علما واحدا باعا
 بعد المسائل باعتبار جهة واحدة ذاتية بل معناه
 باعتبار جهة واحدة علما واحدا كعد المسائل
 قوله المحكي في كونهما تعدا وبلا لاسد ران لا يتولى
 لكن الاولى او الهم تدرك

قوله باعتبارها تعد مسائل باضافة المسائل الى ضمير العلم ولو قال باعتبارها
 لان الاضافة تقتضي المفارقة عما بين المضاف والمضاف اليه منه

تعد علما واحدا لكان اولي (تقسطها) اي تلك المسائل الكثيرة (جهة واحدة) وتقصيها

شئا واحدا بعد ما كانت متعددة في انفسها ومتكررة في ذواتها فذلك اما امر ذاتي
 اعتباري لانها باعتبار وحدة الموضوع برهان

كما اشار اليه بقوله (ذاتية) فهي مرفوعة على انه صفة لجهة واحدة واما عرضي على
 اي للاهتمام الذاتية لانه اشرف من العرضية لمتناه

ما يجي والضمير في قوله (باعتبارها) راجع الى جهة الوحدة الذاتية وتقديم
 اولي كونه الضمير اقرب الى مرجع عينية

الصلة للاهتمام لا للحرف او الحرفا في النسبة الى غير جهة الوحدة او باعتبار
 اي الى غير الجهة الواحدة فقط لا الى غير جهة الوحدة الذاتية او باعتبار جهة

كل من الجهتين (تعد مسائل) المتكررة (علما واحدا) او جميع مسائل العلوم
 اي في ان فيها تصديقات لان نفس المسائل تصديقات منه

مشاركة في انها تصديقات واحكام با مور على اخرى ومع ذلك لم تعد علما واحدا
 المظن تفصيلا

ولم يستحسن افراده بالذاتين والتعليم بل جعل طائفة طائفة وعد كل طائفة
 الاولى جمعة بالذاتين الا ان يثبت ان المراد افراد كل مسألة وفيه تامل

علما خاصا وليس ذلك الا بوساطة احوال ربط بعضها ببعض وصار المجموع متميزا
 اي الموضوع والغاية كما مره بقوله سواء كان ذلك في احوال المجموع من المسائل متنازلا بذلك الامر من المجموع الاخر

عن الطوائف الاخر سواء كان ذلك الامر موضوع العلم بان يكون موضوعات
 ولو قال بان يكون محمولات مسائله راجعة الى شئ واحد لكنت اوافق كذا الجواب واحد ج د

مسائل راجعة الى شئ واحد او غائية بان يتحد مسائله في الغاية فالجهة الواحدة
 من المسائل عينية

المطلقة بخلاف كون معناه مستدركا لانه
 المسائل او وانما يعرف لنا على راجع الى
 ايها فيكون مستدركا
 قوله لجهة الوحدة اي لجهة مضافة الى الوحدة
 قوله بالرفع صفة جهة وبالجر صفة لجهة واحدة
 اي كونه صفة وحدة ثم فان الوحدة لجهة واحدة
 كثره والمراد ببيان تلك الامور المتكررة
 للوحدة الاعتبارية تلك الامور المتكررة
 بانه فانه او عرضي لا ببيان وحدة تلك الامور
 المتكررة بانها ذاتية او عرضية
 ولا يحتاج في ذلك كون اقوله
 انها صفة نوعية

قوله من تقديم معلق
 ولكن عليه للاحكام خاص
 وتقدم المحكي لعدم علمه المقام الذي
 اعتبره الشارع للتقديم وكذا يكون عليهم

ترديدات مفسري كلام الاغيار لعدم علمهم
 المقامات التي اعتبروها لا يراى الكلام
 غرض

قوله ولم يستحسن افراده بالذاتين اي جعلها
 واحدا بالذاتين والتقديم بقية قوله بل
 طائفة طائفة والا لكان افرادها يتجمع

قوله لا يلائم اي جملتها
 طائفة وينبغي الطوائف الاخر ويكون
 التعريف الماخوذ منه بحيث لا يبين الطالب
 شئ ما يعنيه وحرف الهمزة الى
 ما لا ينبغي

قوله ولقد خفي على كبريائه عن
الاعراض في معنى صلتها وهي عن
ان فيه تجريد عن الذات
فانظر الاستفاد من ضمير الفصل وتعرف
الخبر بلام الجنس اضافي من

قوله ولقد خفي على كبريائه عن
الاعراض في معنى صلتها وهي عن
ان فيه تجريد عن الذات
فانظر الاستفاد من ضمير الفصل وتعرف
الخبر بلام الجنس اضافي من

قوله ولقد خفي على كبريائه عن
الاعراض في معنى صلتها وهي عن
ان فيه تجريد عن الذات
فانظر الاستفاد من ضمير الفصل وتعرف
الخبر بلام الجنس اضافي من

الذاتية هي الموضوع لكونه امرًا ذاتيًا لا يكون تلك الكثرة باهتة عن احواله
والمراد بالذات نفيها المسئلة وبالذات الموضوع والمحمول

اذا ذلك الكون خارج عن الكثرة عارضة لها فلا يكون امرًا ذاتيًا فالشأن
اي يجوز بان ليس اللازم باسم المازوم لان جهة الوحدة الذاتية في الحقيقة هي الموضوع والكون المذكور لازم له
تأخر حيث قال (ولم) اي الجهة الوحدة الذاتية (كونها) اي تلك الكثرة
العطف تفسيري

(بأهتة) البحث في اللغة التخصيص التقييد وفي الاصطلاح يطلق على
ويمكن ان يقال ان الاثبات بمعنى الادراك
معان ثلثة الاول المناظرة والمباهتة والثاني اثبات النسبة الايجابية
الظاهر وسلبها اذ ربط السلب واثباته ايجاب بخلاف سلب الربط كما لا يخفى

او السلبية بالاستدلال والثالث حمل شيء على شيء واثباته لم وهذا هو المراد
وهذا بناء على ان المسائل موجبات وتسمي ما يتعلق به
في تعريف الموضوع وبينه وبين الثاني عموم وخصوص وجه والمراد بكون
وهو قولنا وموضوع علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية

الكثرة بأهتة كون البحث واقعاً فيها لان نفسها بأهتة وهو ظاهر (عن
المراد بالتعجب هنا ادراك امور غريبة كما هو نور الدين في هاشية على قوله احد فراجع حديث
الاغراض الذاتية لشيء واحد) اي عن الاحوال المستندة الى ذات شيء
وهو موضوع العلم

واحد ما بلا واسطة شيء كما في العرض الاول او بواسطة امر يساويه جزأ كما
كالأظهار بما في الضميمة فانه مستند الى الانسان بواسطة امر يساويه الذي هو النطق
او خارجاً فكله عن داخله على المحمول وسيجي زيادة تحقيق لهذا الكلام وكذا
كالضمان العارض للانسان بواسطة التعجب

الموضوع جهة الوحدة باعتبار رجوع موضوعات المسائل اليه وكونها بأهتة

صفا وقها في اثبات النسبة الايجابية
لنفاستدلال وتحقق اثباته بدونه
في اثبات النسبة السلبية بالاستدلال
وتحققه بدونه اثباته في اثبات
النسبة الايجابية بدونه الاستدلال
وفي ما فيه

اذا عند بعضهم لا تستلزم من مسائل العلم
غير مبرهن على ان يكون الثاني
اغم من الثالث مطلقاً لولان
عبد الرحيم
وفي ما فيه ان المسئلة قد تكون ضرورية
فتورد في العلم اما لاحتياجها الى تبين
يزيل عنها خفاها او لبيان لميتها
بذلك المحقق الشريف في شرح المواظ

صفا
والاعراض يحتمل ان
تكون محمولات
المسائل وموضوعاتها

في تعريفها على الاعراض
عالم على ان المراد بالمحمولات
على ما ذكره بعض من قصد كلف هذا
المقام بل كانت مستغلة مع علم
البحث اذا كانت موضوعات فقط كمن
يكون مدلولها موضوعات فقط كمن
حكم بعض اجلة المتأخرين بان مدلول
يكنه الامرين

كالتيب اللاحق لذات الانسان
بواسطة امر يساويه وهو النطق
المساوي للانسان والذي هو جهة له
حديث

قوله
 وكونها باهنة عن
 احواله ويعلم ما سياتي
 ان المراد به ما هو اعلم من حاله وما
 يرجع اليها من محولات من حاله وما
 كونها اخص من موضوع العلم فراجع
 والمرد بانخل محولات المسائل اليه
 رجوعها اليه ولشتماله اليها كاشتمال
 موضوع الفقه على موضوعات مسائله لا ينفك
 موضوع المادة كاشتمال قضية الفقه على موضوع
 الاباطال الى المادة كاشتمال قضية الفقه على موضوع
 او قضيتين

قوله لم يعتبر المحول في جهة الوحدة
 لم يلاحظه ولم يعتدوا في قبيلها وعداها
 يقال اعتبرت الشئ اذ اظنرت اليه
 وراعت حاله غير معتد في العلوم
 حاصله ان المحول غير معتد في العلوم
 اعتدوا الموضوع في اشارة الى احواله
 ليست جهة وحدة اعتبر ضبطها ايها
 والاعتبار في اعتبارها في بيان جهة الوحدة وما
 كاشتمال ذلك الاشارة في بيان المعنى بها
 نقله عن اشارة في بيان المعنى بها
 في قوله الشارح تضبطها جهة وحدة فراجع
 الحاج النقطة

عن احواله فان قلت بلاحص واجهة الوحدة الذاتية في الموضوع مع ان

المحول ذاته ايضا يصلح لان يعتبر سببا للوحدة باعتبار كون محولات

المسائل المتكررة راجعة اليه كما قيل محمول العلم ما ينحل اليه محولات مسائله

قلت نعم لكن لم يعتبر والمحول في جهة الوحدة ليكون المقصود من العلوم

بيان احوال الموضوع والمحولات صفات تطلب لذوات الموضوعات ومن

لهنات سمعهم يقولون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات يات يبحث في هذا

الفرق عن احوال شئ واحد او اشياء متناسبة وفي ذلك عن احوال شئ آخر

او اشياء متناسبة اخرى ولا يعتبرون مرجوع المحولات الى ما يعبرها ولا تمايزها

بتمايزها ولا يلاحظ التمايز بالمحول لكان علم واحد علوما جهة لا شتماله

على طوائف كثيرة من المسائل فان قلت بئس لنا ما وجه قولهم العلم هو المحولات

وبين احوالها بغير سوء كان وحدة ذلك الشئ الواحد المبحوث عنه (وحدة

استفهام تقريرى الى قد حصر وانهم ذلك في
 اي داخله في حقيقة المسائل
 اي ترجع اليه كونها جزئيات ذلك المحول الكلى في

لقيقة في اسقاط اوله من اثباته
 اي في باب جهة الوحدة

اي الكلى في

اي يحصل ذلك التمايز بان يبحث

اي في غير هذه اللغة

اي كاي اعتبر رجوع موضوعات المسائل الى موضوع العلم منه
 اي محولات المسائل عبارة عن محول العلم

اي كاي اعتبر رجوع موضوعات المسائل الى موضوع العلم منه
 اي محولات المسائل عبارة عن محول العلم

اي كاي اعتبر رجوع موضوعات المسائل الى موضوع العلم منه
 اي محولات المسائل عبارة عن محول العلم

اي كاي اعتبر رجوع موضوعات المسائل الى موضوع العلم منه
 اي محولات المسائل عبارة عن محول العلم

اي كاي اعتبر رجوع موضوعات المسائل الى موضوع العلم منه
 اي محولات المسائل عبارة عن محول العلم

اي كاي اعتبر رجوع موضوعات المسائل الى موضوع العلم منه
 اي محولات المسائل عبارة عن محول العلم

اي كاي اعتبر رجوع موضوعات المسائل الى موضوع العلم منه
 اي محولات المسائل عبارة عن محول العلم

اي كاي اعتبر رجوع موضوعات المسائل الى موضوع العلم منه
 اي محولات المسائل عبارة عن محول العلم

قوله عن احوال شئ آخر فراجع للمادة الاولى
 كوضوح الخدم بالنسبة الى موضوع الفقه او
 بالجنسية والا اعتبار موضوعه بالنسبة الى
 موضوع الفقه فراجع
 ان صفات تطلب لذوات الموضوعات
 ما هو معنى التمايز المركبة
 حقيقة

وهذه المناقشة مدققة
 بان المراد بالذات الذاتية
 بالنسبة الى المسائل لا بالنسبة
 الى نفسه ومن حيث هو كما
 بصفة التمايز
 الحاج النقطة
 قوله احوال الموضوع والا الى الموضوع
 ان يقول تطلب لذواتها
 فراجع

قوله ولان لو اعتبر التمايز الخ كانا اشارة الى جواب سؤال مقدر تقديره لان العلم ان العلماء لا يعتبرونه رجوع المحولات الى محمول العلم ولا تمايز العلوم بتمايزها وكيف وصاحب التوضيح شرح التقييد قال والمشهور ان الشيء الواحد لا يكون موضوعا لعلمين اقول هذا جائز لانه يصح ان يكون لشيء واحد اعراض ذاتية متنوعة اي مختلفة بالنوع يبحث في علم من بعض انواعها وفي علم آخر عن آخر فيتمايز العلمان او العلوم بالاغراض المبحوث عنها وان اتحد الموضوع وذلك لان اتحاد العلم واختلافه انما يوجب المعلومات اعني المسائل وكما يتحد المسائل باتحاد موضوعاتها بالرجوع الجميع الى موضوع العلم ويختلف باختلاف المحولات وتختلف باختلافها فكما اعتبر اختلاف العلوم باختلاف الموضوعات يجوز ان يعتبر باختلاف المحولات بان يوجد موضوع واحد بالذات والاعتبار ويجعل البحث عن بعض الاعراض الذاتية علما وعن البعض الآخر علما فيكونان علمين متشاركين في الموضوع متمايزين بالمحمول انتهى مع بسط فاجاب بما اجاب به العلامة التقفازاني عن اعتراض صاحب التوضيح على ما هو المشهور من انه لو اعتبر التمايز بالمحمول كما اعتبره للزم كون علم واحد علوما جمعة اذ ما من علم من العلوم الا ويشتمل موضوعه على اعراض ذاتية متنوعة فلكل اعلان يحمله علوما متعددة بهذا الاعتبار مثلا يجعل البحث عن فعل المكلف من حيث الوجوب علما ومن الحرمة علما آخر الى غير ذلك فيلحق الفقه علوما موضوعها فعل المكلف فلا ينضبط الاتحاد والاختلاف فاعلم فانهم عكس

اي بالمحولات الراجعة في علم الى محمول هو عرض ذاتي للموضوع الذي هو بعض من انواع اعراضه وفي علم الى محمول آخر لو كان ذلك منه في هذا الجعل لا فرق فيما نعلم بين محمول العلم وموضوعه لان محولات المسائل وان كانت اعراضا ذاتية متنوعة متعددة في انفسها الا انها راجعة الى محمول العلم من غاية وهي للفقه معرفة الحكم الشرعي تامل واسهكت العلم

هـ

قوله لاشتماله على طوائف كثيرة من المسائل ان اراد ان محولات مسائل العلم متعددة وان اتحد الموضوع وبتعدد ما يتعدد وطوائف المسائل بحيث يفضي الى تعدد العلوم فسلم لكن موضوع المسائل كذلك فان المسائل متعددة وان اتحد المحمول كالموصل والقياسي الموصل والبرهان الموصل والفعل المضارع مرفوع واسم كان مرفوع وهكذا فلما اعتبر التمايز بالموضوع كان علم واحد علوما جمعة ايضا وان اراد ان محولات مسائل العلوم لا يمكن رجوعها الى امر واحد بخلاف الموضوعات فمنوع اذ يمكن رجوع المحولات ايضا الى امر واحد كرجوع مسائل المنطق الى الاتصال ومحولات مسائل الاصول الى الجهة وان اراد ان محولات المسائل كثيرة بحيث يتعسر ويستبعد رجوعها الى امر واحد بخلاف الموضوعات فانها اقل بالنسبة للمحولات فاستحسن رجوعها الى امر واحد بخلاف المحولات لكثرة ما جرد قوله ولو اعتبر التمايز اي مع تعسر رجوعها الى امر واحد هو محمول العلم لكان علم واحد مشتمل على اعراض واحوال ذاتية لا تحصى لموضوعه كالسوشان جميع العلوم علوما جمعة بعموم المحولات وليس كذلك كما نشاهد فهذا مع كونه خلافا لظاهر العبارة يناه في ما قرره في السؤال من ان محمول العلم ما يتحد اليه محولات مثله الا ان يجعل هذا جوابا متبعا يمنع الرجوع والاول تسليما تامل وبالله التوفيق

هـ

هـ يقولون تمايز العلوم الخ والاول ان يتعرض ايضا لاعتبار رجوع الموضوعات الى ما يعبرها ليكون اشارة الى كون ما لو لمنا دليلا لاعتبار الموضوع في جهة الوحدة كما تعرض لعدم اعتبار رجوع المحولات الى ما يعبرها ليكون اشارة الى كونه دليلا لعدم اعتبار التمايز بتمايزها ليكون اشارة الى كونه دليلا وان قيل لما تعرض لا اعتبار تمايز العلوم بتمايزها اكتفى عنه نتيجة ان لم يكن يتف بالتعرض لعدم اعتبار تمايزها بتمايز المحولات عن التعرض لعدم اعتبار رجوع المحولات الى ما يعبرها غرق

وان قيل لم تعرض له لذلك مع انه استدلال على عدم اعتباره فيها فامعني الاستدلال على الشيء ما هو ذا ما استدلال به قلنا ان الاستدلال هنا على عدم اعتباره فيها واما الاستدلال هنا فعلى عدم اعتبار نفس الكيفية التي لو اعتبرت لكان اياها وان كانت الاشارة بالتعرض الى عدم اعتباره فيها غرق

وانما اعتبر الموضوع في تمايز العلوم بذواتها دون المحمول وان امكن ان يعتبر لان المقصود من العلوم بيان احوال الموضوعات من حيث انها احوالها والاحوال ليست مقصودة بالذات بل لانها احوال لتلك الموضوعات قوله احمد

هـ باعتبار رجوع الخ بيان كيفية كون الموضوع جهة الوحدة لا دليل لاعتباره فيها فان دليله كون المقصود من العلوم بيان احواله وكونه يطلب المحمول لذاته بشهادة الاستدلال على عدم اعتبار المحمول فيها يكون يكون المقصود من العلوم بيان احوال الموضوعات والمحولات صفات غرق

قوله كالطبيعية اي
 في شرح الهندسية من الكمية انما قال شارب المظالم
 ونهاية العلوم اما نظرية غير آية شارب المظالم
 والعلوم الغيب الالوية حصولها انفسها غاية
 والتشبيه قوله ان هذه الاشياء بالبرهان
 انفسها وبذلك والاشياء حصولها آية اي حصول
 من ذلك العلوم لا بد من شئ في علم
 من العلوم لا يحصل الاضافة الى العلم
 وانما من ان يحصل على من ان يحصل
 على شارب المظالم ما لا بد من من جعلته
 الحاج التفت

في الوجود للعلوم التابعة للموضوعات فيه كونها جزءا من العلوم فللثانية تبعية
 اي المجلدات ج د
 للجهة الاولى في الوجود ايضا وذلك الامر العرضي المستحبة الوحدة العرضية
 اي المثال ر ه
 (لكونها) اي تلك الكثرة (الآلة) في العلوم الآلية كالنحو والمنطق مثلا والآلة
 بين النفس الشاططة وعرفان احوال جزئيات موضوعاتها لان سائر المنطق التي تخص المجهولات من العلوم
 الواسطة بين الفاعل ومفعوله في وصول اثره اليه كالمشاكل للنحو في وصول اثره
 ونشر في الخشب انشدها اذا قطعها بالشار والنشارة ما سقط عنها
 الذي هو المنقطعية الى الخشب (ولمستبعا) اي تلك الكثرة (غاية) واحدة
 اي متعلق مستبعا غايته وهو الغاية والاستبعاد بمعنى التحصيل وهو الاول والاوقف لتقرير شارح الهندس ج
 اي كونها مشاركة في الغاية وقد تباح في ايضا حيث فسر الجهة الوحدة
 شارح ج
 العرضية باستبعاد الغاية والى نفس الغاية ولا اختصاص لهذا بعلم دون علم
 فلا وجه لما قبلته بكونها آية الا ان يخص ج
 اذ فامن علم الاول غايته وفائدة ترتب عليه بقى ان العلوم التي غايتها انفسها
 اي بقى السؤال ان العلوم آية اي لا تطلب لاجل شئ هي يكون غايته لا تطلب لذاتها
 وحصولها بذواتها كالطبيعية على ما قيل ليس غايتها خارجة عنها فكيف تعد
 اي علم العقائد والقاضي غير وجعته والله اعلم ج
 الغايات جهة وحدة عرضية الا ان يقال حصولها خارجة عنها ايضا وبالجهة
 اي كما ان غايات العلوم الالوية خارجة عنها اي حصول انفسها ج
 لكون كل علم عبارة عن مسائل كثيرة مضبوطة بجهة وحدة اما ذاتية او عرضية
 كتحريك الافلاك وتيسير الكواكب ج
 (ميرى عادة العلماء) العادة هي الفعل الاختياري الذي دام وقوعه او كثر

قوله ولا اختصاص لهذا بعلم دون علم
 كانه دفع لما اورد به المقابلة بقوله كقولنا
 ان من المراتب التي لا تطلب فيها غاية غير الالوية
 بقدرية المقابلة في يد ان المستبعد في
 تلك العلوم التي غايتها انفسها مع ان المقروص
 المستبعد الذي هو الغاية في اي المقروص
 انها خارجة عنها فلو ايضا توطئة وتذكيرة
 بقوله بقى ج
 يعلم دون علم اشارة الى ان
 الفرق بين جهة الوحدة الذاتية
 وجهة الوحدة العرضية اي لا اختصاص
 لا استبعاد الغاية بعلم دون علم بخلاف
 الموضوع فانه مختص بالمدونة فتأمل
 على الارغ
 مثلا قولنا الفاعل مرفوع آية اي واسطة
 بين القوة الفاعلة وبين اعراب زيد في
 جاء في زيد لوصول اثره اليه وهو
 الرفع بان تحمل موضوع تلك القضية
 على زيد فم جعل تلك القضية
 الكلية كبرى لهفوى القضية
 الحصول لكذا زيد
 فاعله وكل فاعله
 مرفوع فيعلم به ان
 زيد مرفوع فاعله
 وانما كانت المنطق آية لا واسطة
 بين القوة الفاعلة وبين الطالب
 الشخصية في الاكتساب فاعله
 لان حصول تلك الطالب يتوقف
 يتوقف على حصول النظر الصحيح وحصول
 يتوقف على المنطق فيكون آية ليس
 لا واسطة ولا فاعله الطالب لا يستفاد من
 المنطق بل من نظر الربا
 والتقييد بالوحدة لعلم اقتضاه من على
 اقل قدر الكفارية ولو كثر منهم ولا لا فلا
 مانع من ان يكون للعلم ما يتوقف عليه
 فاعله

لا اشارة
لان معرفة الاشياء
بحدده وحقيقتها تقدر
بجميع
المسائل التي لو جرى عاداتهم بتقديم
حد العلم على ان يكون مسائل العلم
الشروع يلزم ان يكون مسائل العلم
ملوثة قبل الشروع فيها وسواها لا بد
يلزم تقديم العلم بالمسائل على العلم
بمسائله تامه هذا حاصل ما في داودي
بمسائله

وقد تحقق بانقدرا ان مقدمة العلم المذكورة
للمسائل اشياء اهد ما تصور العلم بوجها
او بركله وثانيها التقديم بفائدة ما
وثالثها التقديم بموضوعية الموضوع
ميد لكيدى

قوله بتعريف العلوم باحدى الجهتين وقد
يعتبر من على القول بان تصور العلم بالغايات
يتميز بمسائله عن مسائل العلوم
الاخرى بان يكون سائر العلوم بالغايات
المسائل والاختلف بجهة البحث فغايات
العلم بالغايات ان يعلم ان هذه المسئلة
من علم كذا ولا يلزم ان لا يكون من علم آخر
ولها مدخل في غايات كل منهما فليشمله
غزوت

قوله بتقديم مفعول مطلق وقوله على
تقديم الشعور حال من فاعله جرك
اي مبينة تلك العادة على تقديم الشعور

وتنوين تقديم عطف على المضاف
اليه اي تقديم الشعور وقوله بسببها
بجذف المضاف اليه اي بسببها
تعريف العلوم

قوله ويجوز عطفها على تعريف العلوم
فانه عطف من عطف طالب كونه معرفتها بتعريف
ماضو من احدى الجهتين وكسب الشروع
بها بل لا التقديم فقط بلنا على هذا
وتقديم الشروع العادة على تخصيص الشعور
العطف جري العادة فيها بلنا او ان كانت
بها قبل الشروع ولذا وان كانت
مطابقا للموقع عليه

اي الشعور بتعريف العلوم والتقدم
الشعور بالمسائل قبل الشروع فيها اما
بجريف التصور واما بطريق التقديم باحدى
الجهتين واما بطريق التقديم بغير الموضوع
بجهان

واذا قل يسمى نادرا في اول تصانيفهم (على تقديم) ما يفيد (الشعور)
كأنزال الغيت في الشئ اى الالفاظ التي يفيد مدلولها الشعور

والمعرفة الاجمالية بمسائل العلم معرفة (بتعريف العلوم) ورسمها (باهدى)
عطف تفيدى

الجهتين) وحاصله جرى عاداتهم على تقديم رسم العلم باعتبار احدى الجهتين

على المقاصد ليميز العلم المطلوب عند الطالب عن غيره فيصح توجيه اليه بخصوصه
عطف على معرفة بحسب المفهوم

ويكون على بصيرة في طلبه ويجوز تعلق قوله بتعريف العلوم على تقديم
بقوله

الشعور اي تقديمها بسببها وقوله (وغايتها) عطف على الشعور بتقدير المضاف اي
اي بسبب تعريف العلوم

وجرت عاداتهم على تقديم بيانها وكذا قوله (وموضوعها) ويجوز عطفها على
اي تصديقها

تعريف العلوم ليكونا في حيز الباء بتقدير ذلك المضاف اي وعلى تقديم الشعور
اي كاجرى عادة العلماء على تقديم الشعور بذلك المسائل بتعريف العلوم باحدى الجهتين جرى عاداتهم على تقديم الشعور

بذلك المسائل بيان غايتها وموضوعها وعطف على تعريف العلوم وجعل الشعور
اي بآء بتعريف العلوم

بمعنى التقديم يتلزم ان يكون الباء صلة للشعور بهذه الاعتبار وسببية
ولو غلب جاز

باعتبار المعطوف عليه وعطفه على صلة الشعور المحذوف في محله فله در
اي تكلف

العلماء حيث جرت عاداتهم في مفتتح تصانيفهم على تقديم رسم العلوم باحدى
تلكا يلزم ذلك الاستلزام

اي ان يكون المضاف على هذا الوجه يلزم
بطلان كالا يخفى بل الشعور بالموضوع ولو ببيان
الغايات والموضوع والشعور بالموضوع
بيانات الغايات والموضوع

اي ان يكون المضاف على هذا الوجه يلزم
بطلان كالا يخفى بل الشعور بالموضوع ولو ببيان
الغايات والموضوع والشعور بالموضوع
بيانات الغايات والموضوع

قوله واما تعريفهم كأنه يدفع ما عني ان يتوهم انهم عدوا تصديق موضوع الفن من مقدمة الشروع والحال ان يتوقف على معرفة
لاستماع الحكم من جهل احد طرفي القضية فتعريفهم لها لاجل تحصيلها وكونه من مقدمة تلك المقدمة قوله موضوع الفن اي ما صدق
كما يشعره التشييل بتعريف النحاة للكلمة ومقابلته بالمفهوم قوله فلكونه من المبادئ التصورية وهي التصورات التي يتوقف عليها مسائل
العلوم وتكون منشأها وهي حدود الموضوعات واجزائها وامراضها الذاتية وذلك لان مال العلم هو التصديقات بثبوت الاعراض
الذاتية لموضوعه وقد بين السعد وغيره التصديق مطلقا وان لم يتوقف على التصور بكنه الحقيقة لكن ليس التصور بى وجه كان يكفي
فيه بل يتوقف على نوع تصور يقتضيه ويخصه ومثاله بان التصديق بان هذا الشيء ضاحك يتوقف على تصور بان انسان وبانه
ماشي على انه حيوان وكذلك اثبات الاعراض الذاتية لموضوع العلم يقتضي تعريفه بالوجه الماوى كالا يذهب على من تأمل في
تعريف العرض الذاتية على ما هو التحقيق قوله لانه يتوقف عليه التصديق بموضوعية الموضوع كأن يقال موضوع المنطق
المعلومات او بالعكس فانهم قرروا ان تصديقه يكون بعد صيرورته موضوعا وهي بعد البحث عن عوارضه الذاتية في العلم وهو بعد
تعريفه فتبين ما ذكر ان تعريفهم له وقع لاجل هذا البحث احالة لكونه مقصودا بالذات ولعدم احتياج التصديق المذكور الى ذلك
قوله اذ المتوقف عليه كماله اي الذي اعتبر موقوفا عليه في مقام ذلك التصديق وحصل لاجله احالة تصور مفهوم موضوع الفن
على ما مر كأن يقال ما يبحث في المنطقة عن عوارضه الذاتية لوقوع احد طرفي تلك القضية اما موضوعا فيها او محولا واما ما صدق
وان كان يقع كذلك ايضا لكن تصوره حاصل بالتبع من تعريف المذكور واما ما قاله اباعاصم اثبتنا الا علام فيما بسطوا التحقيق
لهذا المقام من ان تعريف الماصدق لما جعل من المبادئ لم يمتنع جعله من المقدمة للزوم انهم يمتنعون فيه الى التغير الاعتباري على ان
السيكوتية في هوانيه على شرح المواقف الشار الى ان كون الشيء من مبادئ الشروع لا ينافي كونه من مبادئ العلوم آه لكن المحنة حسن على
اشار في صوابه عليه الى ما قالوه من المناقاة فلكل وجهة لهو موليتها والله اعلم

ذكر يا اكده الى

قوله واما تعريفهم اي تعريف كثير من العلماء موضوع الفن اي ما يصدق عليه لفظ الموضوع فلكونه من المبادئ التصورية اي مع توقف
معرفة المسائل على معرفة فلا يرد ان تعريف مطلق الموضوع منها فتح الغالب

٢٩

لم يقل احد انه من المبادئ التصورية كما يعرفه من حقق
معنى المبادئ وتعريفه وتعيينه في التصورية والتعريفية
قروته

قوله فلا يرد ان تعريف الخ يعني اذ ضم اليه مفهوم
لهذه المعية لا يرد ان تعريف ما صدق الموضوع المطلق
من تقييده بالحق الواقع ذلك الماصدق موضوعا الى
مسألة كانت من مسائل الفن ولو كان غير موضوع
من المبادئ التصورية فظهر براءة كلامه لنا عن طعن
الفاصل خليل وغيره فتدبر ذكر يا اكده الى

قوله والثلاثة الاول لا تقبل التعريف لان كلا منها شخصي حقيقي او اصطلاحي على اختلاف في انه هل يشترط في اطلاق اسم العلم على
المسائل المخصوصة كونها في محل خاص او لا يشترط خصوص المحل بل يشترط خصوص التاليف فقبل يشترط وانهم المسائل الخاصة القائمة
بالعلم الالفاظ الاول فعمله لا يكون ما نعلمه ونعرفه علميا بل مثله ويكون العلم شخصا حقيقيا والحق ان العلم عبارة عن المسائل
المخصوصة سواء علمها زيد او عمرو فالمعتبر خصوص التاليف لا المحل اي لا يشترط خصوص المحل ووحدته فعمله لا يكون العلم شخصا
حقيقيا لتعدد بتعدد بحاله لكن العرف عده واحد لعدم تعدده باعتبار ذاته تسمى اصطلاحا على مثله هذا المؤلف الذي لا
يتعدد الا بتعدد الحال شخصا وانما لا يجد الشخصي لان معرفته لا تحصل الا بتحصيلا شخصياتها بنحوشارة او قرآنه من
اوله الى آخره والتعريف انما يشتمل على مقومات الشيء دون شخصاته ويمنع عدم تحديد الشخصي بانه مركب
اعتباري من الماهية والتشخص فلم لا يجوز ان يحد بما يفيد معرفة الا مبرين ففي زيد الماهية الانسانية واما آخره ولو
الشخصي ثم ان قوله والثلاثة الاول لا تقبل آه هم لان التعريف الذي لا يقبله الشخصي هو تعريف الحقيقة
واما اذ قصد التميز فمكن ومقبول الظاهر ان تعريفات العلوم حدود ورسوم سمية قصد بها التميز ولذلك تراهم
يعرفون العلوم باعتبار المعاني الثلاثة الاول في عرف العلم بالقواعد فباعتبار المعنى الاول ومن عرف
بمعرفة فباعتبار المعنى الثاني الخ تأمل في المقام

تذكره يوفق السلف

والبيادى
اما تصورية ولاى
التعريفات واما تصديقية
ولاى الدلائل فانك لا تتوقف
على كليهما واما العلم
فلا يتوقف على كليهما
بل على كليهما معا

تولى يطلع على المسائل
جميع تلك المسائل
كلها الآتية قوله الجزئية
فانك لا تولى لاه اسماء العلوم
المنطق كراش اسماء العلوم
المنطق كراش اسماء العلوم
المنطق كراش اسماء العلوم

والقائل ان يقول ان توقف التصديق
بالموضوعية على تصور مفهوم موضوع الفنى
لما كان لانه اما موضوع فى ذلك التصديق
او محمول فى الفرق بينه وبين ماصدق
على تصور ماصدق على تصور مفهوم الموضوع لا
التصورية اذ هو ايضا محمول فى ذلك
او موضوع كما اذا كانت المفهوم موضوع
يكون ما يتوقف عليه ذلك التصديق
فانه من الفقيه الحكيم

الجزئيتين وبيان موضوعهما وغايتها (على الشروع فى مسائلها) كيلا يكون المقام كمن
ركب من عيائ وخطب خطب عشواء الشروع فى الشئ المتبسط ولو جرد من اجزائه

يقصده تحصيل الكل اذ لا يقال لمن خرج من داره بقصد المسجدة شارب في سفر

الهند مثلا واما تعريفهم موضوع الفنى كتعريف النخلة للكلمة فلكونه من المسالك

التصورية لا لانه يتوقف عليه التصديق بموضوعية الموضوع اذ الموقوف عليه

هناك تصور مفهوم موضوع الفنى تبصر ان كنت ذا وطني ولما لم يملك المص

لهذا المسلك المتعارف فيما بينهم من ما منه الى الايجاز (فتقول) مقتفيا على

اشهر معرفا للمنطق (باعتبار الجهة الاولى) الذاتية (المنطق) اى المفهوم

الكلى الاجمالى الشامل لجميع المسائل المخصوصة المعبر عنه بلفظ المنطق

فان لفظ المنطق به جميع اسماء العلوم كالتحوى والصرف وغيرهما يطلق على

المسائل المخصوصة الجزئية وعلى التصديقات بتلك المسائل الشخصية

وعلى الملكة الحاملة من مزاولة تلك الادراكات والتصديقات وعلى مفهوم

والقائل ان يقول ان توقف التصديق
بالموضوعية على تصور مفهوم موضوع الفنى
لما كان لانه اما موضوع فى ذلك التصديق
او محمول فى الفرق بينه وبين ماصدق
على تصور ماصدق على تصور مفهوم الموضوع لا
التصورية اذ هو ايضا محمول فى ذلك
او موضوع كما اذا كانت المفهوم موضوع
يكون ما يتوقف عليه ذلك التصديق
فانه من الفقيه الحكيم

الكلى الاجمالى الشامل لجميع المسائل المخصوصة المعبر عنه بلفظ المنطق
فان لفظ المنطق به جميع اسماء العلوم كالتحوى والصرف وغيرهما يطلق على
المسائل المخصوصة الجزئية وعلى التصديقات بتلك المسائل الشخصية
وعلى الملكة الحاملة من مزاولة تلك الادراكات والتصديقات وعلى مفهوم

الكلى الاجمالى الشامل لجميع المسائل المخصوصة المعبر عنه بلفظ المنطق
فان لفظ المنطق به جميع اسماء العلوم كالتحوى والصرف وغيرهما يطلق على
المسائل المخصوصة الجزئية وعلى التصديقات بتلك المسائل الشخصية
وعلى الملكة الحاملة من مزاولة تلك الادراكات والتصديقات وعلى مفهوم

الكلى الاجمالى الشامل لجميع المسائل المخصوصة المعبر عنه بلفظ المنطق
فان لفظ المنطق به جميع اسماء العلوم كالتحوى والصرف وغيرهما يطلق على
المسائل المخصوصة الجزئية وعلى التصديقات بتلك المسائل الشخصية
وعلى الملكة الحاملة من مزاولة تلك الادراكات والتصديقات وعلى مفهوم

قوله مجرورة عن الاذعان اي مجرورة عن
الاعتقاد للنسبة سواء لم يكن ادراكا
بان لا يقبل لها الا على وجه الاذعان او
كالنسبة التقيدية والانشائية او
بما كانت تكون قابلا له كمن لم يحصل الاذعان
بما كانت التخييل والخلق والوهم
تأخرت
بما في الايضاح ولقد
لحق لا يشك

في الحق تعالى ان يصير نوعاً معيناً فلا يكون عرضاً ذاتياً ولقد اطمئنا
 مع انها عرض ذاتية يعني انه يرجع البحث اليها كما لم يجب بلفظ كماله بل من البحث في ذلك والى ما ليس كذلك

الانفهام وبعد بقي جات طوبياها على غيرها لا يضجر قلب المتعلمين والصغار

خذ المحصلين فعلم من هذا التحقيق ان كلمة عن في قوله عن الاعراض الذاتية

دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَحْوِ وَالْمَقْصُودَاتِ عِلْمٌ يُجَدِّ فِيهِ الْأَعْرَاضُ الذَّاتِيَّةُ (لِلْمَقْصُودَاتِ)

والبصديقات) عليهما والمرادُ المعلوماتُ التصورية والتعديقية والمعلومات

التصورية الامور الحاصلة صورها في العقل مجردة عن الادعاء والتقديرية

بما حصل ادراكها على وجه الادعاء كقوع النسيب اولا قوعها المدركة على وجه

لاذئمان معتبرة تلك المعلومات (من حيث نفعها) اى نفع تلك المعلومات
تصورية كانت او تصديقية

في الايضال) اي في ايضال العقل (ال) تحصيل (الجمولات) تصوّرية

كانت تلك المجهولات أو تصديقية قوله من حيث نفعها ظرف مستقر

قوله من حيث تقعها في الایصال ولقد
علمنا من هذا ان موضوع المنطق لا يشترك
على موضوعين متفقين كل على ذاته مقول
على موضوعين متفقين كل على يقال على ما
تحت مقابلت مختلفة قولاً عرضياً مرص
عام لانه لا ينفع ما يصدق عليه ذلك العنوان
في الایصال وان موضوع المقدمة الحاصلة
من طرف تعريفه وهي كما يبحث فيه عن
موضوع الذاتية للتصورات و

٣٥
الاصول
التصديقات من حيث تفهها في
الايجمال فهو من المنطق لا يشتمل
جزئياتها المثبتة لانها ليست من
منطق المنطق فالبحت عنها في كتب
حكمة عدم الرأي كذا ان العلم لا يبحث
فيه الا عن الاعراض الذاتية لموضوع
ويستلزم البحث فيها عن العرض الذاتي
للموضوع المنطق اذ الفرق بين الذاتي
في العلم والبحث في كنهه بل يقال
فيها ان ذكر ما ليس من العلم في
كتبه ولا منفعة في ذكره في
معرفة ما فيه يعرف في
الطالب و

من أهم المهمات
يقال ان في معرفته
معرفه تامه من الجنس والصفات
والخاصة وان كان قليلا
وانما رأيت في حواشي العمام على التصورا
اتخاذ الموضع العام في باب الكليات
كالنوع لا شينقاء اقسام الكلى والمزيد
الاطلاع على الاقسام المهمة
منه
على ما هو المحف من ان الظرف المستقر
فالمستقر فيه معنى الفعل وانه ولو كان
خاصا
م

[illegible]

المنطق بلا ايراد من والا كينم
كون الشيء بعضا منه فليتنا له
قولم كدونها راجعة الى
راجعة الى الايضال وما يتوقف عليها المحمولات
مطلقا فربما او بعيدا او ابعد
توحيته
علم هو الاخر ايضا الذاتية
العلوم مطلوبا

وَمَا كَانَ الْمَطْلُوبُ فِي كُلِّ عِلْمٍ
مَوْضُوعَهُ لَمْ يَكُنْ مَوْضُوعَ شَيْءٍ مِنْ الْعِلْمِ
بِالْبَرِّ هَذَا فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ لِأَنَّهُ يَكُونُ أَمَّا بِنَيْبِ
نَفْسِهِ أَوْ مِمَّا عَلَيْهِ فِي عِلْمِ آخِذٍ
فَوْقَهُ وَهُوَ مِنَ الْأَعْرَاضِ الدَّائِمَةِ
مَوْضُوعُهُ أَلَيْسَ أَنْ يَتَرَى أَلَيْ
الْعِلْمُ الْأَعْلَى الَّذِي مَوْضُوعُهُ
الْمَوْجُودُ الْمُسْتَقْفَى
عَنِ الْبَيَانِ لَكِنْ
تَصَوُّرُ الْكَوْضِ
وَالْقَضِ
مَا

إِمَّا هَالِكٌ عَنِ التَّهَوُّرَاتِ وَالتَّصَدِيقَانِ أَوْ صَفْحٌ كَمَا فِي قَوْلِنَا الْآنَ مِنْ حَيْثُ لَمْ

هو الما مية من حيث لى على ذ المقصود ان المقصورات والمصدقات بها ليست

مطلقاً موضوعاً المطلق بل مأخوذة ومعتبرة من حيث نفسها والسر في ذلك انه لو

كان البحث عن الموال معلوم مطلقاً يلزم ان يكون جميع مآله جميع العلوم

من المنطق اذا لا يبحث في علم الا عن حال احد المعلومين كما قيل موضوع الكلام معلوم

من حيث يتعلق بآيات العقائد الدينية فلا بد من التقييد بما في ذلك القيد هو نصها

في الايضاح اي حجة لوها مؤيدة او بما يتوقف هو عليه لا الايضاح وما يتوقف

للو عليه اذ اقامت الاعراس الذاتية المبحوت عليها في المنطق المطلوب اثباتها

بالبرهان لا يمكن محو الحركات من المطبق للونهار جفة الى الايضال

وما يوقف له عليه فالايصال وما يوقف له عليه محمول الفن وهو ما يدخل اليه

فلا بد من التفصيل بقوله أي صفة كونه

جب ان يكون علم البصير في العلم فلا يثبت الموضوع ولا قيده في العلم بل يثبت

تأليفه في كيفية
الربح والبقاء من غير
أن ينفق مستورا
من قوله -

تأليفه في كيفية
الربح والبقاء من غير
أن ينفق مستورا
من قوله -

هو شيخ آية الله كشتاب
المنظور الى العبد
عليه السلام
والقاضي الحاج
الشيخ
المختار والمختار
المختار

.....

فان قيل لما كان موضوع المنطق مقيدا بالايصال كان الايصال من تحت الموضوع فلم يكن من الاعراض المطلوبة في هذا الفن بل يجب ان يكون البحوث عنه فيه احوالات تعرض للموصل بعد كونه موصلا قلنا ما وقع قيدا لهو الايصال المطلق والاحوال المطلوبة هي الايصالات المخصوصة المندرجة تحت او نقول قيد الموضوع هو صفة الايصال لانفسه وعلى هذا القياس نظائر هذا القيد في موضوعات العلوم
اي الذي كان من التعريف والدليل هـ
اي سواء كان الايصال من التعريف او الدليل وغيرهما ج

قال الشارح المحقق في شرح الاشارات كون علم تحت آخر انما يكون اربعة اوجه الاول ان يكون موضوع العلم العالي جنسا لموضوع السافل الثاني ان يكون موضوعهما واحد لكنه في احدهما وضع مطلقا وفي الآخر مقيدا الثالث ان يكون موضوع العالي عرضا عما لموضوع السافل الرابع ان يكون البحث عن موضوع السافل من حيث انه يقتصر به اعراض موضوع العالي فان قلت علم الفقه باى وجه من الوجوه الاربعة تحت علم الاصول قلت لا يخفى انه لا يصح هذا المعنى بوجه من الوجوه الثلاثة الاول لان موضوع الاصول ليس موضوع الفقه ولا جنس له ولا عرضا عما له فتعين بالوجه الرابع وذلك لان البحث عن موضوع الفقه من حيث اقتصر به اعراض موضوع الاصول وذلك لانه الفقه انما يبحث عن احوال المكلفين من حيث انما واجب او حرام او مندوب والوجوب والندب والحرمة من الاعراض الذاتية للادلة الشرعية بناء على ان الوجوب والايجاب مثلا متحدان بالثبات مختلفان بالاقتدار وهذا غاية ما يقال في توجيه هذا الكلام
شرح مختصر انتهى

ولقد ان يقول ان ما لا يعلم ثبوته في نفسه لا يطلب ثبوته لشيء آخر وثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له والمثبت به كلاهما فيجب ان يكون المحمول ايضا مسلم الثبوت مع انه يثبت في العلم لموضوعه فلا يكون وجوب كون الشيء مسلم الثبوت مستلزما لعدم اثباته في العلم المطلوب فلا موافقة بين الدليل والمدعى ولا بين التفريع والمفرع عليه اذ فرق ما بين الثبوت والاثبات وبين اثبات وجود الشيء واثبات نفسه لغيره فقامد واياك والتامح فيه قدوة

٣٧

وايضا يقال ان العرض الذاتي لموضوع العلم ونوعه ونوع نوعه وبكذا يجب ان يكون مسلم الثبوت لان حقيقة العلم اثبات الاعراض الذاتية للموضوع او لعرضه الذاتي او نوعه الى غير ذلك لا مجرد اثباتها لموضوع العلم على ما مر من المحقق من التفصيل ولا شك ان اثبات تلك الاعراض لموضوعاتها توقف على هليتها البسيطة لان ما لا يعلم ثبوته لا يطلب ثبوته شيء مع انها تثبت لها الاعراض وتثبت انفسها للبعروضات فقامد قدوة
فلو قال لان قيد الموضوع مسلم الثبوت لموضوعه فلا يثبت مرة اخرى في العلم المطلوب او على بنحو ان ما وقع قيد للموضوع لو حله عليه يلزم حمل الشيء على نفسه لما ورد عليه شيء فقامد فانه مما ترلف فيه افهام الخواص والعوام منه

هـ قوله اذ فهم من الاعراض الذاتية وبستفاد من هذا القول كون الايصال وما يتوقف عليه الايصال بعضا من الاعراض الذاتية البحوث عنها في المنطق ويستفاد من كلامه عرضا فيها فانه قال وتلك الاحوال هي الايصال وما يتوقف عليه الايصال بايراد ضمير الفصل عقيب المستداليه فانه يفيد المحرور وعدم كون المحرر هنا على طريقة خلاف ما هو الاصل في ايراد الفصل جيدا اجملى وكذا الظاهر من كلام شارح الشبهة عرضا فيها فانه قال اني هي اما الايصال الى المجهولات او الاحوال التي يتوقف عليها الايصال والغالب في التقسيم قصد عرض المقسم في الاقسام كما في العظام غرق
في بحث الكلمة في شرح قوله اي منقطة فراجع منه

ثم قال وكون الموضوع ذاتية مشكل مع قولهم موضوع كل علم وقيد مسلم الثبوت في علم اعلى ويلزم كونه موضوعا له ولفظه بذلك الاعتبار وجه الاشكال غير ظاهر الا ان يكون المراد منه ما يستفاد من قوله ويلزم ان على ما فيه من البعد ويجب بمنع اللزوم اذ لا يكون موضوعا للعلم الاعلى بل نوعا او عرضا ذاتيا له او نوعا له الى غير ذلك فموضوعه اعلى من موضوع ذلك المبين موضوعه فيه كما هو معنى كونه اعلى والا فلا يكون اعلى والمفروض ذلك كما قاله ويشهد له قول السيد قدس سره ان بيان وجود الموضوع انما يجوز في الاعلى الذي هو اعلى موضوعا دون الادنى لان الاخص يثبت في الاعلى بانقسامه اليه والى غيره دون العكس انتهى
واعنيته اما باعتبار ان يكون جنسا او عرضا عما او احوالا على ما
عبد الحكيم الثغوري

نقله عن المحقق في شرح الاشارات منه

قوله لكنها ما لم تتوقف انما يفهم من هذا الكلام كون المراد من الاعراض الذاتية في التعريف المحد والجنس والقضية اه
 ويفهم من كلام الشمية وشرها وميركون المراد منها فيه الايصالات وما يتوقف عليه الايصال ولا يخفى وجوب كون المراد
 بالاعراض في تعريف العلم ما كان المراد بهما في تعريف موضوعه فلهذا نظر هذا الى الظاهر ونظرها الى المعنى والمآل فان محولات
 تلك هذه الفنى في الظاهر الى المحد والرسم والجنس والفصل والقياس الاستثنائي والاقتراي وقضية وعكس قضية الى غيرها
 وفي المعنى والحقيقة الى الايصالات وما يتوقف عليه الايصال فانه اذا حكم على العلوم التصوري بان حد كان معناه انه موصل
 الى المجهول التصوري واذا حكم عليه بان جنس كان معناه انه ما يتوقف عليه الايصال اليه واذا حكم على المعلوم التصديقي بان
 شكل اول كان معناه انه موصل الى المجهول التصديقي واذا حكم عليه بان قضية كان معناه انه ما يتوقف عليه الايصال
 وقس على هؤلاء والمبرهن عليها ظاهرا في هذا العلم هي المحولات التي كانت محولات في الظاهر واما المبرهن عليها فبالحقيقة
 هي المحولات التي كانت محولات في الحقيقة والمعنى من الايصالات الخاصة وما يتوقف عليها تلك الايصالات من حيث رجوعها
 الى الايصال المطلق وما يتوقف عليها الايصال المطلق فلورجع الضمير في نفعها الى الايصالات وما يتوقف عليها الايصال
 التي هي المحولات في الحقيقة والمعنى لم يكن الامر جديدا لانه لا مدخل لتلك الايصالات ولا ما يتوقف عليه في ايصال المعلوم التصوري
 والتصديقي الى المجهول التصوري فان الايصال وما يتوقف عليه الايصال انما يكتم بهما عليها بعد صيرورتها موصلين ومتوقفا
 عليها الايصال ليعلم ان الفكر في ذينك المعلومين للايصال الى ذينك المجهولين صحيح وان انكر على ان لها مدخل ايضا في الايصال
 يجب ان يعلل هكذا فان الموصل وجوئه وان كان له المعلومات لكنها ما لم تتوقف بتلك الاحوال الى الايصالات وما يتوقف على عليه
 لا تصير موصلا ولا جزئ فيكون الانكار مكابرة لان مدلول الصفة يجب ان يوجد في الموصوف قبل ان يوصف بها كما ان العلم
 موجود بزيد قبل ان يوصف بالعالم فكان من انكر على هذا انكر على ان زيدا لا يكون عالما ما لم يتوقف بالعالم تاملا في وقت
 ولا تخطر بآريدي هذا نظيرا كونه اقوله بان الايصال اه صفة تخوية منه

اي لا تكون تلك الايصالات المخصوصة مطلوبة للاعم منها وهو موضوع المنطق لان ما يحكم عليه ويطلب بالبرهان اثباته له ليس
 ايصالا مخصوصا بل تكون تلك الايصالات الخاصة مطلوبة باثباتها بما لا نوعه بان يجعل نوعه موضوع المسئلة ويحكم عليه ما هو
 عرضي لذلك النوع كما مر فيثبت بالبرهان لهذا العرض الذاتي المحمول لذلك النوع الذي جعل موضوعها او يحكم ما يعرضي النفع
 لا مرع كما مر على ذلك النوع فيثبت به او لعرضه الذاتي او لنوع العرضي الذاتي بان يجعل عرضي الذاتي او نوعه موضوع المسئلة
 ويحكم اه كما مر فراجع وتفكر فانه من مطارح الاقطار ومسارح الافكار وانما قلنا ان ما يحكم على موضوع المنطق ويطلب بالبرهان
 اثباته له ليس ايصالا مخصوصا لان ما يحكم عليه محمول ومن المعلوم ان محمول علم المنطق هو الايصال المطلق الذي هو
 القدر المشترك بين الايصالات المخصوصة التي مرت بقولنا بل تكون تلك الايصالات التي كان محمول النجوم مطلقا الا عراب
 والبناء الذي هو القدر المشترك بين جزئياته اذا عرفت ما ذكرنا تعرف تأييد بعض كلامه بعضا وان لا يهدم فيه وان اطرافه ملتبس
 بعضها بعضا غاية التيام والله اعلم
 حديث
 يريد اذ ان تامل قروكته

اي من حيث خصوصها وان كانت من حيث رجوعها الى محمول العلم مطلوبة ومبرهنة عليها وتلك الايصالات بهذه الجسيمة
 هي الايصالات المطلقة ولعل هذا وجه تامل والذي قاله السلام
 فالذي هو قيد الموضوع ومطلوب الثبوت هو الامر الواحد
 لا يخفى على التامل فساد هذا الكلام اذ لا يجري في الاعراض الذاتية لانواع وانما طلاق وتقييد بل المطلق هو الامر الكلي الذي
 هو محمول تفصيل تلك الاعراض والمقيد هو الجزئي الخاص بالراجع الى ذلك المطلق وبينهما ما بين السماء والارض فحققه
 قروكته

والاول عرضي ذاتي للموضوع والثاني لنوعه منه
 فبغير الاخص مبينا بثبوت في الاعم فاحفظه فانه مهم منه
 واما الاعراض العربية فهو حال الامر الاعم والافضل او المباين كما مر فلا تطلب في العلم كما مر لانه يلزم على الاول
 اختلاط مسائل علم بمسائل علم آخذ وعلى الثاني يلزم عدم البحث عن جميع اعراضه وعلى الثالث يلزم البحث
 عن احوال علم في علم آخذ مغاير له
 لا يمنع جواز رجوع الضمير الى الاعراض الذاتية لانه انما يمنع جواز رجوع الضمير ان كان بصير موصلا
 وجزءه من غير اتصاف بتلك الاحوال لكنها ما اه
 فراجع

والله اعلم
وذلكم الذي لا يشك
للعراض
النفق

فلا يجوز ان يجعل بخصوصها محمول العلم وان جاز جعلها محمولات شأنها بحسب توضع الى الاصل المطلق لا الى هو محمول العلم

بالملومات
التصورية وانما يبين
من الملومات الثانية التقديرية بالبرهان
مايم العقولات الثانية التقديرية بالبرهان
بعد من ان العقولات الثانية التقديرية بالبرهان
التصورية فقط دون التقديرية بالبرهان
تطورا لبيان
اعلم

ليس مايم العقولات الثانية التقديرية بالبرهان
اثبات من باب ثالث غير من باب الثاني هذا
اي المتقديين والمتأخرين لا بيان مراد
التأخرين اذ هم على ان موضوع المنطق
ام من العقولات الثانية في شرح المطالع ويجاء به
فقط الدين الختاني في شرح المطالع ويجاء به
ولذلك لا يجوز

جواب سؤال مقدر تقدير ان يقال ما بال
اقوام فكما ان موضوع المنطق
المعلومات التصورية والتقديرية مع
انهم يكونون كونه العقولات الثانية
معلومات كونه العقولات الثانية التقديرية بالبرهان
وان كانت تصوريات وكونها موضوع المنطق
رحم الله تعالى بان المراد بالملومات
التصورية في هذه التعريفات المعلومات
التصورية التي ليست هي العقولات
الثانية

واعلم ان المراد بالملومات التصورية في هذا التعريف غير العقولات الثانية كـ
نفسه لما في
بل ما صدقته

ذاتية في ضبط هذه المعاني فان فيها تشييداً للمباني ولا تضغرة ولا تضجّر
زعم لا سبيل له

قلبك ما نفعك من الاطباء والاطالة اذ ليس لنا غرض سوى البيان والافادة
لان معناه هو التردد بين التعريفين كما هو مبين

واعلم ان موضوع المنطق عند البعض هو العقولات الثانية كما اشار اليه بقوله
فالوجه ان يقال ان كلمة اوليت لتقسيم الحد بل هي اشارة الى المذهبين

(او) المنطق علم يبحث فيه (عن الاعراض الذاتية للعقولات الثانية)
وهذا الاختلاف مبني على الاختلاف في الموضوع والتعريف فموضوع منه وهذا التأويل صحيح بحسب المعنى الا انه لا يقال

فكلمة او لتقسيم الحد اي ما كذا او كذا على معنى انه عند قوم كذا وعند
بالنسبة الى الكلام في
اي تعريف المنطق

الآخرين كذا لا للشك والابهام حتى يبا في التحديد ولا على معنى ان له حدين
ان كان الحدان تام فهو بالكل والا فلا

حتى يقال ان الحد لا يقبل القسمة فتحدها بقوة وكن من الشاكرين العقولات
اي القاعدة
اي العقولات الثانية ما

الثانية هي الاحوال العارضة للشيء بحسب وجوده الذاتي اي بالوجود
اي لا بحسب الوجود الخارجي
اي في تصور عروضة

الذاتي بخصوصه مدخل في عروضة هذا هو المراد بقول من قال هي ما لا يعقل
اي الاحوال العارضة للشيء
اي بالعقولات

الاعراضاً لعقولي آخر في الذهن سميت بها لكونها متعلقة في المرتبة الثانية
العارضة لمفهوم الحيوان
تأكيد لمعنى الكاف

كالكلية مثلاً لا ترى ان لا يمكن ان يعقل معنى الكلية الا بعد تعقل مفهوم يُعتبر
تأكيد لمعنى الكاف

المعلومات التصورية والتقديرية مع
انهم يكونون كونه العقولات الثانية
معلومات كونه العقولات الثانية التقديرية بالبرهان
وان كانت تصوريات وكونها موضوع المنطق
رحم الله تعالى بان المراد بالملومات
التصورية في هذه التعريفات المعلومات
التصورية التي ليست هي العقولات
الثانية

والحاصل انه لا تراعى من المتقدمين والمتأخرين
في كون الموضوع المذكور في مسائل المنطق
معقولات ثنائية كما لا تراعى في مسائل المنطق
كون محمولات مسائل تلك لانها لو لم يكن

الموضوع المذكور في مسائل المنطق
ثانية كما كانت المسائل كلية فافهم
اي في الذكر والحقيقة منه
وتوجدت موضوعات المسائل المعقولات
الاولى التي هي الطبائع وكانت المسائل
طبيعية ولم يصح تقديم المنطق قوانين

واعلم ان الحق ان موضوعات العقولات
الاولى والبعث في موضوعات العقولات
الثانية وبيان العقولات الثانية
ان الاشياء كالحيوان مثلاً
فانه يتعقل بالحيوان

فان كانت الاشياء كالحيوان مثلاً
فانه يتعقل بالحيوان

فان كانت الاشياء كالحيوان مثلاً
فانه يتعقل بالحيوان

عروضها

تفصيل

كانت قد كتبت
بكون الجزئية التي لا
علاقتها بالجزئية التي لا
بكون الجزئية التي لا
بكون الجزئية التي لا

وانما اضاج الى ذكر قوله فالجزئية
ايضا ان مع انه قال فان كانت الجزئية
المفهوم ان كان في الجزئية من الكلام
كما اشار اليه بقوله وما يشترط ان

فجواب تنوّل مقدّر تقديره انت
قلت لا مدخل لموضوع الجزئية للوجود
الجزئية فانقول في قول ان كل ما
الظاهر من هذه العبارة ان موضوع
الجزئية لا يحصل في الخارج بحسب
الوجود الجزئية تامه

موضوعيها وكذا الجزئية فان كانت اتصاف المفهوم بالكلية والجزئية انما هو
الحصول العقلي فالجزئية ايضا من العوارض الذهنية ولا مدخل لموضوعها للوجود
العينى واشتهر من ان كل ما يحصل في الخارج فهو جزئي معناه ان كل ما هو موجود
في ثبوت كونه الجزئي من المعقولات الثانية وانما عند من قال الجزئي من الامور الخارجية لا الذهنية لا يكون معقولا
في الخارج فهو بحيث اذا حصل في العقل كان مائلا وجزئيا لا ان كل ما هو في
الخارج فهو من حيث انه فيه تعرض للجزئية لا يقال كون الكلية والجزئية من
العوارض الذهنية والمعقولات الثانية محله تأمل لان الكلية عبارة عن كون
المفهوم بحيث لو حصل في العقل يتسع فرض صدق على كثيرين والجزئية عبارة
عن كون المفهوم بحيث لو حصل في العقل امتنع ذلك وهذا الكون من الاحوال
العارضة للمفهوم في نفس الامر لان النفس اذا لا يتوقف على هذه الحاصل
ذاته المخصوصة المقدسة عما يقولون علوا كبيرا جزئيا حقيقيا مع انه متمنع
الحصول في النفس لا نقول اتصاف المفهوم بهما في نفس الامر اما في الخارج

اي كالكلية ج
علمة لقوله وكذا الجزئية من
اي كون المفهوم حاصل في العقل ج
فصله عن ان يكون ثانيا تامه
في ثبوت كونه الجزئي من المعقولات الثانية وانما عند من قال الجزئي من الامور الخارجية لا الذهنية لا يكون معقولا
في الخارج فهو بحيث اذا حصل في العقل كان مائلا وجزئيا لا ان كل ما هو في
الخارج فهو من حيث انه فيه تعرض للجزئية لا يقال كون الكلية والجزئية من
العوارض الذهنية والمعقولات الثانية محله تأمل لان الكلية عبارة عن كون
المفهوم بحيث لو حصل في العقل يتسع فرض صدق على كثيرين والجزئية عبارة
عن كون المفهوم بحيث لو حصل في العقل امتنع ذلك وهذا الكون من الاحوال
العارضة للمفهوم في نفس الامر لان النفس اذا لا يتوقف على هذه الحاصل
ذاته المخصوصة المقدسة عما يقولون علوا كبيرا جزئيا حقيقيا مع انه متمنع
الحصول في النفس لا نقول اتصاف المفهوم بهما في نفس الامر اما في الخارج

فصله عن ان يكون ثانيا تامه
في ثبوت كونه الجزئي من المعقولات الثانية وانما عند من قال الجزئي من الامور الخارجية لا الذهنية لا يكون معقولا
في الخارج فهو بحيث اذا حصل في العقل كان مائلا وجزئيا لا ان كل ما هو في
الخارج فهو من حيث انه فيه تعرض للجزئية لا يقال كون الكلية والجزئية من
العوارض الذهنية والمعقولات الثانية محله تأمل لان الكلية عبارة عن كون
المفهوم بحيث لو حصل في العقل يتسع فرض صدق على كثيرين والجزئية عبارة
عن كون المفهوم بحيث لو حصل في العقل امتنع ذلك وهذا الكون من الاحوال
العارضة للمفهوم في نفس الامر لان النفس اذا لا يتوقف على هذه الحاصل
ذاته المخصوصة المقدسة عما يقولون علوا كبيرا جزئيا حقيقيا مع انه متمنع
الحصول في النفس لا نقول اتصاف المفهوم بهما في نفس الامر اما في الخارج

من ان منشأ
انقسام المفهوم هو ان
الكلمة تكون الشيء كلياً والجزئية
كون الشيء جزئياً والكون اعتبار عقلي
ولا وجود له في الخارج ولو كان له وجود
في الخارج لكان له كون آخر مغاير لاداته
كأننا فيحتاج الى كون آخر
ولهذا الى غير النهاية فهم جراح
حديث
فانخصوص الوجود الذهني مدخل
في عرضيهما اي في عرض الحيوان كحي
المفهوم بانه يقال مثلاً الحيوان من حيث
فالعروض الوجود الذهني لا يقع ان الوجود
بشرط الوجود في مفهوم الحيوان بان
الذهني قيد فيه اي في مفهوم تلك القضية
يقال الحيوان كحي كحيث تقيد تلك القضية
الذهني بل يفتى ان الوجود الذهني صحيح
وصفة بل يفتى ان الوجود الذهني صحيح
للعروض ومصادقه كما قاله فاما هذه
ما فهمت من قوله ومن له سعة في
كلامه فيلتكلم بما شاء وفيه
علم عليهم

ولم يحال بالفرقة أو في الذنن فالحصوص الوجود الذي مدخل في عروضهما

ولا يخفى ان دعوى الضرورة في محل النزاع غير مسموعة كما ان يكون مشروطا في عروص الكلية والجزئية للمنفعة

لَا يَمَعْنُ أَنَّ الوجودَ الذي تَقيدُ في الموضوع بحيث يَصيرُ القضيةَ وَصْفِيَّةً بَلْ يَمَعْنُ أَنَّ

بأن الوجود الذهني مشروط بالشروط
أي موضوع قضية قائمة بكون المفهوم كلياً اوجز ثباتاً

الوقود الذي يصح للعرض ومصدق له فالمعرض هو المقهور من حيث هو ولو شرط

المصدق اسم فاعل كذا - بمعنى مصدق أو استم آتة بمعنى آتة التصديق في لام حيث مقيد بالوجود الذي انتهى

وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَلَكُوتٌ مُّغْتَمِبٌ عَلَيْهِمُ الْمَنُورُ وَأَعْيُنُهُمْ كَالْكَوْكَبِ

عزیز و مہربان

فقد

النسيء الخارج كالحركة للجسم والاصراف للنار والاكواء للنفس

ای الاحوال — ای فقط محاکم — ای الذهنی والخیال

لازم الوجود وإنما مدخل لعبوضه لشي من الوجود يشي كل ما وجد في الماهية كما

أي في عرفه أي على تفسير المعقولات الثانية بالأحوال العارضة للشيء بحسب

متصف به و عارضه می بها کالزوجه للاربعه فیسمی لازم الماسه فعله هذا اقول

فلا يلزم ثلثة لازم ذهني ولا لازم الوجود ولا لازم كماله يستقي. وليس من المعقولات الاولى ضرورة وجوده الذهني كماله

اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لِمَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَهُ السُّلْطَانُ يُدْعَى الْمَلِكُ الْحَمِيدُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لِمَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَهُ السُّلْطَانُ يُدْعَى الْمَلِكُ الْحَمِيدُ

بہارِ پیر (جلد ۱) باب ۱۰ (۱۰۰)

والله أكبر من ذلك والذل من ذلك بسم الله الرحمن الرحيم

صحة كاسفة للمعصولات النائية مراد

سید الشہداء کا یہ نام ہے جو ان کے ہر ایک نام سے مشہور ہے۔

هنا معناها الاكطلامى أى المعقولات الثانية هى الأحوال التى لا يوصف شئ بها

ای بشوید از جگر و دها الذی بنی به

اعبلة جوده الخارجه من العوارض الذهنه العارضة للاشياء في الوجود

سرييف العقول انثانية كما قاله قوله احمد بالانتقاضي فراهه

لأن يكون التقى راجعا إلى الله تعالى

کتابت عیسویہ کو تو مے خارج فلا یسطن بالمعوم المعقل

تالانت
اموال و جویع
اعمار و غنم
شتمه
کرمه
جی
د
ق

من ذلك
الذي ينبغي فيه
عليه مجموع
طهر والعصا

ارضا الله
الوجود
م الكمال
فنا له

[illegible]

فَتَقِيْلُ مَا تَقِيْلُ

الاصطفية

ذلك وبهي من الاحوال العارضة للشي
باعتبار وجوده الذهني فان ما في الخارج موجود
باعتبار وجوده في الخارج فكل
موجود في الخارج موجود في الخارج

اذا يصدق عليه انه لا يكادى به احد في الخارج مع انه معقول اول قوله الحمد
اي لا القيد بزيه وعمره مثلا ع

وذلك الغية كزينة العدموم فزينة العدموم من المعقول الاول والعدم من المعقول الثاني

هائے قبائلمہ قول احمد بن

ای اذا عرفته فان ذکر نماز

انی فلما انتفاض به ايضا حسن الکلی

ای جلد ۲ فاعله ظہر کالکلیہ ای التي جعلت موضوعات ۲ فقط ۲

اي ما يطلق عليه لفظ الكبر يعني المضموم الذي لا يتمتع بفرص صدقه بمكنه من عبادكم . وهو الكبر المنطقي

الذی یسی کلیاً طبعیاً لوجوده فی الطبیائع یعنی فی الخارج بمعنی وجود اختصاصه عندکم
ای مفهوم قولنا اه

ای مرجع دکت ... علامه التمشید ... ولو جیم نام خاکی ماسک ...

بسم الله الرحمن الرحيم

فمن تامله في

فانما

...المفردات ...

پیشہ کی طرف سے ان کی تعلیم کے لئے

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الصدق والكذب
للقضية

اللفظة كما قالوا

وای - معقوله

فالإيضاح
 الخاصة
 ان يكون
 لانها
 لا الموضوع
 مسائل
 محمداً
 ويكون
 العقول

وكون موضوع المنطق على تقدير كون
اعتبارية لا حقيقية كما انه على تقدير
كونه المعلومات واحد اعتباري حق

٤٤

والمراحل التي كان كلام القائل
ببذابيعا عن التحقيق بها هي امور
أخذ فراجع

ثم اشار القديسي الى
اخذ فراجع

والله اعلم
بما لا يعلم
الغافل

موصول
 او جند منه
 على وجه الارض
 وولوا نظم
 على المستفاد
 قد صرح
 القاء

وَمَشْرَكَ يَنْبِهَا وَمِنْ لَيْسَ بِهَا قِيلَ أَنَّ الْمَقُولَاتِ الثَّانِيَةَ لَوَازِمُ بَيْنَهُ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى
لِأَنَّ الْمَقُولَاتِ الثَّانِيَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا تَصَوُّرِيَّةً ج

فموضوع المنطق على تقدير ان يكون المعقولات الثانية واحداً ايضاً اعتباراً لا
التصورية والتقديرية

الكلام بعيد عن التحقيق بمراحله وأذا وعيت ما تأتى عليك من البينات فاستمع

لہذا ہے معقولات اولیٰ لتعقلها فی الدرجہ الاولیٰ فیہی مندرجہ تحت معقولات
الاولیٰ الاتین بالاولیٰ بدل الفادج

والاثنان في النوع ولحق قولنا الثانية احوال منها ما يشهد ويقرى

لا يسكن ولا يمر في ايها بل يخص بها للوسيا من العوارض الدهنية وكذا الحما

[illegible]

ولا عن احوالها العارضة لها من حيث هي معقولات ثالثة فقط و
الان كان جميع القضايا المتعلقة في المنطق طبيعية مع ان حقيقة
كل علم مثله ككثرة والمثلثة قضية كلية ان لا طبيعية فانه
يكون راجع الى

قوله والمنطق لا يبحث فيه عن جميع تلك القضايا بل عن حبيث لا معقولات
في المنطق طبيعية ولا عن احوالها العارضة لها من حيث هي معقولات
ثالثة فقط ان احوالها العارضة لها من حيث هي معقولات
ثالثة فقط لا مطلقا كما ينبغي لان
المعقولات لا علم مثله ككثرة والمثلثة
في الاصول لا مطلقا كما ينبغي لان
حقيقة كل علم قضية كلية ثبتت بموجبها
موضوعها ككثرة القضية الكلية بموجب
وموضوع تلك القضية الكلية بموجب
لا تجعل صغرى كبرى تلك القضية الكلية
لينتج منها قيات من الشكل الاول
لينتج نتيجة والقضية الطبيعية لا
تنتج في كبرى الشكل الاول
غزوات

٤٥

في كل كلى فان احوال الانسان لا يسرى الى الافراد ولا يتقل به لولا بل
يصف به باعتبار شخا محي كونه كائنا وقائما وقائدا وما شيا ومثريا لا يسرى
الى الافراد ولا يشتملها ويخصه كونه كليا ونوعا وعماما الى غير ذلك والمنطق لا يبحث
فيه عن جميع احوال المعقولات الثانية بل عن احوالها العارضة لها باعتبار المعقولات
الاولى الملهجة تحتها ولهذا لم يطلق البحث عن احوال المعقولات الثانية بل
قيد بقوله (من حيث انها تنطبق) اي تشمل تلك المعقولات الثانية (على
المعقولات الاولى) اشتمال الكلى على جزئياتها اي لا يبحث في المنطق عن الاعراض
الذاتية للمعقولات الثانية مطلقا بل عن احوالها اللاهقة لها من حيث انطباقها
وتشتملها على المعقولات الاولى فيجري عليها احكام كلية باعتبار المعقولات
الاولى فتسمى تلك الاحكام وتنادى اليها ويتعرف احكامها من تلك الاحكام الكلية
عند تماس الجاه اليها لكون تلك المعقولات الاولى من جزئيات موضوعات القضايا
الكلية الشتملة على تلك الاحكام الكلية وبهذا الاعتبار صار سائل المنطق

اي اذا اردنا ان نعلم ان الحيوان الناطق
الذي هو معقول اول موصلا الى
الكنة نرجع الى ان الحيوان الناطق
موصلا الى الكنة لانه حد تام وكل
حد تام هو
سلكان

فاذا راك تلك الاحكام من حيث
اجد انها على المعقولات
الثانية علم لانه كلى
واو اكلها من حيث
اجد انها على
المعقولات الاولى
معرفة لانه جزئي ومن
ثم قال ويتعرف تدبر

لأن قول القائل وكل حد تام يوصل
الى الكنة قضية كلية وقوله فالحيوان
الناطق الكائن في قوله فالحيوان
الناطق حد تام فرد منه وهو في
سلكان

في الاول واحد بالوجه في الطبيعة في الثاني
 الثالث كما هو مذهب المتأخرين في الاول في الثاني
 في الاول واحد بالوجه في الطبيعة في الثاني
 الثالث كما هو مذهب المتأخرين في الاول في الثاني
 في الاول واحد بالوجه في الطبيعة في الثاني
 الثالث كما هو مذهب المتأخرين في الاول في الثاني

قوانين فهو مجموع قوانين الكتاب مثلا يحكم على الحد التام بأنه يوصل الى الكنه

وعلى الجبر بأنه يتوقف عليه الايضال اذ محمولات مسائله مرجعة الى

الى الايضال وما يتوقف عليه الايضال فيتعرف في حال الحيوان الناطق

والحيوان ان حست الحاجة اليها اذ الموصلي انما هو الطبايع المتصورة من حيث

بها في فيضم القضايا الكلية المثمنة على تلك الاحكام الكلية الى صغرى

سهلة الحصول فيقال الحيوان الناطق مثلاً حد تام وكل حد تام يوصل الى

الكنه وهذا من مسائل المنطق فينتج ان الحيوان الناطق يوصل الى الكنه ويقال

ان قولنا العالم متغير وكل متغير هاء في شكل اوله والشكل الاول منتهج ينتج انه

منتهج لكن ينبغي ان يعلم ان من قال موضوع المنطق المعلومات انه لا ينكر كون

الموضوع المذكور في مسائل المنطق معقولات ثانياً وان لا يريد بالمعلومات

التصورية مفهوماً فان مفهوم المعلوم التصوري كالكلمة مثلاً معقول ثان وان

من قال موضوع المعقولات الثانية لم ير ديب الا ما صدق عليه

هذا على ما جرى عليه المحققين من كون المراد
 بالعلوم التصورية غير المعقولات
 الثانية او ما على ما هو الحق من ان المراد
 بها ما لا يوصف بالمعقولات الثانية كما تقدم
 عن شرح المطالع في حواشي هذه الحاشية
 فلا يتأتى بهذا البناء كما لا يخفى

قوله الحيوان الناطق حد تام اي لهذا
المفهوم حد تام فهو قضية شخصية

ذهنية وكذلك النتيجة ان
 فان المعقولات الثانية اذا حلت
 على المعقولات الاولى تكون القضايا
 ذهنية كذا تقر فرابع

صحت
 ولقائهم ان يقول ان تعريف
 المختص وتعريف الحد بقسميه
 والوسم كذلك والمنطق من ماصدق
 من باب التصورية الثاني والمعلوم التصوري

مفهوم المعقول الثاني والمنطق من ماصدق
 ويلزم من تعريف المنطق على انه
 انما ليست من جزئيات موضوع
 المثلية المذكورة انما هي الكنه
 كل حد تام يوصل الى الكنه

وما يعرف المسئلة مع
 تلك القاعدة من قواعد
 انها قاعدة من قواعد
 المنطق القائمة بنباطه

لا موضوع الذكرى ما وقع عنوانا للموضوع
 الحقيقي فيقال للموضوع الحقيقي
 وهو الجزئيات كذا هو عنوان الذكرى
 في قولنا الجزئيات كذا هو عنوان الذكرى
 والحقيقة ما يصدق عليه من الطبايع
 مع صحتها ثم استعمل الاسم كلفظ كلفظ
 وقد استعملوا كما صدقوا معناه وجمعوا
 مضافا فقالوا كما صدقوا معناه وجمعوا
 وما صدقوا به وصدقوا به

قال المحقق الدولة واعلم ان التحقيق ان الحكم على نفس الطبيعة الا انها في الطبيعية قد اخذت من حيث
 انها شئ واحد بالوحدة الذاتية فيصدق عليها بهذا الاعتبار ما لا يتعدى الى افرادها كالنوعية فيها من فذلك لا يصلح
 الحكم عليها بالتخصيص والتعميم الخ وقال مير ابو الفتح تاحييه ان الحكم في الطبيعية على مفهوم الموضوع باعتبار وجوده
 في شعور الذهن مع قطع النظر عن الفرد بحيث لا يتعدى الحكم اليه اصلا كقولنا الانسان نوع وفي المحصورة عليه باعتبار
 تحققه في ضمن الفرد اي في الخارج وشعور الذهن بحيث يتعدى الحكم اليه قطعاً كقولنا كل انسان حيوان الخ وقال ايضا في
 تفسير موضوع الطبيعة اي نفس المفهوم الكلي الذي هو الموضوع المذكور في القضية الخ واذا وقفت على هذا التحقيق
 الحقيق بالقبول فنقول لك معتصما بحبل التوفيق ان موضوعات قضايا المنطق ومائلها وان كانت مفهومات
 وطائفة الا ان الحكم عليها باعتبار انطباقها على افراد ذاتية وتعدى الحكم اليها مثلاً قولهم الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية
 ليس الحكم فيه على نفس مفهوم الموجبة الكلية باعتبار وجوده في الذهن مع قطع النظر عن افراده بل عليه باعتبار احتمال
 على افرادها من قوله كل انسان حيوان وكل ناطق كاتب وكل فاعل مرفوع وهكذا في سائر اقوالهم ومائلهم كما لا يخفى على
 ذوي البصائر فما ركب عليه الشيخ الامام من جعل القضايا المستعملة في المنطق طبيعيات بالنظر الى كون الحكم فيها على الافراد
 الذاتية وكون تلك الافراد مفهومات مما لا يتعدى نقل تلك ذاتية على تدبير الاقوال ولا تنظر الى من قال وانظر
 الى ما قيل

اي القدر في حاشية مير السيد الشريف على القول المعنون لا يقال لمتنا قضايا لا يمكن اخذها

قوله لكن ينبغي الخ دفع به قولهم في جانب من قال موضوع المنطق المعلومات احدى قولهم انه وهم لان موضوعات
 المثلة المنطقية المعقولات الثانية والآخرة قولهم انه اراد بالمعلومات مفهومها الذي هو المعقول الثاني فوقع فيها فهم
 وتوهمين في جانب من قال موضوع المعقولات الثانية احدى قولهم انه اراد بمفهومها والآخرة قولهم انه لم يعتبر النفع في الاتصال
 بل اراد الاطلاقات وهذه التوهمات فاسدة دفعها بهذا الاستدراك والله اعلم

٤٧

عطور الياسمين يتأمله فيه قدوسه

قوله لكن ينبغي وما ينبغي التنبية ايضا ان البحث في المنطق عند من قابل موضوع المعلومات يكون بجعل العرض الذاتي
 لموضوع العلم موضوع المثلة وجعل عرض عليه اذ لا ينكر على كون الموضوعات الذكورية في مثله معقولات ثنائية
 وهي اصول عارضة للمعقولات الاولى التي هي المعلومات وعند من قال موضوع المعقولات الثانية يكون بجعل
 موضوع العلم موضوع المثلة اذ موضوعات جميع مثله المنطق المعقولات الثانية اي ما صدر في مفهوم المعقول الثاني
 وقد فرض انها موضوعه عنده ولا يكون فيه بجعل نوع موضوع العلم موضوع المثلة او عرض او نوع عرض على المذهبين على
 ما قرر المحقق رحمه الله

قدوسه ادنى تأمله فتأمل ولا تغفل قدوسه

لكن يشك ان يكون الاتصال وما يرجع اليه عرضا وحده عليه الا ان يركب عليه المتقدم من انه عرض له باعتبار
 انطباقه على المعقولات الاولى منه

اقول نعم فان لهم في البحث عن الاعراض الذاتية ثلاث طرائق جعل العرض الذاتي لموضوع العلم موضوع المثلة عند
 من يقول بموضوعية المعلوم وجعل موضوع العلم موضوع المثلة عند من يقول بموضوعية المعقول الثاني وجعل في
 الموضوع موضوعها على كلا المذهبين وهذا الاخير هو المذهب بالبحث الحالي عندهم وكون مثله الفن كلية مبني على اعتبار الاول
 فاطلاق المثلة على نحو الحيوان الناطق حد تام او على اعتبار المآل كما اشار اليه ذلك الفاضل في ذلك التقرير قال
 الحد ط وما ينبغي ان البحث في المنطق عند من اذ بعد التأمل العميق في ملا او فاني وفي هوانه عمر الجاني في فتح الغالب
 فالمراد بالبحث عنه ولو يجب المعنى والمآل فانه اذ حكم على المعلوم التصوري بانه حد او حكم كان معناه اذ قال ابن قاسم
 في الآيات من تعريف الاء قال شيخنا العلامة آه واطلاق المثلة عليه مجاز انتهى اقول او باعتبار لازم
 فانه يستلزم مثلة او حكما انتهى وقال الحد ط وعلى هذا انطبقت امر المثلة على القضية الشخصية
 المستلزمة للمثلة لا تستلزمها اياها كقولهم الحيوان الناطق حد تام مستلزم لمثلة منطقية
 لانه في قوة المعلوم التصوري موصل وهكذا انتهى وراجع الحف مع من يجعل المعلوم موضوعا للعلم

م

والله تعالى اعلم

وكل من
تدور في الوجود
والشئانية متراذفات او
متساويات في الصدق
بحال الكبر

قوله حتى انما لا يتجلى في الوجود
ان اذا كانت الماهية من العقول
الاولى لا يتجلى بها من في الخارج
والماهية اذا جعلت في الازهار وقبيلت
الى الموجودات الخارجة عن صفة هذه العقول
بما لا يتجلى بها من في الخارج
مطابق

ففي نظر لان هذا عند المظهرين وانما عند
الكلاد فانها من العقول الاولى
كما بين في موضعها وان اردت تحقيق
فارجع الى شرحها للترتيب
عادي

كل على من جعل العقول الثانية
موضوع المنطق فذكر
ما حصله اعتراض على من عد هذه الاشياء
من العقول الثانية مع عدم البحث
عن احوالها الذاتية لانها لو كانت
من العقول الثانية لكانت البحث
واقعا فيها
عكس

الكل المكن الافراد واعلم انهم عدوا الشئ والوجود والامكان ونظائرهما
اي لا يمنع الافراد كشرية الباري

حتى الماهية والامتناع والعدم من العقول الثانية وقال العلامة الشريف
اي افرادها لا تاهيتها كحيوان الناطق مثلا فانه فرد من ماهية الماهية وهي ما يجب على السوال بما هو عبد الله

حاشية التجريد ما حمله ان الشئ المعروفة من العقول الثانية هي الشئ
ولا وجود لها في فكون من العقول الاولى هي
اي شئانية لثبات مخصوصة فلهذا وجود تبعيتها

المطلقة فانما وجه في الخارج فهي شئ مخصوص ولا يحتاج في وملك ان
النظر في الاشياء المخصوصة موجودة في الخارج
فهي من العقول الثانية

الحيوان المطلق ايضا لا يوجد في الخارج وما وجه فهو حيوانات مخصوصة فيلزم

ان يكون من العقول الثانية لان الحيوانية ليست مما لا يعقل الا عارضا لغيره
اي الذهني والخارجي

فان قلنا هو صميم طبيعي لئلا يفتقر في الوجود الى المادة قلت لا يلزم من
كيف لا يكون من العقول الثانية
وهي الهيولى

الافتقار الى المادة في الوجود ان لا يعقل الا عارضا لغيره ولا يحتاج في وملك
بل يعقل من غير عرضي الى غيره فلا يكون من العقول الثانية

ان الشئ المكن والموجود ونظائرهما كيف تعد من العقول الثانية مع وجود
لان الاعراض الجسمانية كالشود مثلا يعقل في ذهن مع قطع النظر عن المحل علمانه

افرادها في الخارج كيف وقد قسموا الموجود الى الموجودات الخارجية والذاتية
كيف لا يوجد افرادها في الخارج

وكذا الشئ والمكن لانا نقول كونه المفهوم من العقول الثانية وعارضا في

ضمن حصص الاشياء في العقل لا يثبت ان يكون له فرد موجود في الخارج

لا يحتاج في خاطرك الى ان
ماهية مشتركة فاذا عد الماهية
من العقول الثانية فلم لا يكون
الحيوان معقولا ثانيا
وهو الجسم الطبيعي هو الموجود الذي يمكن
ان يفرض فيه الابعاد الثلاثة
المقاطعة على الزوايا القائمة
صلاح الدين

اضرب
لا يفتقر في شئ الى شئ في العقل
من الموارد كونه الشئ الاول
للشئ الثاني ويكون
الشئ الثاني في

معروضه الا يرى
ان الانسان يفتقر في
تعلقه الى اجزائه اذ
تعلق الكل بالكل والتفصيل
موقوف على تعلق الجود ولا يخفى
ان الكلام ليس من الموارد الذهنية
لاجزائه فتأمل
عكسي

قوله ولا يحتاج في وملك الى بقا من
اي يحتاج ذلك اذ المبادئ غير المشتقة
افلا ترى انهم يقولون ان الوجود معلوم
وان ليس له بوية خارجية وفرد موجود
خارجي ولا يصح ان يقال الموجود مطلقا
فروني
والان يقال ان الماهية لا يستلزم
بذلك المبادئ ان المراد
مشتقات فانهم
مؤكد

والقائل ان يقول ان
المعقولات الثانية هي العوارض
المختصة بالوجود الذاتي وما لا
اختصاص له باحد الوجودين كلوانه
المادية خارجة عنها وقد مر
الاولى كما مر منه شرح حكمه العبر
ميرزا جان في حواشي شرحه
ان المعقولات الثانية هي فقط واللوازم
ظرف الانقاص به الذات في تلك اللوازم
المادية التي في الفرق بين تلك الوجودات
الخارج التي في الفرق بين تلك الوجودات
وبين الوجود المطلق في تلك الوجودات
دونها وعلى بعض الفضل لا لاشارة الى
لذاتية عليه ما يخصه ان لاذات من
لا سبقت فتأمل ولا تشا محسوس

لان قايض العلوم لا كان بقايض الموضوعات
لنم كون مسائلها حليمة اذ لا موضوع
لغيرها ولا كانت البحث عبارة عن
اثبات احد اضدادها لزم كونها موجبة
فاوقع في القنون العقلية او العقلية
من الشريطات والتشوايب كقولهم
اذا تضمن المبتدأ معنى الشرط او لا
يشوع المنفصل في قوله بالوجوب
الحلية اي كل مبتدأ تضمن معنى الشرط
تدخل الفاء في خبره وانصار الضمير
واجب مالم يمنع مانع وكذا ما وقع فيها
من الجزئيات كقولهم وقد يحدف

ويجمل عليه مواطاة فيكون باعتبار تلك الحصر من المعقولات الثانية
وهو المعبر في حد الكلي على جزئياته في
وباعتبار الفرد موجوداً خارجياً صريحاً به العلامة الدواني (و) نقول في تعريف
فيه انه مناف لما سبق فتأمل عليه كقولهم الخارجي اي من المعقولات الاولى

المنطق (باعتبار الجملة) الوحدة (الثانية المنطق قانون) بل قوانين
الوحدة منج قبيح ولقد احسن فيما سبق حيث لم يذكر الوحدة هناك
لا كل مسألة منه قانون فالمنطق مجموع قوانين الكتاب كما اشتهر
فانه يفهم من قول الشرح لا يحد في الخارج الا لا يحد في بها امره لانه تكررة وقعت في حيز النفع فيفهم
فاطلاق القانون على المنطق تعبير عن الكل باسم الجزء وكان فيه اشارة
وهو مجاز مشهور بالحقيقة في اشارة الى فائدة المجازية

الى ان تلك القوانين لا تشاركها في جهة وحدة تضبطها وتجعلها كشيء واحد
بمنزلة قانون واحد والقانون في الاصطلاح قضية كلية يستبطن منها احكام
فهي ان زيد عمرو وكبر كل فاعلم من نوع مثلاً راجع في شئ حال

جزئيات موضوعها اذ يتعرف منها القضايا التي حكم فيها على اخص من موضوعها
بأن تجعل موضوع تلك القضايا محكوماً عليه بموضوع تلك القضية الكلية ويجعل
ويجعل موضوع تلك القضية الكلية محمولا على موضوع تلك القضية التي حكم فيها على اخص

صغرى وتلك القضية كبرى وهذا هو المراد بقولهم القانون امر كلي ينطبق على جزئيات
كل فاعلم من نوع مثلاً من قوله قضية كلية الحكم لمدراك عن اطلاق القضية الكلية الشاملة للتشوايب
لهذا وتسمى تلك القضايا فروعا واختزاجها من تلك القضية يسمى تفريعا لكن نص في
ولما هو على بن سينا في اي القضية الكلية مكر كما ان مطلقا لها ضرورات

القوم بان مسائل العلوم موجبات حلية كلية حتى حكم بان مسائل العلوم كليا فالمراد بجزئيات موضوعها

المبتدأ عند قيام قضية مؤولة
بالكلية اي كل مبتدأ محذوف
محتاج الى قضية او كل مبتدأ قائم
القضية يجوز حذفه وقتئذ على ذلك
امثاله
اي مجموع قوانين تعرف منها صحة طريق
الكتاب المجموعات من العلوم ما ت
وفتادها التي هي الاقوال الشارحة
اذا تجزئيات والاختصاص والافصول
والاقتضية والافصول في الاصطلاح
تأمل

والاختلف الحصة على الفرد الخارجي ولعله
كان او اثنين او جماعة شائع ذائع
ج ش معلوم

هذه الفانول في الاصطلاح
قضية كلية تنطبق منها
انام موصلة الى
احكام جزئيات موضوعها
مثال الاحكام في الايضاح
والجزئيات هي تلك وموضوعها
الحكم التام اي يعرف على اخص كحيوان الناطق
من موضوعها وهو كحيوان الناطق
ذلك الحكم موصلة الى الكثرة فالحق ان
الناطق موصلة الى الكثرة

ثم قال مهملات العلوم كلية اي قواعدها ومبادئها المهمة عن السور كليات هذا يدخل في هذه القاعدة قاعدة المنطق وهي القضية المهمة في قوة الجزئية ام لا جواب نعم اخذ من عموم عبارة المنطقة ان قواعد الفن يجب ان تكون عامة ومن خصوص كلامهم في تقرير كلامهم ان المهمة في قوة الجزئية فراجع فان قلت قد يكون معنى قولهم المهمة في قوة الجزئية ان كل مهمة في قوة الجزئية فيدخل في عموم موضوع المسائل المهمة ان هذه القاعدة نفسها وقد عرفت انها كليات بمقتضى قولهم مهملات العلوم كليات فبينها المناقاة قلت وبانه التوفيق لا خلاف ان مرادهم بالمهمة في قولهم المهمة في قوة الجزئية القضية التي حكم فيها على الافراد ولم تتبين الكلية ولا جزئية بل احتملها الا ان الجزئية لما كانت هي المتيقنة المقطوع بها بحسب العقل المتحققة على التقديرين دون الكلية حكموا بانها في قوة الجزئية دون الكلية بمعنى انها تستلزمها عقلا وانما على ما هو المراد بالقوة قصد استلزامهم الى تعميم القواعد فان قواعد الفن لا تكون الا عامة كما صرحوا به فلا يتصور كونها في بعض المواضع كما في مهملات العلوم في قوة الكلية فان الجزئية اعم من الكلية في التحقق وان تبينا مفهوما قال البعض والمتحقق فيها الجزئية لانها متحققة سواء كانت كلية او جزئية اذا الجزئية لا يعتبر فيها عدم الكلية بل ان لا يتعريف لها فلذلك املت ولا يذكر فيها البعض للاستغناء عنه انتهى وتوضيحه ما ذكره السيد فانضه المتيقن المقطوع به في المهمة الجزئية لا الكلية لتحققها على التقديرين اللذين لا محتمل لهما غيرهما دون الكلية لا تنفائه على احدهما وانما تحققت عليهما لان الجزئية لا يعتبر فيها عدم الكلية لتكون مبانيتها في تحققها بل ما هو اعم منه وهو ان لا يتعريف لها فانه لازم لمفهوم الجزئية وهو ان الحكم على البعض مطلقا فتقايلا مفهوما ويكون الجزئية اعم تحققا انتهى وبالجمله فالمراد بالمهمة المهمة بحسب الظاهر بان تكون خالية عن سور الكلية والجزئية فلا ينافي في ان تكون كلية بحسب الحقيقة كما في مهملات العلوم كلية وفي غيرها في بعض المواضع وجزئية كما في غير ذلك وبذلك علم ان المراد بقولهم مهملات العلوم كلية مبادئها التي وقعت في الظاهر مهملات بان لم يذكر فيها سور الكلية لفظا كليات في الحقيقة بان يكون كلية معنى بمعونة التعريف او المقام وان دفع التوهم بانه يتنافى عقد الوضع والمحل في ذلك مع ان الواجب تصادقهما وبانه كيف يصف العلوم بالمهملات مع ان حقيقة كل علم مسائل والمسائل كليات ليس الا تدبر

عبد الحكيم الشفوي

٥١

فان قلت ان كلامهم قولهم المهمة في قوة الجزئية وقولهم مهملات العلوم كليات قاعدة من قواعد العلوم التي يجب ان تكون كلية فيجب ان يكون معناه كل مهمة في قوة الجزئية وكل مهمة من مهملات العلوم كلية مع انه يصدق بكل منهما فبعض الآخر فلا يكون شئ منهما كلية قلت لا منافاة بين كون كل مهمة في قوة الجزئية وكون مهملات العلوم كلية فان كون المهمة في قوة الجزئية لان الحكم فيها على افراد الموضوع ومع صدق الحكم على الافراد فاما ان يصدق على جميع الافراد نحو الانسان حيوان او على بعضها نحو الحيوان انسان وعلى كلا التقديرين يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئية فلا ينافي في كون مهملات العلوم التي هي بعض مواد المهمة كليات ان يحكموا فيها على جميع الافراد كون كل مهمة في قوة الجزئية اي كونها متلازمة بهن فليسا من قال بعض الافراد ان كون المهمة في قوة الجزئية انما هو في القياس والحجة واما مهملات العلوم فكليات مخرج بالشئ الرئيسي وغيره كما هو المشهور لا يقال مسائل بعض العلوم مقدما لدلائل بعض آخر كالهندسة لعلم الحساب والهيئة فالاولى التوفيق بينهما بان المهمة بالنظر الى نفسها في قوة الجزئية واما بالنظر الى الخارج فكونها مسئلة علم وكونها كلية فتكون كليات فيها سور الكلية لانه لا يجب عنه بانه لا منافاة بين القولين اصلا فان كون المهمة في قوة الجزئية بمعنى انها متلازمة ان كان حروبا وذلك لا ينافي في كونها كلية اي صدقها كلية في بعض المواد فتدبره والخصية في قوة الكلية وبجزئيتها ولهذا اعتبرت في كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انت واولوا الكليات في قولهم مسائل العلوم حمليات موجبة كلية على ما نص عليه الشئ وغيره ايضا بانها اعم منها ومن الشخصيات بناء على ان اكثر مسائل علم الكلام شخصيات وان خصص العلوم بالآلية كما نقل عن الشيخ ايضا واول بعضهم المسائل الشخصية بالكليات وقال بعضهم الحق ان مسائل العلوم لا يلزم ان تكون كلية دائما بل قد تكون كلية وقد تكون جزئية وتفصيل الكلام فيه الى محله فليطلب ثم انتهى قال العصام في حواشي التصورات عند قول الرازي والكلمة الطبيعية موجود في الخارج هذه مهمة اذن الكليات الطبيعية عديمات واعتبارات على ما هو المشهور فيكون المسئلة مهمة واما اشهر من ان مسائل العلوم كليات لا يكونه كليات بل اكثر يا انتهى قال مفتي زاده في حواشي شرح الحسينية والمراد من العلوم في كلام الشيخ مهملات العلوم كلية العلوم الحسية اي ليس مراده ان مهملات جميع العلوم كلية قال فان قيل كيف التفيف بين كلام المنطقيين القائلين بجزئية المهملات وبين كلام الشيخ القائل بكلية المهملات قلت ان كلام المنطقيين قاعدة كلية شاملة لكل المهملات لكن كل قاعدة مشروطة بارتفاع الموانع وان وجد المانع عدل عنها والعدول لا يفر في كلية القاعدة وكلام الشئ مبني على ان المهملات كلية بقرينة وقوعها اجزاء العلوم اذ اجزاؤها مسائل والمسئلة لا بد ان تكون قضية كلية موجبة ليستنبط احكام جزئياتها منها بصغرى كبرية المصوب انتهى

غزق

فإن قلت انما قدر في المنطق من ان المهملة في قوة الجزئية اما ان يكون كلية او جزئية واما ما كانت يلزم عدم صحة قولك كل من مهملات العلوم في قوة الكلية اما اذا كانت كلية فلكونه جزئية من تلك الكلية فيلزم مع ضم صغرى كبرية الحصول اليها ان كلا من مهملات العلوم في قوة الجزئية واما اذا كانت جزئية فلكونه مهمة من مهمة علم المنطق قلت اخذنا الكلية ومنعنا الملازمة حيث ان كل مهمة في قوة الجزئية لاينا في ان يكون في قوة الكلية وان لم يكن في الواقع فضلا عن ان يكون بعضها كذلك لعدم المناقاة بين الكلية والجزئية من نوع واحد بل كل كلية تستلزم جزئية كذلك يقال قولهم مهملات العلوم كليات مهمة وكل مهمة في قوة الجزئية فهملات العلوم كليات في قوة الجزئية

كما فهم من قوله قبل فلكونه جزئية من تلك الكلية مع قوله فلكونها مهمة من مهمة علم المنطق وذلك نظير قول الشريفي ولا مناقاة بين النوع والجنس مع قوله في موضع آخذ فالعام والخاص مختلفان في العموم متحدان في الوجود فراجع صدره ومحمد ظاهر يستغفر غفرانه لنا وله آية

قال السيد في شرح المواقف ان قولهم مهملات العلوم كليات يستثنى منه قواعد علم الكلام انتهى فالاولى مسائل علم الكلام قال بعض الفضلاء عن بعض المحققين ان علم الكلام ليس فيه مسألة كلية يستنبط منها الفروع ولذا جزم المحقق الدواني في تعليقاته على الحواشي الشريفة على شرح مختصر الاصول ان مسائل الكلام ليست بقواعد لعدم كونها كلية بل كل مسألة شخصية واما ما قيل ان موضوعها وان كان جزئيا حقيقيا لكنه لا يتصور الا بوجه كلي فلكونه قضايا كلية موضوعها منحصر في فرد فهو على تقدير تسليمه لا يفيد اذ لا يتحقق ح عقائد جزئية تستفاد منها انتهى وشرح كلام جلال الدين المحلى في شرح جمع الجوامع ان اكثر مسائل الكلام قضايا كلية فراجع وتنبه غرر

ان مهملات العلوم كليات مبر

اي المسائل كليات وما تقرر بين المنطقيين من ان المهملة في قوة الجزئية فهي الدلائل ٤٤٤

٥٢

فيه ان قول المنطقيين المهملة في قوة الجزئية مهمة بحسب الظاهر كلية بحسب الحقيقة لانه قاعدة من قواعد المنطق العامة لما هي جزء الدليل وغيره لان قواعدهم عامة فالاولى في وجه التطبيق ان يقال ان المراد بقولهم المهملة في قوة الجزئية المهمة حقيقة لا بحسب الظاهر وقول الشيخ مهملات العلوم كلية ظاهرا لا حقيقة كما اشار المحقق بقوله وايضا المراد بمهملات العلوم اعم مع ان قوله فهي الدلائل لا يستقيم في نفسه كما اشترت اليه فتأمل على كل

قال بعض العلماء عن بعض الافاضل قولهم لكل علم مسائل انما هو في العلوم الحكمية واما العلوم الشرعية فلا يتلوه في جميعها ذلك في اللغة ليس الا ذكر الالفاظ ومفوماتها وكذا التفسير والحديث وقد قيل عن الفخاري انه ليس لعلم التفسير قواعد يتفرع عليها الجزئيات فليس بعلم حقيقة لعدم مسئلة له فالاطلاق صامحة وكذا ان البديع اذ ليس فيه مسئلة الا تصور المحسنات وبيان عدها وتفصيلها فهو علم بين فيه مفومات المحسنات الفورية واعداها انتهى فتفكر في ما شئت ان حقيقة كل علم مسائل وفي قولهم العلم هو المحولات المنتسبة كما ذكره المحقق فيما مر المفيد لعمد العلم في المحولات المنتسبة كما لا يخفى وفيما قاله فيما سبق ان كل علم عبارة عن المسائل غرر

المهملة في قوة الجزئية ان المهملة في الانتاجات وان استعملت في المسائل كما في مسائل الفقهاء ولو كذا وان كذا واذا كانت في قوة الكلية فتدبر

حاشية برهان

ومطلقاتها اي عن الوجوب والمجوز ضرورة اي واجبة فقولهم يرفع الفاعل اي يجب رفعه اي وجوباً عاماً يعاب تاركه مثلاً في المحاورات ويحق كلام باصول الحيوانات ووجوباً شرعياً اثم الله سبحانه في القرآن والحديث وما الحف بهما كما في الفية العراقية وشرحه واقوالهم مهملات العلوم كلية قواعد العلوم كلية مسائل العلوم كلية عبارات مؤداها واحد اي يجب ان تصدق كلية وان لم يذكر فيها سور لم ثم قول المنطقيين المهملة في قوة الجزئية في غير المذكور فخر

محمد طاهر

تستند عليه في ايجاب
الوجوب وجوبه في ايجاب
او لا يستند عليه في ايجاب
الوجوب وجوبه في ايجاب

من شأنه ان لا تستند عليه
وجوبه في ايجاب
او لا يستند عليه في ايجاب
الوجوب وجوبه في ايجاب

من شأنه ان لا تستند عليه
وجوبه في ايجاب
او لا يستند عليه في ايجاب
الوجوب وجوبه في ايجاب

جزئيات لها زيادة ملازمة بموضوعها بان يتوقف تحققها وصدقها على وجود
اي موضوع تلك القضية الكلية

تلك الجزئيات فخرجت السوالب والشرطيات اما السوالب فلان صير قها
اي من التعريف المذكور للقانون

لا يتوقف على وجود جزئيات موضوعها وهذه الاوامراد بقولهم التالية لا تستدعي
والا فلا فرق بين الموجبة والتالية في الحكم بالانتفاء والحكم بالثبوت

وجود الموضوع والموجبة تستدعيه والا فالوجبة الكاذبة ايضا لا تستدعيه
اي ان لم يكن المراد ذلك به المراد ان التالية لا تستدعي وجود الموضوع فالوجبة

واما الشرطيات فلا تلة لا موضوع لها فيكون لها جزئيات فالتالية التي
اي اذا كان شأنه العلوم موجبات كلية عملية وخرجت السوالب والشرطيات فالتالية

يتل في مظهرها انها شرطية او تالية فتأولة كما وقع في عبارات
او مهلة على

النحاة ان كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام فالواجب تقديم
فصل الخطاب

فلا يسوغ المنفصل الا لتعذر المنفصل هذا وسميت هذه القضية الكلية قاي
اي المبتدأ يجب تقديمه وقت كونه مشتملا

لاية في اللغة اسم للمسطر والجامع التوسل الى تحصيل الامور المتكررة على
اي المبتدأ يجب تقديمه وقت كونه مشتملا

الاستقامة وقد يقال لها ضابطة ايضا لانضباط احكام الامور المتكررة
فيما نسب المعنى اللغوي المعنى الاصطلاحي

الى هي جزئيات موضوعها فيها واصلا ايضا باعتبار انها اصل لتلك الاحكام
اي في القضية الكلية

ومشاهها وقاعدة كائنها قاعدة الشجر وهؤلاء القضايا اغصان وفروع لها
اي في القضية الكلية

ولا يتفكر ان يتفكر بك كانت تالية فاقول البتة
اولا فان كانت تالية فاقول البتة

ان كان التالى لا يستدعي وجود الموضوع
ان كان التالى لا يستدعي وجود الموضوع

حرة ان ثبوت مفهوم وجودي او عدم
حرة ان ثبوت مفهوم وجودي او عدم

فلا فرق بينهما في الاصطلاح في كون كل
منهما من قبيل نقل الحكم

فلا فرق بينهما في الاصطلاح في كون كل
منهما من قبيل نقل الحكم

قوله لكون الفكر المطلق
فالحاصل اذا اصح ان يجعل الفكر
الجزئي في الوارد على الفكر الناظر في
مادة مخصوصة موضوع تلك القضايا
التي هو موضوع محولات ان يجعل
بشأنه فكر صحيح واذا لم يصح ان يجعل
فهو فكر صحيح لم يثبت له فهو فكر فاسد
كذلك فلا يثبت له فهو فكر فاسد
ولهذا معنى معرفة صحيح الفكر وفاسده
به فينامل

يعني كذا صحة الفكر وفاسده ما يعرف
بدلالة بحيث يمكن فيه الفطرة التي
فطر الناس عليها كحرارة النار
برودة الماء بل ما يحتاج الى اختيار
واعمال في معرفته وان الافكار الجزئية
على الوجه الجزئي التفصيلي هو المقصود
لان المقدم الناظر عالم يعلم حال
النظر الذي ورد عليه على الوجه الجزئي
التفصيلي لم يتميز عنده صحيح هذا
النظر الجزئي عن فاسده

فهو قانون (يعرف به) بالفعل ومفصلة (صحيح الفكر) الجزئي الوارد على
منطق اي اذا علمت معنى القانون فالمفظة قانون انتهى

المفكر الناظر في مادة مخصوصة (وفاسده) لكون الفكر المطلق موضوعاً
صفة كاشفة للفكر اي معالان الفكر هو الامور الكلية كاشيات

لذلك القضايا الكلية المسماة بالقوانين اذ لا يكف الفطرة الانسانية لمعرفة
الفطرة قوة يقع بها التمييز بين الامور الكلية والقبيلة

الاظهار الجزئية وفتادها والاما وقع الخطأ عن العقلاء الطالبين للحق
فانه قيل لم لا يكف ضبط الافكار الجزئية والجملة عن احوالها مفصلة حتى لا يحتاج الى المنطق فاجاب بان متعذر ان مقتزاة

الهاربين عن الخطأ والغلط وضبط الافكار الجزئية ومعرفة احوالها والبحث
راجع العونية حال من فاعله يكفي

عنها مفصلة متعذر بل متعذر لكثيرتها بل لعدم تناسبها اذ الافكار الجزئية
فاذا علم مما هو ان الافكار الكلية وسبيلته الى معرفة الافكار الجزئية علم ان المقصود ان عونية

ترأيد يوماً ما بتلاحق الافكار والاشخاص فالمقصود الاكلى معرفة احوال
ففيه نظرات فيه شأنيته المصادرة وفيه لهدر الى ايضا لانه علم مما هو عونية

الافكار الجزئية بتفصيلها اذ هي المقصود للناظر الفكر لكن لما لم يتيسر للقوم البحث
البيان للصحة عطف العلة على العلول عونية

عن احوالها مفصلة لما ذكر من التعذر وعدم كفاية الفطرة الانسانية بذلك
جواب بالقدرة القريبة من الفعل اجمالاً

وضموا قضايا كلية وحكموا فيها على جميع جزئيات موضوعاتها وابستوا لها محولات
يتعرف جميع احكام الجزئيات

بدلاً من فصلها قضايا كلية موضوعاتها المعلومات من حيث انها موصولة ومحولات
ايضا لا قد يراى او يعيد او ابعده فاعيد به مطلق الايضال لا الايضال بالفعل كما هو عونية

اعراض ذاتية ليتوسل بتلك القضايا الى معرفة تلك الاجوال المقصودة وانحراف
عنه

قوله ليتوسل بتلك او مثلاً كما انما هو
الى الكنة قضية كلية كسبية يتوسل
بها الى معرفة حال حيوان ناطقة
وليتوسل بها الى الفهم عند تاس الحاجة
الى معرفة حال حيوان ناطقة يتوسل بها
الى الفهم عند تاس الحاجة اليه
عازق

ص والتوسل بها اليها اما بان يجعل
من مبادئ تلك الاحكام الجزئية
اذا كانت تلك مبادئ التمييز عليها وذلك
كسبية او من مبادئ التمييز عليها وذلك
اذا كانت مبادئ التمييز عليها وذلك
الى بعض الاذهان القاهرة

اه من توقف
 من منة صحت كل فكر على
 المنطق حكم فعمل العلم
 عيبي فلتوقف من منة اسحق
 كان افاضت اليه جامعة
 لا ينجح الا به كما ذهب اليه
 في شرح المطالع وهاشيتي
 في شرح المطالع وهاشيتي
 آتت عاصمة على ادراك
 فادم العلوم عند الخطا
 العلوم باسمها عليها
 ثبتي حاكما عليها
 كما ترى على ما قال
 المطالع ايضا
 آتتها ايضا
 والظن انهم لا يقولون
 على علم افلا تفت
 الرسالة العددية

إلى الفعل عند تمام الحاجة إليها فجاء المنطق قوائم متعلقة بالآداب يتعرف
أي فصار المنطق قوائم مع تفريع على ما ذكر من قوله يتعرف منها آه عو

منها صفة الافكار الجزئية الواردة على المفكر الناظر فكل فكر لا يتزن بهذا

الميزان فهو فاسد المعيار وبهذا الاعتبار أيضاً يستعمل هذا العلم ميزاناً فالمنطقة
والتأنيث الصنم باعتبار القوانين والاولى وان وضع عموماً
بدون اعتبار الوضع

وَأَنْ وَضَعْنَا آتِ لِلْعُلُومِ الْحِكْمِيَّةِ لَكِنْ لَا يَخْتَصُّ الشَّيْءُ بِهَا وَلَا اخْتِصَاصَ لَهَا فِي نَفْسِهَا

ای لایسته بالقضاء ای بالشارح

اي كما يعم العلوم ^{في} كالمجدر فاذا حصل اجمالاً في ذلك وازداد دونه كخصيله ^{في} انما راجع شرح المواقف وقس مر
لا يعم غير العلوم ايضا اذ ما من مطلوب الا وقد يحتاج كخصيله ^{في} على وجه الصواب

في افعال المنطق فان وقع بدونه فرميه من غير ابرام ومن لساننا بقاء

لا آراء و تصادمات العقول والافواه على ان تعلم المنطق فرض على كل مسلم

والفكر عند المتقّ من مجموع الحركتين ^{بمعنى} حركة من المطلوب المشعور به كالمعلو

تخصيص مناد مناسبه ونهايتها حصول المبادئ وحركة من المبادئ الى المطالبات

تسلك المادى ونهاية مصول المطلوب وعند المتأخرين الفكر

دفع توهم كون مذهبه من مذهبهم لانه منهم نحو
 في الفقه ثلثة مذهب

التميز اللازم للحركة الثانية لكن ذهب الامام الرضى

...

فان قيل انكم قد كنتم افكرتم آه من الطالب
الى المبادئ والعود اليها فكيف يتحرك
عما يحضر عند المتحرك وبم يعرف انها
لا هي الطالب بان المطلوب يكون معلومة اصلا
اجيب غيب حاضر من جهة والجهتان متقاربان
فمن الجهة التي لم يحضر يطلب ومن الجهة

٥٥
 التي حفرت بتمرك عنه اولاً وليعرف
 انه المطلوب اجزاءه والسبب
 في ذلك اختلاف مراتب الادراك
 بالقوة والنقصان واللام
 اشارة

كان رجل جبارا قويا وله ابن لا يعلم
رسم الشتم اصلا فذهبا يوما بالصيد فرائ
ابوه صيد اخر من الشتم اليه فلم يصيبه
فزعى الشتم اليه الولد فاذا الشتم
وقع عليه فقال ابوه في
حقه هذا القول
لقد انه

فإذا فسدت
المادة مثلاً لا يستلزم
المطلوب وفيه نظر لأن قولنا
زيد حمار وكل حمار جمل لا يشترط في
المنزلة فقامه

قوله فقامه وجد التامه ان ما ذكر
من الاستلزام مني على ان القياس
الكاذب المقدمات مستلزم للمطلوب
اذ كان صحيح الصورة لا في قياسه
شذوذاً باب الصورة لا في قياسه
لبي كبح صحة الصورة لا في قياسه
الصحة لا تستلزم للمطلوب حيث نفي
ولا على من حيث الصورة لا في قياسه
كحت عند المحنة والصورة مطلقاً اي
ان صحة الفكر والصورة من
انما هو بصرية المادة او الصورة من
على آخر الكتاب القياس بصرية الفكر
سواء كان كبح الكتاب بصرية القياس
مقاصد الفن المتكفل بتوضيح القياس
ورد على قول احمد في تخصيصه القياس
بالاعتبار الثاني كانه على ذلك كسره
لذا المحنة الثانية كانه على ذلك كسره
الى البناء والبحث المذكورين امر بالتأني
لأنه يقتضي عن ما في المقام من المقال
وانه كانه اعلم بحقيقة الحال
عبد الحكيم النفوري

الى ان الفكر هو الامور المرتبة لكن القول لم يتلقوه بالقبول وان وافق القول
اي الحكم

باشتمال التعريف على الصلح الرابع فللفكر مادة هي الامور المعلومة وصورة
عند المتأخرين هي عند الامام ج
فهم الغاية للتفصيل

هي الهيئة الاجتماعية الى محلة لتلك الامور وصحة استلزامه للمطلوب ولو
والعلة الغائية هي القوة العاقلة لانه الترتيب الابدلي من مرتبة والغاية التحصيلية هي

منوط بصحة المادة والهوية معاذة كفسدتها او فسادت احدهما فسد الفكر ولم
المطلوب تصوره والمطلوب تصديقه ج

يستلزم المطلوب وصحة المادة كونها مناسبة وصحة الصورة كونها جامعة
اي صحة الفكر وفشاده ج

للشروط المعبرة في باب الايضال والمتكفل لتخصيص هذا الامر الخطير كما
وهي ايجاز الصغرى وكلية الكبرى في الشكل الاول في التصديقات وتقديم الاعم في القصورات ج

ينبغي بالقياس الى الزك والغبي ناهيول هذا الفن طوبى لمن لم فيه حظ او في ودي
اي على ما ينبغي

طوبى اللهم اجعلنا من الرا سجين فيه واجعله لنا ذريعة للنيل الى ما ربنا
اصطلاح

وكافية مطالبنا ولما تقرر فيما بين القوم ان بيان غاية العلم وبيان موضوعه
الاول يستوفى لان المعنى هنا على التعدي لا اللازم وانهم قد اعلم حديث

ينشأ ان الى معرفته برسمه اراء الله ان يشي الى ان رسمه ايضاً قد يكون منساقاً
اي ينجحون على

معرفة موضوعه وغاية فقاهه (فاندرج في) التعريف (الاول) الكائن باعتبار
رسمه اسم فاعله كجواب

الجهة الوحدة الذاتية (معرفة الموصوع) اي التصديق بموضوعية موضوع المنطق
مع

56
وفي بعض الكتب ومن ذهب الى انه
فرض كفاية الغزالي وقواه السبكي
من المتأخرين ومن الغزالي ان مقتضى
من العلوم ومن لا يخط به لا ثقة
لكل العلوم ومنه ايضا انه تعلقت العلوم وعين
تعلوه وعنه ايضا ان شرط الاجتهاد وقال
تفيا واثباتا وشرط الاجتهاد وقال
الماكية انه احسن العلوم وانفسها ان
التيك ان اتقان السبكي والقواعد
جئت وفي الجليل المنطقية والقواعد
شتم على الجليل المنطقية والقواعد
الجدلية الا انما ليست على القوة
العدم شتمه عند من نزل فيه
القدرات غزوة

فان لا يورد تجرى المادة والهيئة الاجتماعية
العارضة لها تجرى تجرى الصورة
التركيب منها

حيث

قوله
فالتصديق بمقتضى
ما يقال في قولهم اجزاء العلوم
من ان لا يكون ان يعد الموضوع منها
لا ان لا يكون ان يعد الموضوع منها
فمنه من مقدمات الشروع وان اراد
كبره يدو اب شيئا منها بل اجاب بانهم
آخذ وهو التصديق بانهم موجودات
اي التصديق بانهم موجودات
اجزاء العلوم ككون متدا ذلك من
والوجوب يقتضي وجود الموضوع لان
ثبوت الشيء ولو لم يثبت له في
نفسه فلا بد من التصديق بان
الموضوع ولو لم يثبت له في
الانتماء ولو لم يثبت له في

حيث فصل من التعريف مقدمة هي ان المعلومات او المعقولات الثانية ما يبحث
في المنطق عن عوارضها الذاتية ولنا مقدمة من الخارج هي ان كل ما يبحث في العلم عن

عوارضها الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيحصل من هاتين المقدمتين التصديق
على تقدير جعل المقدمة الاولى صغرى من الشكل الاول

بموضوعية موضوع المنطق اي التصديق بان المعلومات او المعقولات الثانية موضوع
على تقدير جعل المقدمة الثانية صغرى من الشكل الرابع

المنطق او موضوع المنطق المعلومات او المعقولات الثانية فال موضوع اما موضوع
اي موضوع العلم

او محمول فالتصديق بهلية ذات الموضوع من اجزاء العلوم والتصديق بموضوعية
اي بوجود ذات ج

من مقدمات الشروع وتصوير من المبادئ التصورية وتصوير مفهوم الموضوع اعني
هكذا المعلومات التصورية الامور الى صلت صورها في العقل مجردا عن الاذهان

ما يبحث في العلم عن عوارضها الذاتية لكونه موضوع تلك القضية او محمولها فيها
اي كونه من مقدمة الشروع على وجه البصيرة

امور اربعة ربما يقع بينها اشتباه فلا تكون من المشتبهين الخاطئين خطا عشوا
التصديق بهلية ذات الموضوع والتصديق بموضوعية وتصوره وتصوير مفهوم

والراكين شططا (و) في التعريف (الثاني) التدرج (معرفة الغاية) اي
والشطط مما وزع التقدم في كل شيء

التصديق بغاية الفاذ فصل من ان معرفة صحة الفكر وفساده مما يرتب على
اي قولنا ذابعد من الحق بفراط في النظام قاضي

المنطق وكل ما يرتب على الشيء فهو غاية ذلك الشيء فيفيد ان معرفة صحة
حيث ان

جزا منها
بوجوده الذي من المبادئ التصورية
اجزاء العلوم وعد التصديق
مطلق المبادئ التي تعدت جزا من
الذي من المبادئ التصورية
تفكر ما لا اعلم اذ خال تصور الموضوع

قوله
فالتصديق بمقتضى
ما يقال في قولهم اجزاء العلوم
من ان لا يكون ان يعد الموضوع منها
لا ان لا يكون ان يعد الموضوع منها
فمنه من مقدمات الشروع وان اراد
كبره يدو اب شيئا منها بل اجاب بانهم
آخذ وهو التصديق بانهم موجودات
اي التصديق بانهم موجودات
اجزاء العلوم ككون متدا ذلك من
والوجوب يقتضي وجود الموضوع لان
ثبوت الشيء ولو لم يثبت له في
نفسه فلا بد من التصديق بان
الموضوع ولو لم يثبت له في
الانتماء ولو لم يثبت له في

حيث فصل من التعريف مقدمة هي ان المعلومات او المعقولات الثانية ما يبحث
في المنطق عن عوارضها الذاتية ولنا مقدمة من الخارج هي ان كل ما يبحث في العلم عن

عوارضها الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيحصل من هاتين المقدمتين التصديق
على تقدير جعل المقدمة الاولى صغرى من الشكل الاول

بموضوعية موضوع المنطق اي التصديق بان المعلومات او المعقولات الثانية موضوع
على تقدير جعل المقدمة الثانية صغرى من الشكل الرابع

المنطق او موضوع المنطق المعلومات او المعقولات الثانية فال موضوع اما موضوع
اي موضوع العلم

او محمول فالتصديق بهلية ذات الموضوع من اجزاء العلوم والتصديق بموضوعية
اي بوجود ذات ج

من مقدمات الشروع وتصوير من المبادئ التصورية وتصوير مفهوم الموضوع اعني
هكذا المعلومات التصورية الامور الى صلت صورها في العقل مجردا عن الاذهان

ما يبحث في العلم عن عوارضها الذاتية لكونه موضوع تلك القضية او محمولها فيها
اي كونه من مقدمة الشروع على وجه البصيرة

امور اربعة ربما يقع بينها اشتباه فلا تكون من المشتبهين الخاطئين خطا عشوا
التصديق بهلية ذات الموضوع والتصديق بموضوعية وتصوره وتصوير مفهوم

والراكين شططا (و) في التعريف (الثاني) التدرج (معرفة الغاية) اي
والشطط مما وزع التقدم في كل شيء

التصديق بغاية الفاذ فصل من ان معرفة صحة الفكر وفساده مما يرتب على
اي قولنا ذابعد من الحق بفراط في النظام قاضي

المنطق وكل ما يرتب على الشيء فهو غاية ذلك الشيء فيفيد ان معرفة صحة
حيث ان

قوله فيفيد انه معرفة
 صحة الفكر التي على تقدير جعل
 المقدمة الاولى صغرى من الشكل
 الاول او غاية المنطق صحة الفكر
 فساد ولم يتغير هذا اعتقادا على
 معرفة ما ذكر
 اي على تقدير جعل المقدمة الثانية
 في شرح قوله فاندفع في الاول معرفة
 الموضوع
 على تقدير جعل المقدمة الثانية صغرى
 من الشكل الرابع
 بقية قوله لان تجعل احدهما مقدمتي
 الدليل والا فالاولى ان يقال من
 التعريف الاول صالحة لان تجعل احدهما
 مقدمتي الدليل ومن الثاني صالحة
 لان تجعل صغراه

الفكر وفساده غاية المنطق فعلم ان المراد بالترجيح التصديق بالموضوع والغاية

في التعريف حصول التمكن التام على ذلك التصديق بوطئ حصول مقدمة كلية

اي لان تجعل صغرى الدليل على جعله من الشكل الاول وتعمل كبراه على جعله من الشكل الرابع غرض

من التعريف صالحة لان تجعل احدهما مقدمتي الدليل المستلزم اياه لانه بمجرد

والآخر مقدمة معلومة من الخارج

التعريف يحصل التصديق المذكور حتى يرد انه يلزم الكتاب التصديق من التصور

بالموضوع والغاية

على ان ذلك مما لم يقر بهان على امتناعه ولما كان القيد مأذون في صدور

الكتب ما يسمونه بالرؤس الثانية وكان منها القسمة اى بيان اجزاء العلم وابوابه ليطلب

المنفعة في كل باب ما يليق به ولا يضيغ وقت في تحصيل مطالبه اذ الله ان يذكر من تلك

الاضافة بيان

الرؤس القسمة بكم اى لا يدرك كلمة لا يترك كلمة فقال (ثم) نقول (لما كان الغرض

من) تدوين (المنطق معرفة) الناظر المفكر (صحة الفكر) الجزئ الوارد عليه حين

كالحيوان والناظر في التصور مثلا وكالعالَم متغير وكل متغير حادث في التصديق مثلا

النظر في مباحث معينة وقوة مخصوصة (والفكر) الجزئ (اما التحصيل المجزئ التصورية

او التصديقية) اى المجزئات من جهة التصور والمجزئات من جهة التصديق لان المكتسب

بيان فائدة قيد المجزئات

هو المجزئ من جهة التصور ومن جهة التصديق لا التصور والتصديق لانها قسم من

هذه هي كل من تلك من التعريفين ثلاث
 مقدمات كليات فتفكر البين
 حصولها منه حصول تصديق
 من التصور

قوله فيفيد أن معرفة صحة الفكر لا على تقدير جعل المقدمه الاولى صغرى من الشكل الاول أو غايه المنطق صحة الفكر وناقضه
 فسادده ولم يتعرض لهذا اعتمادا على معرفته بما ذكره
 في شرح قوله فاندرج في الاول معرفته في الموضوع
 على تقدير جعل المقدمه الثانيه صغرى من الشكل الرابع
 بقرينه قوله لان تجعل احدا مقدمتي الدليل والا فالاولى له يقال من التعريف الاول صالحه لان تجعل احدي مقدمتي الدليل ومن الثانيه صالحه لان تجعل صغراه

الفكر وفساده غايه المنطق فعلم ان المراج بالنزراج التصديق بالموضوع والغايه

في التعريف حصول التمكن التام على ذلك التصديق بوطئ حصول مقدمته كليته

اي لان تجعل صغرى الدليل على جعله من الشكل الاول وتجعل كبراه على جعله من الشكل الرابع غايه

من التعريف صالحه لان تجعل احدي مقدمتي الدليل المستلزم اياه لانه بمجرد

والآخر مقدمته معلومه من الخارج

التعريف يحصل التصديق المذكور حتى يرد انه يلزم الكتاب التصديق من التصور

بالموضوع والغايه

على ان ذلك بما لم يقر برهان على امتناعه ولما كان القيد مأذكون في صدور

الكتب يسمونه بالرؤس الثانيه وكان منها القسمه ابيان اجزاء العلم وابوابه ليطلب

جواب لا رحمه الله

المنعظم في كل باب يليق به ولا يصح وقوعه في تحصيل مطالبه اراد الله ان يذكر من تلك

الاضافه بيانيه

الرؤس القسمه بكم اربا لا يدرك كلمه لا يترك كلمه فقال (ثم) نقول (لما كان الغرض

من) تدوين (المنطق معرفه) الناظر المفكر (صحة الفكر) الجزئ الوارد عليه هي

كالحيوان والناطق في التصور مثلا وكالعلم متغير وكذا متغير حادث في التصديق مثلا

النظر في مباحث معينه ونحوه مخصوصه (والفكر) الجزئ (اما التحصيل المجهولا التصويه

او التصديقيه) اي المجهولات من جهة التصور والمجهولات من جهة التصديق لان المكتسب

بيان فائدة قيد المجهولات

هو المجهول من جهة التصور ومن جهة التصديق لا التصور والتصديق لانها قسم من

هذه وجعلت من كل من التعريفين ثلاث مقدمات كليات فتفكر البيني حصولها منه حصول تصديق غايه من التصور

العلم الذي هو عبارة عن الصورة المحملة من الشيء عند العقل فالكسب بهما تحصيل

بمعنى في ٢٥

للمحمل وايضاً المجهول غير المحمل والقصور المحمل وحمل غير المحمل على المحمل

التصورى والتعديقي ٢٥

فالعرض من المنطق في الحقيقة بيان جميع الافكار الجزئية الموصلة الى نوعي المجهول

وهي اى الافكار الامور المترتبة الموصلة الى المجهول التصورى والتعديقي ٢٥

لكن كتابنا على الوجه الجزئي متعديراً للكثرية وعدم انضباطها الا انها كانت

الى كثر

مع تلك الكثرة راجعة الى نوعين فاربداً وبيانها على الوجه الكلي ليتوصل الى

معرفة الاحوال الجزئية حينئذ تأس الحاجة اليها فلا جرم صرفوا تلك الافكار

الموصلة في النوعين احدهما الموصلة الى المجهول التصورى وثانيهما الموصلة الى المجهول

٢٥ حصل او صار قتله في الترجيح فاك الفضل للمستقدم منه

التعديقي لستيرهم بيانها على الوجه الكلي المضبوط (فكان) اى حصل (للمنطق

اى كالمحيوان الناطق مثلاً

كالاشنان

طرفان) يبحث في احدهما عن احوال الافكار الموصلة الى المجهول التصورى

كالعالم متغير

وكذلك متغير حادث مثلاً

وفي الآخر عن احوال الافكار الموصلة الى المجهول التعديقي فطرف الفقه طائفة من

على ما قيل موضوعه العقولات الثانية ٢٥

على ما قيل موضوعه العقولات الثانية ٢٥

مسائل يبحث فيها عن احوال الشيء واشياء متناوبة فذلك الطرفان

اى المتناوبة

وهي اهم من الافكار الموصلة وهذه الاولى ٢٥

(تصورات وتعديقات) اى احدهما الباعث المتعلقة بالمعلومات التصورية

أي ذات الموضوع لان
الموضوع المذكور في المسألة
طوبى معلوماً انضمامها الى العلوم
ثانية لا يتأتى انضمامها الى العلوم
التصورية و التصديقية كما لا يخفى
عليكم

وذلك العلم وبه يبينها في كتب العلم
على كل شيء

قوله او في علم آخر اى لان محمولاتها
من الاعراض الذاتية لموضوع ذلك
العلم لا موضوع ذى المبادى حتى يتبين
فيه وهو الاكثر لا يقل ان اكثر المبادى
الغيبية ليست انما تكون مسائل من علم
آخر يكون موضوعه اعم من موضوع ذى
المبادى

قولہ البیت بان لا یحتاج الی دلیلہ وان
خروج الی تنبیہ بزیلہ خفا تھا پر

من المبادئ والموضوعات والآلات براد بالعلوم
التي هي في قبيل إضافة الجند إلى الكل
على ما ينبغي

وَالْآخِرُ الْمُبَاهَاةُ الْمَغْلَقَةُ بِالْمَعْلُومَاتِ الْقَصْدِيَّةِ لِأَنَّ التَّصَوُّرَ لَا يُتَّفَقُ مِنْ

یعنی کان للمنطق طرفان ولم یکن طرف واحد

البصديق وبالعلم بالتصورات والقديقان ^{هاب} بمعنى المتصوران والمصدقان

الا ان المحقق انه لم يقم دليل على امتناع استفادته من التصديق كما مروا ان اردت البيان فراجع البرهان

بها إلى السائل تعبيرا عن الشيء باسم اشرف اجزائه وهو الموضوع في السائل

فحصل على المذكور في قوله تصورات اه مجاز ان رضي

(ولكل واحد منهما) أي من التصورات والمتصدقات بها ومن الطرفين

يعني ان الضمير اما الى التصورات والتفديقات او الى الطرفين $\text{ح} \text{و} \text{د}$

(مباد) وہی تطلق علی ہا مبتدئہ فی اوائل الكتب قبل الشروع فی الفوائد بتا

والمذكور في هذه المقام أربعة نحو صفة المقدمة

به في الجملة فهي انعم من المقدسة بخضع ما يتوقف عليه الشروع في الفراغا مطلقا

والتصوير الذي هو جوارح الصليب بقاها ما منه

اوله وجه البصيرة واولها رتبة في حصيلة واما المقدمة بعن ما يلزم
تصوره برسمه كالتصديق بقايتة التي تترتب عليه في الواقع كذا
كالكتاب والاستاذ كذا

فَتَحْصِلُ الْفَرْقَ فِيهِ اَعْمَ مِنَ الْمَثَاوِي وَفِي لَطَاقَةِ الْمَثَاوِي عَمَّا اَشْرَفَ مِنْهُ

لَا الْمَقْدَمَةُ بِهَذَا الْمَعْنَى تَلْزِمُ مَقِيدَ بَكُونِهَا فِي الْأَوَائِلِ هـ وَهِيَ الْقَضَا بِالَّتِي تَطْلُبُ نِسْبَةَ مَحُولَاتِهَا إِلَى مَوْضُوعَاتِهَا فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ

العلوم في قولهم أجزاء العلوم ثلاثة الموضوعات أي هليتها والمبادئ والمبادئ

لحم الكلمة في النحوي وجزئياتها كحم الاسم في النحوي ان كانت الموضوعات مركبة ع

وَيُرِيدُ بِهَا جَدَّكَ الْمَضْمُونَةَ وَأَهْلَ أَهْلِهَا وَأَهْلَ أَهْلِهَا وَأَهْلَ أَهْلِهَا

ولهذا الحمد وتسبح بالمبادئ النضالية
وتسبح بالمبادئ الحقيقية
الحمد للامم والبناء

في البينة او المبينة هناك او في علم آخر الى ينوقف عليها وتركت منها الاول:

الى البديهييات ع اى النظريات عباد الله اعلى من هذه العالم كبرية الموضوع

المستعمل في العلوم لا تات مسائلها وقد بطلت على الله عز وجل على الشك والانا

مجلس

فان كان ذلك التوقف
من حيث التصور فهو حده
وان كان من حيث الشروع
فهو الغاية
في شرح المتن
والا فارجاء عن العلم قطعاً بهما من
مقدمات الشروع الخارجية عن العلوم
مئة

अ

وان كانت المسألة التي من حيث انفسها كونه من شأن الفن لا من حيث كونها تترتب عليه غاية مقصودة تبعا وتنتسب عليها غاية مقصودة كونه مقصودة كذلك باعتبار

فما كانت المسألة المتعلقة بها من حيث انفسها كونه من شأن الفن لا من حيث كونها تترتب عليه غاية مقصودة تبعا وتنتسب عليها غاية مقصودة كونه مقصودة كذلك باعتبار

او تصورا او شروعا وهذا اعم مما يعد جزءا من العلوم لتساولها معرفة الغاية كمنصور اعم العلم كاعلم

وتصوره بوجه ما او برسمه وقد يطلق على معنى آخر وهو المراد منها وهو لا يكون وهذه الاطلاقات اما بطريق الاشتراك او بالحيث

مقصودا بالذات فالفن على معنى ان لا يكون معرفة احواله والنظر فيه مقصودا

اوليا في الفن لعدم ترتب غاية الفن عليه بلا واسطة وان كانت المسألة المتعلقة به

بها مقصودا اصليا من الفن لكونه كانه الفن كلها مقصودة بالذات فيه في ذواتها

كالجوانب الخمسة فان معرفة احوالها والنظر فيها ليست مقصودا اصليا من المنطق

وكما ان لكل منهما مبادئ فلكذلك لهما مقاصد كما قال (ومقاصد) فهي ما يكون

النظر في احواله والبحث عن اعراضه مقصودا اوليا في الفن ليرتب غاية الفن

عليه بلا واسطة كالقول الشارح والمجيب فان غاية المنطق التي هي العظمة انما ترتب

على معرفة احوالها اذ المقصود معرفة صحتها وفسادها لكونها موصولة بلا واسطة

بخلاف الكليات الخمسة القضايات النظر فيها انما لا يكون كونها من اجزائها

(فكان) بهذا الاعتبار (اقسام) اقسام الفن (اربعة) المبادي

فان قلت ان اريد بكونها غير مقصودة كونها غير مقصودة بالذات في المنطق فمعرفة كونها من شأن المنطق او مسائل الفن كلها تكون مقصودة بالذات في غير مقصودة في نفس الامر بل عليها فليس يمكن لا في نفس الامر بل في المركبات المقصودة بالذات فقلت انما هي مقصودة بالذات في المنطق

بعض المسائل على ذلك البعض فاضلة

ولكن مباحث الكليات والذات مباحث المعرفات لا ينافي كونها مقصودة بالذات نظرا الى القدمات

قوله ومقاصدها القول الشارح وكذا الحال
 بمباحث القول الشارح وكذا الحال
 في قوله ومقاصدها القول الشارح وكذا الحال
 قال بهلما الاقوال الشارح ولو
 الاقوال او مبادئ التصورات الكلية
 ومبادئ التصديقات القضية الكلية
 الكلام على وتيرة واحدة لكن تقني
 فاورد المبادئ على فن واحد واورد
 المقاصدين على فن واحد

والمقاصدين (فبادئ التصورات) اي المبادئ الكلية في جانب التصورات اي
 المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية (الكليات الخمس) لتوقف القول
 تفسر بجانب التصورات وتفسر عليها ما سيجيء في عديده من
 الشارح الذي هو المقصود بالذات عليها فاحد اقسام الفين المتأثر الباعث
 اراد مولانا قول احمد
 عن الكليات الخمس ما المبادئ فهي انفسها لا مباحثها كما ظن (ومقاصدها)
 اي المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية من
 اي المقاصد في جانب التصورات (القول الشارح) بل الاقوال الشارحة فاحد
 كسر الاشارة الى ان الاضافة بمعنى في مبالغة في الرد على المحش الاول
 اقسام ايضا المباحث المتعلقة بالقول الشارح والمقاصد تفسر لا مباحث
 (ومبادئ التصديقات) اي المبادئ في جانب التصديقات اي المباحث المتعلقة
 اي العكس المستوي وعكس النقيض عكس تفسر بجانب م
 بالمعلومات التصديقية (القضايا) بانواعها (واحكامها) اي العكس والنقيض
 من الكلية والشرعية واقسامها عكسية
 ولوازم الشرطيات وسميت احكام القضايا لانها حكم على القضايا باحكام
 اي الشرطيات المنزوية عكسية
 باعتبارها يقال القضية الموجبة تنعكس موجبة جزئية ولا يقال القضية
 صفة احكام
 الموجبة الجزئية عكس الموجبة الكلية وان صح ذلك وانما افردتها بالذ
 اي المنطقيين
 مع اندراجها في القضايا لانهم كانوا يجعلون الاحكام في باب مقابله لبا بالقضايا

وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ أَحْوَالَ الْقِيَاسِ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ لَكَثَرَتِهَا جَدِيرٌ بِأَنْ يُجْعَلَ

أي حقيقة ولائقة

وَحَدِّهَا مَقَاصِدَ كَأَنَّهَا بَحْثُ الْقِيَاسِ كُلِّهَا فَكَلَّا وَبِمَا حَقَّقْنَا مِنْ مَعْنَى

حال معارف بالاضافة وهو في تأويل النكرة فراجع له

الْمَبَادِي وَالْمَقَاصِدَ وَبَيَانِ الْمُرَادِ مِنَ الْعِبَارَةِ الضَّيِّقَةِ هَذَا ظَهَرَ أَنَّ مَا

وهو مولانا قائل أحد عونية

أُورِدَ بِهِ بَعْضُ مَنْ تَصَدَّى لَشَرْحِ الْكِتَابِ فَبَعِيدٌ عَنِ الْحَقِّ وَمُنْحَرِفٌ عَنْ

وقد عرفت صحة كلامه عونية

سَمَتِ الصُّوَابَ وَإِنْ قَرِبَ لِمَا ذَكَرْنَا تَارَةً لَكِنَّهُ يَبْعُدُ عَنْ أُخْرَى بِمَرَاهِلَ وَلَا تَنْفَعُ

والقرب يستعمل بمن نحو ان الله قريب من المسكين عونية

الْهُوَ كَيْفَ مَا جَاءَ لَهُ الْحَقُّ فَالْحَقُّ أَهَقُّ بِالِابْتِاعِ وَإِنْ كَانَ لِمُسْكَاتِ النَّظَرِ

الْإِسْعَاءُ فَلْيَقْصُرْ عَلَى لَدُنَّ الْقَدَمِ مَصْلِيًّا عَلَى خَيْرِ الْبَشَرِ وَلَوْلَا تَرَكَمُ الْعِلَاقَةِ

أي ارتباط القلوب على العالم الجسماني والالاف بالمحسوسات ملا محمد القفندي

وَتَلَاظِمِ الْعَوَالِقِ لَشَرْحِ الْكِتَابِ عَنْ آخِرِهِ فَرَفَعْتَ الْحِجَابَ وَمَيَّزْتَ الْقَشْرَ

أي الالاف العشرة والنفسي والاشيطان ملا محمد

عَنِ الْكِبَابِ عَلَى أَنَّ لِسَمِ الْمُحْصِلِينَ مَتَفَاعِدَةً وَعَزَائِمُهُمْ مَتَقَاصِرَةٌ حَامِدٌ لِلَّهِ

وَمُصَلِّيًا عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

تمت الرسالة

بِيدِ الْكَاتِبِ الْفَقِيرِ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ الْقَدِيرِ

خَادِمِ ابْنَاءِ وَطَنِهِ الْمَحْبُوبِ وَهُوَ أَبُو كَفِيَّا

ابْنُ الْقَاضِي الْكَافِي

الداغستان

الغزانشي

م

يقال انكم الشئ وتراكم اي اجتمع

واعلم ان التراكيم ليس عبارة عن الجمع مطلقا بل الجمع بين الاشياء وتراكم بعضها فوق بعضها ومنه شجابه

ع ٤

من كتاب